

أحسن الخیر فی مبادئ علم الأثر

الفہ

فضيلة الشيخ

محلّ حسن بجان الملک شہید رحمہ اللہ تعالیٰ

الناشر

المکتبة المدنیة

جامعہ احسن المدارس پشاور

جميع الحقوق محفوظة للناشر

اسم الكتاب: ——— أحسن الخبر في مبادئ علم الأثر

المؤلف: ——— فضيلة الشيخ مولانا محمد حسن جان المدني

الشهيد رحمه الله تعالى

أقام بطبعه: ——— أبو عكاشة عابد الرحمن ابن الشيخ رحمه الله

الناشر: ——— المكتبة المدنية، جامعہ احسن المدارس

جہگڑا، پشاور

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله نبينا
وشفيعنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وعلى من
اتبع سنته البيضاء في شئون حياته وهو اهـ .

وبعد! فهذه رسالة مؤطرة في أهم ما يحتاج إليه من يبدأ
بدراسة الحديث الشريف ومصطلحه، جمعت مباحثها من بعض ما
ألّف في هذا الموضوع من كتب المتقدمين والمتأخرين سميتها
بـ'أحسن الخبر في مبادئ علم الأثر' راجياً من الله سبحانه وتعالى
أن ينفع بها عباده، وأن يجعلها من الباقيات الصالحات لهذا العبد
المفتقر إلى عفوه وإحسانه.

ولخصتها في عشرة مباحث وإليك فيما يلي صورتها الإجمالية:

(١) المبحث الأول: في تعريف علم الحديث وبيان
موضوعه وغايته المنشودة وكذلك المصطلح.

(٢) المبحث الثاني: في تحقيق لفظ الحديث والخبر و
السنة والأثر لغةً واصطلاحاً واختلاف الآراء في ذلك.

(٣) المبحث الثالث: في شرح بعض الكلمات الإصطلاحية
السائرة في فنون الحديث وأهله كالسند والإسناد والمتن والمتابعة

والشاهد والاعتبار والتحويل وما إلى ذلك .

(٣) **المبحث الرابع:** في بعض أنواع الحديث وتقسيمه باعتبار رواته و وصفهم والوصل والانقطاع.

(٥) **المبحث الخامس:** في إيضاح وجوه تحمل الحديث الثمانية، وما يصح منها، وما لا يصح، وما يترتب على ذلك .

(٦) **المبحث السادس:** في الاحتجاج بالسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ورد من ينكر ذلك قديماً وحديثاً .

(٤) **المبحث السابع:** في تاريخ تدوين الحديث الشريف وأدواره المختلفة وعناية العلماء الشديدة وبذل جهودهم المتواصلة في ذلك وثمارها الطيبة النافعة.

(٨) **المبحث الثامن:** في تراجم أصحاب الصحاح الستة المشهورة وغيرهم، ومناقبهم الغراء ومقاصدهم الحسنة في مؤلفاتهم ومميزاتهم، وما يترتب على ذلك .

(٩) **المبحث التاسع:** في تراجم بعض المشهورين في الرواية من الصحابة والتابعين والأئمة رحمهم الله تعالى أجمعين.

(١٠) **المبحث العاشر:** في فوائد متفرقة كمسألة الزيادة على كتاب الله تعالى بأخبار الآحاد وتخصيص عامه بها والاحتجاج بالمراسيل وتحقيق المناط وتخريجه وتنقيحه مما يكثر البحث عنه في المسائل الفرعية الاختلافية . والله تعالى هو الموفق والمعين.

المبحث الأول: في تعريف علم الحديث وموضوعه وغايته

اعلم! أن علم الحديث يتنوع أولاً إلى قسمين أساسيين

الأول: يسمى علم رواية الحديث وهو المراد بعلم الحديث عند الإطلاق.

والثاني: يسمى علم مصطلح الحديث هو المعبر عنه في بلادنا بـ "أصول الحديث" ونعرف فيما يلي كلا منهما.

فعلم الحديث: علم يعرف به أقوال رسول الله وأفعاله وتقريراته وأحواله.

فمثال القول: ما تحدث به رسول الله ﷺ في مختلف المناسبات كقوله ﷺ "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"..... الحديث وقوله: لا وصية لوارث ومثال الفعل: ما أثر عنه في شئون العبادة كأداب الصلاة ومناسك الحج وآداب الصيام عملاً وما إلى ذلك

ومثال التقرير: ما أقره ﷺ من أقوال، أو أفعال صدرت من صحابته رضوان الله عليهم بسكوت منه مع دلالة الرضاء كإقراره لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بني قريظة حين قال لهم "لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة" فقد فهم بعضهم

هذا النهي على حقيقته فأخبرها إلى ما بعد المغرب وفهمه بعضهم على أن المقصود حث الصحابة رضي الله عنهم على الإسراع فصلاها في وقتها وبلغ النبي ﷺ ما فعل الفريقان فأقرهما ولم ينكر عليهما ومثال أحواله: ما نقل عنه من عاداته الشريفة في المأكل والمشرب والمنام وسير حياته الاجتماعية والانفرادية وشمائله المكرمة وشئوناته عند الوحي.

وموضوع هذا العلم الميمون: هو ذات رسول الله من حيث أنه رسول رب العالمين ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم ويهديهم إلى صراط مستقيم.

والغاية المنشودة منه: هو الفوز والفلاح والسعادة في الدارين ونيل الحسن من طريق إتباع المصطفى عليه أفضل الصلوة وأزكى التحيات وأبهى الثناء.

وأما علم مصطلح الحديث: فهو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من الصحة والضعف والنكارة والغرابة وما إلى ذلك وموضوعه: السند والمتن.

وغايته: معرفة ما يقبل من الأحاديث وما يرد وقد أشار الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى، في ألفيته في المصطلح

إلى تعريف هذا النوع بقوله:

علم الحديث ذو قوانين يحد يدرى بها أحوال متن وسند فذلك الموضوع والمقصود أن يعرف المقبول والمردود والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: في معنى "الحديث" و"الخبر" و"السنة" و"الأثر" لغة واصطلاحاً واختلاف آراء العلماء في ذلك.

أما الحديث لغة: فهو بمعنى الكلام والخبر والتحديث ويقال: حدث الأمر يحدث حدثاً، إذا وقع من باب "نصر ينصر" وحدث حداثة ضد قدم وجاء لفظ الحديث "٢٣" مرة والأحاديث "٥" مرة في كتاب الله تعالى.

وهو في اصطلاح المحدثين رحمهم الله تعالى يطلق على أقواله وأفعاله وتقريراته وأحواله ﷺ كما في تعريف علم الحديث وعند الفقهاء رحمهم الله الحديث عبارة عن أقواله وأفعاله.

أما التقريرات فهي داخلة عندهم تحت أفعاله ﷺ لأن معنى التقرير ترك الإنكار منه ﷺ والترك فعل حيث يوجب الثواب والعقاب والدليل على ذلك قوله تعالى:

"لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ٥ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ

فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ٥ سورة المائدة. آيت ٤٨-٤٩

فسمي الله سبحانه وتعالى تركهم التناهي عن المنكر فعلاً وذكهم بذلك وأوجب عليهم بسبب ذلك العقاب والعدم المحض كعدم الإنكار لا يوجب شيئاً من الثواب والعقاب كما هو ظاهر.

وأما أحواله عليه السلام فهي إما أن تكون إختيارية كأحوال أكله وشربه وصحبته مع أهله وسلوكه مع أمته، فهي داخلة في أفعاله كذلك.

وإما أن تكون غير إختيارية كحالته عليه السلام عند نزول الوحي ونحو ذلك فلا بحث للفقهاء رحمهم الله تعالى عنها لعدم بناء التشريع عليها.

أما وجه تعميم المحدثين رحمهم الله تعالى الحديث والسنة للأمور الأربعة التي سبق منا تفصيلها فلا نهم يبحثون عن رسول الله عليه السلام الإمام الهادي الذي أخبر الله تعالى عنه أنه أسوة لنا وقدوة فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال سواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أم لا.

وعلماء الفقه رحمهم الله تعالى إنما بحثوا عن رسول الله الذي لا تخرج أفعاله وأقواله عن الدلالة على حكم شرعي وهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوباً أو حرمة أو إباحة أو غير ذلك. فخصصوا إطلاق الحديث والسنة عندهم على أقواله

وأفعاله عليه السلام.

والحديث عند الصوفية رحمهم الله عبارة عن أحواله عليه السلام ويدخلون الأقوال والأفعال والتقريرات كلها في الأحوال لأن بناء تزكية الأخلاق والباطن عندهم عليها.

ويقول شيخ مشايخنا شيخ الإسلام شبير أحمد العثماني رحمة الله تعالى عليه في مقدمة كتابه "فتح الملهم شرح صحيح مسلم" إن مثل هذا يعد من قبيل اختلاف العبارات لاختلاف الإعتبارات ولقد تلقيت هذه الاصطلاحات من فضيلة شياخي ومولائي المحترم مولانا محمد إدريس الكاندهلوي قدس الله روحه ورحمه رحمة واسعة آمين. -

ثم الحديث نوعان: الحديث القدسي والحديث العادي
فالحديث القدسي: ما يحكيه النبي عليه السلام عن ربه تعالى فيقول مثلاً قال الله تعالى: أو ما كان فيه ذكر صفاته تعالى ويسمى "اللاهي" و"الرباني" كذلك وأما ما سوى ذلك فهو العادي.

أما السنة لغة: فهو من سن الطريق إذا سلكها، جمعها (سنن) (مثلثة السين المهملة) الطرائق وتطلق على الطريقة سواء كانت محموداً أو مذمومة ويفرق بينهما في الجمع استعمالاً فتضم السين

في جمع المحموددة وتفتح في الأخرى كما تطلق على الشريعة والطبيعة والسيرة والسنن (بفتح المهملة) الدُّبَّة والفهد.

(١) وهى فى إصطلاح المحدثين والفقهاء رحمهم الله تعالى مرادفة للحديث على النهج الذى فصلناه فى تعريف الحديث

(٢) وتطلق كذلك على ما دلّ عليه دليل شرعى سواء كان ذلك فى الكتاب، أو عن النبى ﷺ أو اجتهد فيه الصحابة كجمع المصحف وحمل الناس على القراءة بحرف واحد وتدوين الدواوين وما إلى ذلك مما ثبت عن الصحابة والسلف الصالح ويقابل ذلك البدعة.

ومن هذا المعنى قوله ﷺ "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الرشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ" وعلى هذا تكون السنة أعم من الحديث لغة ومصداقاً.

(٣) وتطلق السنة أيضاً عند الفقهاء رحمهم الله تعالى خاصة على ما يقابل الفرض والواجب وغيرهما من الأحكام الخمسة التكليفية وهى المرتبة الوسطانية بين الواجب والمستحب.

(٤) وكان شيخنا الكاندهلوى يقول: إن إطلاق الحديث على الأقوال خاصة أكثر، واستعمال السنة فى الأفعال أشهر وإن اتحدا مفهوماً ومصداقاً. والله تعالى أعلم.

(٥) وأما الخبر والأثر فقد يطلقان على أخبار النبى ﷺ من

الصحابة والتابعين وغيرهم، وعلى آثارهم كما يطلقان على أخباره وآثاره ﷺ وهذا هو رأى المحققين ومنهم الحافظ الحجة الإمام أبو جعفر الطحاوى (رحمة الله عليه) ولذا سمي كتابه العظيم "شرح معانى الآثار" وفيه آثاره ﷺ وآثار الصحابة والتابعين.

وقد خص بعضهم إطلاق الآثار على ما نقل عن الصحابة والتابعين موقوفاً وقد ذكر العلماء فى بيان المناسبة بين معنى الحديث لغة واصطلاحاً وجوهاً نكتفى بما يلى ذكره:

أولاً: ما قاله الحافظ جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى الحديث أصله ضد القديم وقد استعمل فى قليل الخبر وكثيره لأنه يحدث شيئاً فشيئاً.

ثانياً: ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أنه إنما سمي الحديث بهذا الاسم كأنه أريد به مقابلة القرآن لكونه قديماً.

ثالثاً: ما قاله شيخ مشايخنا شيخ الإسلام شبير أحمد العثماني فى مقدمة كتابه (العظيم فتح الملهم "شرح صحيح مسلم") إن إطلاق الحديث على ما يضاف إليه ﷺ مقتبس من قوله تعالى: "وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ" فإنه سبحانه وتعالى عُدَّ أولاً فى سورة "الضحى"

منه العظيمة على نبيه ﷺ من إيوائه بعد يتمه وإغنائه بعد عيله
وهدايته بعد ما وجده ضالاً أي غافلاً عن الشرع التي لا تستبد
العقول بدركها كما في قوله تعالى: "مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا
الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا"..... الآية .

فهذه إلى مناهجها في تضاعيف ما أوحى إليه من الكتاب
المبين وعلمه ما لم يكن يعلم .

ثم رتب على هذه المنن الثلاثة أموراً ثلاثة وهي النهي عن
قهر اليتيم والنهي عن نهر السائل والأمر بتحديث النعمة.

والأقرب إلى الذوق السليم أن هذا الترتيب بطريق اللّف
والنشر المشوش دون المرتب كما زعمه بعضهم وحاصل المعنى:
أنك كنت يتيماً وضالاً وعائلاً فأواك وهداك وأغناك فمهما
يكن من شيء فلا تنس نعمة الله تعالى عليك في هذه الثلاث
واقند بالله تعالى فتعطف على اليتيم وترحم على السائل فقد دقت
اليتيم والفقر.

وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ... فهو في مقابلة قوله تعالى:
وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى.... أي حق هذه النعمة الجسيمة التي هي
الهداية بعد الضلال وكأنّ ليس ماسواها في جنبها نعمة ليس إلا أن
تحدّث بها عباد الله تعالى وتشيعها فيهم وتبين لهم ما نزل إليهم

وظاهر أن أقواله وأفعاله ﷺ التي سميناها أحاديث إنّما جلّها شرح
وتبيين لما هداه الله تعالى بها وتحديث وتنويه لما أنعم الله عليه من
صنوف الهداية وفنون الإرشاد "والله تعالى أعلم بالصواب" انتهى
بلفظه.

المبحث الثالث: في شرح بعض الكلمات السائرة عند
المحدثين الكرام كالسند والمتن والمتابعة والشاهد والاعتبار
والتحويل وما إلى ذلك

الإصطلاحات المتعلقة بلفظ الحديث وطريقه.

أما السند: فهو حكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحد
إلى رسول الله ﷺ.

والإسناد: إضافة الحديث إلى قائله، وقد يطلق أحدهما على الآخر
كما أن السند والإسناد يطلقان أيضاً على رجال الحديث أنفسهم.
المتن: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

المتابعة: أن يوافق راوياً غيره ويسمى هذا الغير متابِعاً (بكسر الباء
الموحدة) وهي تامة إن حصلت للراوى المظنون تفرد نفسه
وقاصرة إن حصلت لشيخه أو من فوقه بشرط وحدة الصحابي وإن
اختلف الصحابي يسمى حينئذ شاهداً.

وخص بعضهم المتابعة بما حصل باللفظ والمعنى من رواية ذلك الصحابي أو غيره.

والشاهد: ما حصل بالمعنى فقط كذلك.

الإعتبار: تتبع طرق الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم أن له متابعاً أو شاهداً أولاً هذا ولا ذاك.

غريب الحديث: ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلّة استعمالها.

الإصطلاحات المتعلقة بالمشتغلين في الحديث

المسند: من يروى الحديث بإسناده سواء كان علم به أو مجرد الرواية الطبقة: قوم من الرواة تقاربوا في السن والإسناد.

طالب الحديث: هو المبتدئ الراغب فيه.

المحدث: هو الأستاذ الكامل والشيخ والإمام بمعناه.

الحافظ: هو الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث رواية ودراية وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً.

وقيل: هو من روى ما يصل إليه ووعى ما يحتاج إليه.

الحجة: هو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث.

الحاكم: هو فوق الحجة من أحاط علمه بجميع الأحاديث متناً وسنداً وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً وتاريخاً.

الإصطلاحات المتعلقة بكتب الحديث

الجامع: هو من كتب الحديث ما كان مشتملاً على ثمانية

فنون من السيرة والتوحيد والأحكام والتفسير والآداب والفتن والمناقب والرقاق.

والجامع هو صحيح البخاري وكتاب الترمذي وأما صحيح مسلم فليس بجامع لقلّة التفسير فيه.

وقد ألف علماء الحديث في كل فن من الفنون السابقة مؤلفات كالتوحيد لابن خزيمة والأسماء والصفات للبيهقي

و"كتاب الزهد" لعبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى وسيرة ابن إسحاق رحمه الله وسنن الدارمي رحمه الله تعالى وتفسير ابن جرير رحمه الله ومبسوط البخاري في الآداب وما إلى ذلك.

السنن: من كتب الحديث ما يذكر فيه أحاديث الأحكام

على ترتيب أبواب الفقه كسنن أبي داود والنسائي وابن ماجه.

المسند: ما يذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة بدون

مراعاة الأبواب كمسند أحمد وأبي داود الطيالسي وأبي حنيفة والشافعي (رحمهم الله تعالى) -

المعجم: ما يكون ترتيب الأحاديث فيه على ترتيب أسماء

الشيوخ حسب حروف الهجاء أو حسب تقدمهم في السن والفضل والأول أكثر كمعاجم الطبراني الثلاثة .

الجزء: هو الذي يحتوى على الأحاديث التي وردت في مسألة واحدة كجزء القراءة للبخاري والبيهقي وجزء رفع اليدين للبخاري .

المفرد: هو من كتب الحديث ما يحتوى على أحاديث شخص واحد من الصحابة كأبي هريرة رضي الله عنه وخليفة بن اليمان رضي الله عنه .

الأربعين: هو ما يشتمل على أربعين حديثاً كأربعين للنواوي والحاكم .

المستدرک: هو ما استدرک فيه على الصحيحين كمستدرک الحاكم وأبي عوانة وأبي بكر الإسماعيلي والبرقاني وأبي نعيم الأصفهاني ويسمى المستدرک أيضاً .

وقيل: المستخرج هو ما يخرج فيه أحاديث كتاب معين بدون طريق مؤلفه .

وفائدة تقوية أحاديث الأول لورودها من غير طريقه أيضاً كمستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم .

راجع تقرير البخاري "أردو" للشيخ محمد زكريا ص ٣٤ وكذلك لغير الصحيحين .

ومن أنواع مصنفات الحديث أيضاً ما يلي .

الغرائب: وهو ما يروى فيه تفردات شيخ لم تكن عند غيره ، ومنها :

العلل الأطراف الأبواب

الشيوخ: كالتأليف على حديث شيخ واحد كما جمع

الإسماعيلي حديث الأعمش والنسائي حديث الفضيل بن عياض .

التراجم: كالتأليف على ترجمة واحدة كمالك عن

نافع إلخ

الطرق: كالتأليف على جمع طرق الحديث كتأليف

الطوسي في طرق حديث (قبض العلم) وتأليف الطبراني في طرق

حديث (من كذب على)

"التخريجات" ، "الأحاديث القدسية"

"الناسخ والمنسوخ" ، "المصاحف" ، "القرء آة"

هذا ما يتعلق بالمتون .

أما ما يتعلق بالرجال كـ "كتب الجرح والتعديل"

"الأنساب" ، "الطبقات" ، "المشيوخات" ، "الثقات" ،

"الضعفاء" ، "المشتبه" ، "رواية الأصاغر عن الأكابر" ،

"المسانيد" ، "العوالي" ، "المتفرق والمتفق" ،

”المؤتلف والمختلف“ وغيرها.

فهذه أربعون صنفاً من أنواع كتب الحديث والسنة ومن شاء التفصيل في هذا الموضوع فليراجع الرسالة المستطرفة / للكتاني والتدريب وغيرهما والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: في بيان أقسام الحديث التي يكثر ذكرها

اعلم! أن متن الحديث لا يبحث عنه عند التصحيح وغيره إلا نادراً والحكم على صحته وضعفه ووصله وإرساله إنما مرجعه إلى رواية الحديث من حيث عددهم وأوصافهم واتصال بعضهم ببعض ونحو ذلك.

فالتقسم الأول بالنظر إلى عدد رواة الحديث.

ينقسم الحديث باعتبار عدد رواة إلى قسمين أساسيين.

متواتر وأحاد.

فالمتواتر: ما رواه عدد كثير يستحيل العقل تواطئهم على الكذب ويكون منتهى سندهم أمراً حسياً فإن لم يكن كذلك فهو أحاد.

ثم الخبر المتواتر ينقسم إلى أربعة أقسام.

الأول: متواتر بالإسناد.... وهو مأمّر تعريفه ويكون طرقة متعينة

وهذا هو متواتر المحدثين كـ ”حديث من كذب على متعمداً“

قال ابن الصلاح رواه اثنان وستون صحابياً، وكأحاديث ختم النبوة

جاوزت مائة وخمسين حديثاً، وأحاديث نزول عيسى بن مريم عليه السلام، وأحاديث المسح على الخفين وما إلى ذلك.

الثاني: متواتر بالطبقات.... هو أن يرويه طبقة عن طبقة بلا تعيين إسناد كتواتر القرآن تلاوة وحفظاً ومعنى وهو فوق المتواتر إسناداً وهو المراد عند الفقهاء في أكثر تعبيراتهم.

الثالث: المتواتر بالتعامل والتوارث.... وهو أن يتوارث عمل مما يتعلق بالشرائع والعبادات بين المسلمين في كل قرن من القرون فيستبعد خطؤه كل الاستبعاد كتواتر العمل برفع اليدين فيما سوى تكبيرة الإفتاح كذا لك، وتركه، والآذان، والخطبة، والتراويح، وعددها.

الرابع: المتواتر بالقدر المشترك.... وهو أن تكون أمور مروية بطرق كثيرة تتفق على قدر المشترك غير أن كل أمر منها يكون مروياً بالآحاد كتواتر المعجزة، وجودة حاتم، وشجاعة علي عليه السلام مثلاً.

وحكم ثلاثة الأول: تكفير جاحدها ومنكرها.

وأما الرابع: فحكمه كذلك إن كان بديهياً وإن كان نظرياً فلا. هكذا سمعته من شيخى ومولائى ”محمد إدريس الكاندهلوى“

وأوضحه الشيخ البنوري رحمه الله في "معارف السنن" وذكره محدث الهند السيد محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله تعالى في "إكفار الملحدين".

ويقول شيخ الإسلام شيخ مشائخنا مولانا شبير أحمد العثماني في مقدمة كتابه "فتح الملهم" ص (٦) وهذه الأقسام الأربعة للتواتر وإن كان جزئياتها منتشرة في كتبهم لكنهم لم يكونوا يذكرونها عند التقسيم.

وأول من ربح القسمة وسمى كل قسم باسمه فيما نعلم الشيخ العلامة أنور شاه أطال الله بقاءه، وهو تقسيم حسن. والله أعلم. وبهذا التقسيم يندفع كثير من الإيرادات التي ترد على الفقهاء حيث عدوا كثيراً من الأحاديث من المتواتر وأنكره المحدثون كحديث "لا وصية لوارث" فإنه متواتر عند الفقهاء نظراً إلى توارث الأمة جمعاء على العمل به وإن لم ينقل بالتواتر إسناداً.

فالمحدثون يراعون عدد الرواة فيحكمون على الحديث بحسب الرواة قلة وكثرة ويهتم الفقهاء بالمعاني والعمل.

وقال شيخنا الكاندهلوي رحمه الله تعالى إن متواتر الفقهاء أقوى من متواتر المحدثين كما قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى - إن الحديث على نوعين قولی وفعلي والفعلي أدل على المراد

بالنسبة إلى القول؛ لأن الفعل لا يحتمل التأويل والمجاز وغيرهما بخلاف القول.

فائدة: يقول شيخ مشائخنا شيخ الإسلام شبير أحمد العثماني في مقدمة فتح الملهم ص (٥) قد نبه الله سبحانه الله وتعالى في مواضع من كتابه على إفادة التواتر اليقين كالرؤية البصرية حيث خاطب رسوله ﷺ أو المؤمنين أو غيرهم بأمثال قوله تعالى أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ الآية. أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ الآية.

فإن هذه الوقائع كانت معلومة عندهم بالتواتر فعبّر علمها برؤيتها وفيه إشارة إلى أنه جعل العلم الحاصل من التواتر بمنزلة المشاهد في القطعية - والله أعلم.

ثم أخبار الأحاد تنقسم إلى ثلاثة أقسام

"مشهور" "عزيز" "غريب"

(١) فالمشهور: ما له طرق محصورة أكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر وهو المستفيض على رأى بعض الفقهاء.

"وقيل" المستفيض ما يكون عدد طرفيه ووسطه سواء والمشهور أعم من ذلك، مثاله قوله ﷺ "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"

(٢) العزيز: ما يرويه اثنان عن اثنين في كل طبقة، مثاله قوله ﷺ

”لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين“.

(٣) الغريب: ما يتفرد بروايته شخص واحد في أى طبقة كان

فإن كان المتفرد به تابعياً فهو الفرد المطلق وإن كان دونه فهو الفرد النسبى.

مثال الفرد المطلق: قوله ﷺ ”إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى“ الحديث .

ثم أخبار الآحاد ما هو مقبول وهو ما رجح صدق المخبر به منها مردود وهو ما رجح كذب المخبر به أو خطأه أو نحو ذلك.

ويشترط لقبول الخبر الواحد ثمانية شروط أربعة في نفس الخبر وأربعة في المخبر به أى الراوى .

أما الأربعة المشتركة في نفس الخبر:

فالأول: وروده غير مخالف لكتاب الله تعالى .

الثانى: وروده غير مخالف للسنة المشهورة.

الثالث: وروده فى حادثة لاتعم بها بلوى ويتفرد به شخص واحد.

الرابع: وروده فى حادثة لم يظهر من الصحابة الإختلاف فيها

وترك المحاجة به فلا يقبل ما يرويه الروافض من وصية على ﷺ لأن الصحابة اختلفوا فى موضوع الاستخلاف فى ثقيفة بنى ساعدة ولم يذكر أحد منهم وصيته ﷺ لعلى ﷺ كما يزعمه الروافض ولا ذكر عند استخلاف عمر و عثمان رضى الله عنهما.

وأما الأربعة المشتركة فى المخبر أى الراوى فهى

الأول: الإسلام الثانى: العدالة

الثالث: العقل الكامل الرابع: الضبط

ثم المقبول من الأخبار على أربعة أقسام وهذه الأقسام ترجع إلى وصف رواة الخبر.

(١) الصحيح لذاته (٣) الصحيح لغيره

(٢) الحسن لذاته (٤) الحسن لغيره

(١) فالصحيح لذاته: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن

مثله إلى آخر السند ولم يكن شاذاً ولا معللاً.

والمراد من العدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى.

والتقوى هو الإجتنب عن الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة

والضبط ضبطان: ضبط صدر وضبط الكتاب

فضبط الصدر: أن يحفظ ما يسمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء

وضبط الكتاب: هو صيانتة لديه من دسّم فيه وصححه إلى أن يؤدى

والشاذ: ما يخالف فيه الروى الثقة من هو أوثق أو أكثر عدداً منه.

والمعلل: إصطلاحاً ما فيه علة قاذحة خفية.

ومثال الصحيح لذاته قوله عليه السلام "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين"

(٢) **والحسن لذاته:** ما خفّ فيه ضبط الراوى أو الصفات

الأخرى مثاله قوله عليه السلام "مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها

التكبير وتحليلها التسليم".

(٣) **الصحيح لغيره:** إذا تعدد طرقه بمجيئه من طريق آخر

أقوى من الأول أو مساويه أو طرق أخرى ولو منحة فهو الصحيح لغيره.

مثاله حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن

يجهز جيشاً فنفت الإبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم "اتبع علينا إبلاً بقلائنص

من قلائنص الصدقة إلى محلها"..... الحديث.

رواه أحمد من طريق ابن إسحاق، والبيهقي من طريق عمرو بن

شعيب وكلاهما بانفراده حسن، فالمجموع صار صحيحاً لغيره.

وخبر الواحد الذى يرويه من يكون سىء الحفظ أو مختلطاً لم يتميز

ما حدث به قبل الإختلاط أو يكون مستوراً أو مرسلأ لحديثه أو مدلساً

فى روايته من غير معرفة المحذوف فيهما ونحو ذلك فهو الضعيف

ويتفاوت شدة وخفة كالصحيح مثاله: حديث "احترسوا من الناس

بسوء الظن".

ومثل هذا الضعيف إذا تعددت طرقه أو تأيد بما يرجح

قبوله فهو الحسن لغيره.

مثاله: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا مد يديه

فى الدعاء لم يرد هما حتى يمسح بهما وجهه" (أخرجه الترمذى)

وتفيد أخبار الآحاد الظن وهورجحان نسبتها إلى من نقل عنه

وتفيد العمل بما دلّت عليه بتصديقه إن كان خبراً وتطبيقه إن كان طلباً.

أمّا الضعيف فلا يفيد الظن ولا العمل ولا يحتج به ولا ذكره

غير مقرون ببيان ضعفه إلا فى الترغيب والترهيب بثلاثة شروط -

(١): أن لا يكون الضعف شديداً.

(٢): أن يكون أصل العمل ثابتاً بدليل صحيح.

(٣): أن لا يعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله.

اعلم أن الحديث الذى يطلق بعض الأئمة على اسناده أنه

أصحّ الأسانيد فهو مقدّم على خلافه ثم ما اتفق عليه الشيخان ثم ما

انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم هذا عند المحدثين.

وأما عند الفقهاء فالمدار على استجماع شروط الصحة

والقبول دون النظر إلى المخرجين.

التقسيم الثالث باعتبار اتصال السند وانقطاعه.

- (١) : **المسند**: هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ
- (٢) : **المتصل**: هو ما اتصل سنده مرفوعاً كان، أو موقوفاً.
- (٣) : **المرفوع**: ما أضيف إلى النبي ﷺ
- (٤) : **الموقوف**: ما روى عن الصحابي من قوله، أو فعله.
- (٥) : **المقطوع**: ما نقل عن التابعي من قوله أو فعله.
- (٦) : **المعنعن**: ما يقال في سنده فلان عن فلان، أو قال، أو نحو ذلك مما لا يدل على السماع صراحةً.
- (٧) : **المعلق**: ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر وقد أكثر البخاري رحمه الله تعالى من هذا النوع في صحيحه.
- (٨) : **المنقطع**: ما حذف من وسط إسناده واحد.
- (٩) : **المرسل**: ما حذف من آخر إسناده بأن يقول التابعي مثلاً قال رسول الله ﷺ ونحو ذلك.
- (١٠) : **المعضل**: ما سقط من إسناده إثنان فأكثر.

مثال ذلك: ما رواه البخاري قال: حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان، ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري ثنا محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن

الخطاب على المنبر يقول: قال رسول الله ﷺ "إنما الأعمال بالنيات"..... إلخ.

فإذا حذف من هذا السند عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسمى مراسلاً وإذا حذف منه الحميدي سمي معلقاً وإذا حذف منه سفيان ويحيى بن سعيد سمي معضلاً وإذا حذف منه سفيان وحده أو مع التيمي سمي منقطعاً

(١١) : **المدلس**: ما كان وجود الساقط في إسناده خفياً بأن يروي عن من لقيه ما لم يسمع منه على سبيل يوهم أنه سمعه منه كأن يقول: عن فلان أو قال فلان و يسمى هذا النوع من التدليس تدليس الإسناد وأما تدليس الشيوخ: فهو أن يسمى شيخه أو كنييه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرفه به.

وشر أقسام التدليس تدليس التسويه وهو أن لا يسقط شيخه بل يسقط فوقه شيخ شيخه أو أعلى منه لكونه ضعيفاً أو صغيراً و يأتي فيه بلفظ يحتمل السماع عن الثقة الذي فوق المحذوف تحسناً للحديث فهو حذف ضعيف أو نحوه بين ثقتين.

(١٢) : **المرسل الخفي**: ما يرويه معاصر عن من لم يعرف لقائه إياه، يعني لم يعرف عند الأئمة أنه لقيه أم لا بلفظ يحتمل السماع.

فالفرق بين المندلس والمرسل الخفى : أن التدليس يختص

بمن روى عن عرف لقائه إياه ما لم يسمع منه وأما إذا روى المعاصر عن من لم يعرف لقائه به فهو المرسل الخفى، مثاله : مارواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن علقمة بن عامر مرفوعاً (رحمه الله حارس الحرس) فإن عمر لم يلق عقبة رضى الله عنهما.

راجع لهذه المباحث مقدمة "إعلاء السنن" للشيخ المحدث مولانا ظفر أحمد العثماني رحمه الله تعالى و"تدريب الراوى" و"شرح نخبة الفكر" و"قفو الأثر في مصطلح أهل الأثر" وغيرها مما ألف في هذا الموضوع - والله هو الموفق.

ومن أقسام الحديث سوى مما ذكر

(١) الشاذ: وهو ما يرويه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً أو أرجح بما سوى ذلك مخالفة تؤدي إلى رده ما هو الأرجح (٢) ويقابله المحفوظ.

(٣) المنكر: ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة كما سبق.

(٤) ويقابله المعروف.

(٥) الموضوع: هو المخلوق المكذوب على رسول الله ﷺ

(٦) المتروك: ما كان رواه متهماً بالكذب على رسول الله

بأن يكون حديثه مخالفاً للقواعد المعلومه غير مروى إلا من جهته أو

بأن يكون كذبه في كلام الناس خاصة ويعرف به وهذا دون الأول.

(٧) المضطرب: ما يروى على أوجه مختلفة من راوٍ واحد

أو أكثر ولا مرجح ويقع الإضطراب في السند والمتن جميعاً.

(٨) المقلوب: ما وقع فيه تقديم أو تأخير أو تبديل

أو تغيير في السند أو المتن.

(٩) المزيد في متصل الأسانيد: هو ما زيد في أثناء سنده راوٍ

ومن لم يزدده أتقن ممن زاده وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة في الرواية من لم يزددها.

(١٠) مختلف الحديث: هما حديثان مختلفان معنى ويمكن

الجمع بينهما بدون تعسف.

(١١) ويقابله الناسخ والمنسوخ: وهما حديثان متعارضان معنى

بحيث لا يمكن الجمع بين مدلوليهما ولنكتفى بهذه الأقسام ههنا

حيث يكثّر ذكرها في عامة الكتب وهناك أقسام أخرى محلها

المطولات فمن شاء التفصيل فليراجعها. والله تعالى هو المعين والموفق

فائدة: في بيان أسباب الوضع والكتب المؤلفة في ذلك

الأغراض الحاملة على وضع الأحاديث

(١) إمام الانتصار لمذهب خاص كمتعصب المذاهب في مدح

أئمتهم وذم غيرهم وهذا مرض الروافض عامة.

(٢) أو طلب التقرب إلى الملوك والأمراء كعلماء السوء في كل عصر.

(٣) أو طلب الارتزاق بهذا الطريق كما يفعله القصاصون في كل زمان
(٤) ترغيب الناس في الخير أو الترهيب من الشر كما يفعله المتصوفة والمنتسبون إلى الزهد، وهؤلاء أشدّ ضرراً وتولد البدعات منهم كما قيل :

والوضاعون للحديث أضرب وشرهم قوم لزهد نسبوا
وقد ظهر الوضع عام (٢١٠هـ) حين تفرق المسلمون سياسياً
وظهرت الفرق كالشيعة والخوارج وغيرهم .
ومن القواعد التي يعرف بها الحديث الموضوع .
(١) إقرار واضعه بالوضع صريحاً .

(٢) ركابة ألفاظ الحديث وبعدها عن الفصاحة والبلاغة .
(٣) ركابة المعنى كأن يكون مخالفاً للعقل السليم كما قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى كل حديث رأيت تخالفه العقل وتناقضه الأصول فاعلم أنه موضوع .

(٤) أن يكون مما يدفعه الحس والمشاهدة .
(٥) أن يكون مخالفاً لكتاب الله أو السنة المتواترة أو الإجماع مع عدم قبوله للتأويل .

(٦) أن يتضمن وعيداً شديداً على أمر يسير .

وأشهر الكتب في بيان الموضوعات:

كتاب الأباطيل / للحافظ حسين بن إبراهيم الجوزقاني
المتوفى عام (٥٢٣هـ) .

وموضوعات / لأبي الفرج بن الجوزي المتوفى عام (٥٩٤هـ)
وعليهما تعقيبات في بعض المواضع .

واللآلئ المصنوعة / للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١هـ)
وتنزيه الشريعة / لعلي بن محمد بن عراق المتوفى (٩٦٣هـ) .

وتذكرة الموضوعات / لمحمد بن طاهر الفتني الهندي المتوفى (٩٨٦هـ)
والهبات السنية / لعلي بن سلطان القاري الهروي المتوفى (١٠١٢هـ)
والفوائد المجموعة / للشوكاني المتوفى (١٢٥٠هـ)

وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة / لشيخنا ناصر الدين
الألباني وما إلى ذلك - والله تعالى أعلم . -

المبحث الخامس: في بيان وجوه تحمل الحديث وما يصح
منها وما لا يصح .

اعلم ! أن وجوه تحمل الحديث عند المحدثين ثمانية -

الأول: قرآنة الشيخ : وهذه المرتبة أعلاها ويجوز فيها جميع

الألفاظ إتفاقاً من (سمعتُ) و (أخبرني) و (أخبرنا) .

الثاني: القراءة على الشيخ: حفظاً أو من كتاب ويسمى العرض كذلك وهو دون المرتبة الأولى على المشهور، وعن مالك وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنها أقوى من الأولى وقيل هما سواء ويجوز فيها الكلمات المذكورة أولاً كلها عند الجمهور ومنهم الإمام البخاري رحمه الله تعالى وعامة أهل الحديث.

وقال مسلم والنسائي والإمام الشافعي وأحمد وجمهور المشاركة أنه يجوز فيها الأداء بلفظ "أخبرني" و "أخبرنا" ولا يجوز فيها "حدثني" و "حدثنا" أو "سمعت" مثلاً.

الثالث: المناولة: وهي أن يناول الشيخ تلميذه كتاباً من سماعه ويقول له اروي عني هذا الكتاب فهي كالإجازة لمعين في معين وبدون الإذن له بالرواية لا تقبل على المشهور وحكى عن الخطيب البغدادي جوازها.

الرابع: المكاتب: وهو أن يكتب الشيخ إلى شخص بشيء من حديثه فإن أذن له بالرواية، فهي كالمناولة المقرونة بالإجازة وإلا فاختلف العلماء في قبولها.

الخامس: الإجازة: وهي تتنوع إلى أربعة أنواع حسب مايلي.

(١) إجازة من معين لمعين في معين .

(٢) إجازة من معين لمعين في غير معين.

بأن يقول لشخص: 'أجزت لك أن تروي عني ما أرويه أو ما صح عندك، فهذان القسمان مقبولان عند الجمهور-

(٣) إجازة من معين لغير معين في معين / كالإجازة لعامة المسلمين في كتب من كتب الحديث مثلاً.

(٤) إجازة من معين في غير معين لغير معين / فهذان القسمان الأخيران لا يقبلان عند الجمهور.

السادس: إعلام الشيخ: أن هذا الكتاب سماعه من فلان من غير أن يأذن له بالرواية لمن خاطب وقد اختلف المحدثون في قبوله.

السابع: الوصية: وهي أن يوصي الشيخ بكتابه لشخص ولا تقبل الرواية بها عند الجمهور.

الثامن: الوجادة: وصورتها أن يجد الراوي حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده فله أن يرويه عنه على سبيل الحكاية فيقول وحدث بخط فلان وبسنده وهذا النوع يقع كثيراً في مسند الإمام أحمد.

يقول ابنه عبد الله وحدث بخط أبي وقال: حدثنا فلان، ويسوق الحديث واختلفوا كذلك في قبولها وشروطها- والله تعالى أعلم-

راجع لمزيد البحث في هذا الموضوع (الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث) للحافظ ابن كثير- رحمه الله تعالى-

المبحث السادس: في مكانة الحديث في الشريعة الإسلامية ورد من ينكر الإحتجاج به قديماً وحديثاً.

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في عهد رسول الله ﷺ يستفيدون الأحكام الشرعية من القرآن الكريم الذين يتلقون عنه ﷺ وكثيراً ما كانت تنزل آيات القرآن مجملة غير مفصلة أو مطلقة غير مقيدة ونحوها كالأمر بالصلاة فإنه لا يوجد في المأمورات ما اهتم القرآن به كالصلاة.

فقد بين الله تعالى إفتراضها على أساليب شتى، فتارة بالأمر الصريح وتارة بالثناء على فاعليها والذم لتاركها وما إلى ذلك حتى صار يفهم من تتبّع هذه المواضع أن الصلاة عماد الدين وأنه لاحظ منه لمن تركها أو سها عنها أو رأى فيها، ومع كل ذلك لم يبين القرآن الكريم صريحاً أعداد الصلاة ولا أعداد الركعات ولا هيئتها وأركانها.

وكذلك الأمر بالزكاة جاء مطلقاً لم يقيّد بالحد الأدنى الذي تجب فيه الزكاة ولم تبين مقاديرها ولا شروطها وكذلك

كثير من الأحكام التي لا يمكن تنفيذها دون الوقوف على شرح ما يتصل بها من شروط وأركان ومفصلات فكان لابد لهم ﷺ من الرجوع إلى رسول الله ﷺ لمعرفة الأحكام معرفة تفصيلية واضحة وكان هو ﷺ يبين لهم ما أراد القرآن أحياناً بالقول وحده وأحياناً بالفعل وحده وأحياناً بهما كما صلى وقال "صلوا كما رأيتموني أصلي" وحج وقال: "خذوا عني مناسككم"

فكانت الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم يعرفون أنه لا يمكن العمل بما في القرآن إلا من طريق النبي ﷺ وإتباعه والتمسك بأهله هذا ملخص ما قاله الشيخ السباعي في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"

(٢) ولقد تواتر عن الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم العمل بأخبار الآحاد والإحتجاج بها.

راجع للتفصيل مقدمة "فتح الملهم" لشيخ الإسلام شبير أحمد العثماني رحمه الله تعالى، ص (٤)

(٣) وقد أخبر الله تعالى في كتابه الكريم عن مهمة الرسول بالنسبة إلى القرآن أنه مبين وموضح لمراميّه وآياته في غير ما آية كما قال تعالى: وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ..... (سورة النحل الآية ٣٣)، وغيرها من الآيات.

فالحديث النبوي إذا شارح للقرآن؛ يبين مجمله، ويقيد مطلقه، يأول مشكله ولا يمكن العمل بمقتضى القرآن الكريم إلا بواسطة الحديث النبوي الشريف وهذا هو مراد ما نقل عن بعض السلف رحمه الله (بأن القرآن أحوج إلى الحديث منه إلى القرآن) والله تعالى أعلم.

(٢) وقد قال تعالى في كتابه الكريم " لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (سورة آل عمران الآية ١٣٢)

فقد بين بأنه عليه الصلاة والسلام قد أوتي الكتب والحكمة قد ذهب جمهور العلماء إلى أن الحكمة شيء غير القرآن وهي ما اطلعه الله تعالى عليه من أسرار دينه وأحكام شريعته ويعبر العلماء عنها بالسنة فإن الله تعالى قد عطف الحكمة على الكتاب وذلك يقتضى المغايرة ولا يصح أن يراد بها حينئذ غير السنة، لأنها في معرض الإمتنان بها.

فقد من الله تعالى علينا بتعليمنا إياها ولا يمن الله تعالى إلا بما هو حق وصواب فتكون الحكمة واجبة الإتباع كالقرآن ولم يوجب علينا إلا إتباع القرآن والرسول فتعين أن تكون الحكمة هي

ما صدر من الرسول من أقوال وأفعال في معرض التشريع.

وإذا كان كذلك كان رسول الله قد أوتي القرآن وشيئاً آخر معه يجب إتباعه فيه كما جاء ذلك مصرحاً في قول الله في وصف رسوله، يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ (سورة الاعراف الآية ١٥٤)

وأوجب على المسلمين إتباعه في ما يأمر وينهى كما قال تعالى: وَمَا اتَّكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا (سورة الحشر الآية ٤) وقرن طاعته (بطاعته في كثير من الآيات، فقال: "وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَمَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ".

وحدث على الإجابة لما يدعوا، فقال: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ" (سورة الانفال الآية ٢٣) وجعل إتباعه علامة حب الله وشرطه، فقال: "قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ (سورة آل عمران الآية ٣١)

وحذر عن مخالفته، فقال: "فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (سورة النور الآية ٢٣) ويتخلص مما ذكرنا أمور:

أولاً: إن الله تعالى أوجب علينا اتباع رسوله وهذا عام فيمن كان في زمنه وكل من يأتي بعده، ولا سبيل إلى ذلك لمن لم يشاهد

الرسول إلا عن طريق الإخبار فيكون الله تعالى قد أمر باتباع أخباره وقبولها لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ثانياً: لابد من قبول الأخبار لمعرفة القرآن نفسه، فإن النسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد وما إلى ذلك في القرآن لا يعرف إلا بالرجوع إلى السنة المطهرة.

فهو المفسر للكتاب وإنما نطق النبي لنا عن ربه

ثالثاً: إن هناك أحكاماً متفقاً عليها من الجميع حتى الذين يردون الأحاديث، ولم يكن من سبيل لمعرفة إلا عن طريق السنة.

رابعاً: أن القرآن الكريم قد حكم بالعمل على الظن كما في الشهادة على الزنا أو القتل أو السرقة مع أن حرمة النفس المسلمة واليد مقطوع بهما وقد قبلت فيها شهادة الآحاد وهي ظنية بلا جدال.

خامساً: أن أخبار الآحاد وإن كان فيها احتمال الخطأ والوهم والكذب ولكن هذا الاحتمال بعد التثبت والتأكد من عدالة الراوي وحفظه ومقابلة روايته بروايات أقرانه من الرواة أصبح أقل من الإحتمال الوارد في الشهادات "والله أعلم".

وبهذه المناسبة نحب أن نذكر بعض الإيرادات التي وردها

من ينكر حجية الأحاديث وقبولها كأساس ثانوي للتشريع الإسلامي والإجابة عنها مراعين الإيجاز في ذلك.

(١) فمن أشهر ما يذكرونه في هذا الباب أنه من المعلوم ومما لا ريب فيه أن الأحاديث النبوية ألقت ودونت تدويناً رسمياً بعد النبي ﷺ بقرن أو أكثر وإنما بدأ التدوين من طريق جميع المحفوظات وكتابة المسموعات.

والعادة تنكربقاء الكلمات كما صدرت عن النبي ﷺ حفظاً وطيلة هذه السنين، والمعاني تبع لها فحينئذ لا اعتماد عليها!

والجواب عن هذه الشبهة

أما أولاً: فلا نسلم ما ذكره من عدم كتابة الحديث في عهده ﷺ وعهد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فإن كتابته قد نشأت في عهده ﷺ ثم استمرت في عهد الصحابة رضي الله عنهم، فقد ذكر الإمام ابن سعد في طبقاته ٢/١٢٥ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما، قال: استأذنت النبي ﷺ في كتابة ما سمعت منه قال: فأذن له فكتبته فكان عبد الله يسمى صحيفته بـ "الصادقة"

وأيضاً حكى عن مجاهد رحمه الله تعالى قال: رأيت عند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه صحيفة فسألته عنها

فقال: "هذه الصادقة" فيها ما سمعته من رسول الله "ليس بيني وبينه فيها أحد".

وأيضاً في طبقات ابن سعد رحمه الله تعالى ٢/٨ ق ٢ و ٨٩/٢ ق ٢ وفي مسند الدارمي ص ٢٨ وفي جامع بيان العلم لابن عبد البر ٢٨/١ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: "ما يرغبنى في الحياة إلا الصادقة" والوهط.

فأما الصادقة: فصحيفة كتبتها من رسول الله صلی الله علیه و آله وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص رضي الله عنه كان يقوم عليها، والصحيفة كانت مشتملة على ألف حديث كما يقوله ابن الأثير: وهي محفوظة في مسند الإمام أحمد ٢٢٢ ، ٢/١٥٨

وفي صحيح البخاري ومسلم عن علي رضي الله عنه قال "ما كتبنا عن رسول الله صلی الله علیه و آله إلا القرآن وما في هذه الصحيفة... الحديث.

وأخرج أحمد في مسنده عن أبي حسان: أن علياً رضي الله عنه كان يأمر الأمر فيؤتى، فيقال قد فعلنا كذا وكذا..... إلى آخر ما قال: "ما عهد إلى رسول الله صلی الله علیه و آله دون الناس إلا بشيء سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيفي"،

صذكره صاحب المرقاة ٢٨٣/٣ ط: مصر.

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه "ما من أصحاب

النبي صلی الله علیه و آله أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، فإنه كان يكتب ولا أكتب صلی الله علیه و آله باب كتابة العلم، وما إلى ذلك من الأمثلة من صحيفة أبي هريرة رضي الله عنه نفسه او صحيفة عبد الله بن عباس وأبي بكر وأنس، وعمرو بن حزم، وأبي شاه، وعمر رضي الله عنه راجع لتفصيل ذلك "معارف السنن" ١١/١ - ١٢

ويعلم مما روى الترمذي في كتاب الأحكام، باب اليمين مع الشاهد ١٢٠/١، أن سعد بن عباد الأنصاري رضي الله عنه المتوفى (١٥ هـ) كان يملك كتاباً فيه طائفة من أحاديث الرسول صلی الله علیه و آله يرويه عنه ابنه. وكان عبد الله بن أبي أوفى رضي الله تعالى عنهما يكتب الأحاديث بيده وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطه يعلم ذلك من عدة أبواب البخاري، وخاصة كتاب الجهاد.

وكذلك سمرة بن جندب رضي الله عنه المتوفى (٦٠ هـ) قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة ورثها عنه ابنه سليمان ورواها عنه راجع تهذيب التهذيب: ١٩٨/٣.

وكان لجابر بن عبد الله رضي الله عنه المتوفى (٤٨ هـ) صحيفة أيضاً، ويروى مسلم في صحيحه أنها في مناسك الحج، ويقول عنها قتادة بن دعامة التابعي الكبير المتوفى (١١٨ هـ) لأنا لصحيفة جابر رضي الله عنه أحفظ مني من البقرة، (التاريخ الكبير) للبخاري

وقد كتب عبد الله بن عباس رضي الله عنه المتوفى - (٢٩ هـ) شيئاً كثيراً من سنة الرسول صلی اللہ علیہ وسلم وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم.

وقد ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه، وكان تلميذه سعيد بن جبير المتوفى (٩٥ هـ) يكتب عنه ما يملأ عليه راجع لذلك طبقات ابن سعد، وتقييد العلم، وشذرات الذهب.

وصحيفة أبي هريرة رضي الله تعالى عنه المتوفى (٥٨ هـ) التي رواها عنه تلميذه؛ همام ابن منبه المتوفى (١٠١ هـ) واشتهرت باسمه وصلت إلينا كاملة سالمة.

وقد قام بإخراجها ونشرها الدكتور حميد الله وهي موجودة برمتها في مسند أحمد: ٣١٢/٢ - ٣١٩، وتشتمل على (١٣٨) حديثاً، وعامة أحاديثها مروية في الشيخين البخاري ومسلم. راجع لهذا البحث "صحيفة همام بن منبه المطبوعة" وغيرها والله أعلم -

وأما ثانياً: فإن حفظ شيء يتوقف أساسياً على شيئين إثنين -

(١) قوة الحفظ، (٢) تعلق الراوى ومحبه وإجلاله لمن يروى عنه، فإنّه ربما يكون الرجل ضعيف الحافظة ولكن شديد الحب وقوى

الرابطه بمن ينقل عنه، فحينئذ بقاء كلامه الذي يروى عنه يكون بقدر علاقته، وشدة محبه معه لأنه ينظر إلى كل شيء يصدر ويظهر من محبوه بعين الحب ويعيه بقلبه ويستلذه ويرتاح بمذاكرته وتكريره كما قيل :

إذا ما بدت ليلي فكلّي أعينُ وإن هي ناجتني فكلّي مسامعُ
وخاصة إذا كان هناك عوامل روحية دينية تحثهم على حفظ الكلام والعمل بمقتضاه والعرب كانوا مشهورين بقوة ذاكرتهم من عهد الجاهلية.

ثم خص الله سبحانه وتعالى هذه الأمة المرحومة والتابعين وخاصة المحدثين الكرام ورواة الأخبار بهذه الميزة المنيرة كما يقول الإمام قتادة بن ربعي التابعي رحمه الله تعالى "أعطى الله هذه الأمة من الحفظ ما لم يعط أحداً من الأمم، خاصة خصهم بها وكرامة أكرمهم بها" الزرقاني - ٣٩/٥.

وسند كربعون الله تعالى وتوفيقه، أمثلة على ذلك في تراجم أصحاب الصحاح الستة، وغيرهم فيما نحن بصدد البحث عنه - إن شاء الله تعالى -

أما حب الصحابة رضي الله عنهم، لنبيهم صلی اللہ علیہ وسلم وشدة صلتهم به وتوقيرهم إياه، وإجلالهم له، فلا يوجد له نظير في القرون الماضية

منذ بدأ الله تعالى الخلق، ولا في أصحاب النبيين السابقين عليهم الصلاة والتسليم فقد حفظوا ﷺ شعرة من الضياع وثيابه وأظافره وكل ما يتعلق به توقيراً له وتبركاً بأثاره الشريفة وكادوا يقتتلون على وضوئه وكل ذلك قد تواتر عنهم في كتب السنة -

فهل يمكن من مثل هؤلاء الصحابة ﷺ أن يدعوا أقوال رسولهم ﷺ وأفعاله التي عليها مدار سعادتهم في الدنيا وفلاحهم في الآخرة عرضة للضياع والنسيان -

حاشا وكلام مع شدة تاكيد وترغيبه إياهم وتوجيههم نحو حفظها وأدائها وتبليغها إلى الغائبين عن حضرة الرسالة ﷺ ولقد تواتر عنهم أنهم كانوا يعيدون الكلمة التي سمعوها من خليلهم ﷺ في العتاب لبعضهم ويكررونها استلذاً بها وفرحاً وارتياحاً، نحو: وإن رغم أنف أبي ذر، أو في التأنيس مثل: يا أبا تراب، أو في المزاح نحو يا أبا عمير ما فعل النغير، ومثل هذا كثير. وكانوا ينقلون للمسلمين الهيئة التي شاهدوه فيها والحالة التي رأوه عليها عند أداء رسالة الله تعالى وتبليغه إياهم ما أمر الله به وخطابه الكريم من أوامره ونواهيه وما إلى ذلك

وتجد أمثلة ذلك في الروايات المسلسلة بالضحك أو يأخذ اليدين ونحوها فإذا اجتمع في الراوى قوة الحافظ مع المحبة

والباعث الدينى الذى يدعو إلى حفظ الرواية ويرغبه فيه لا يبقى حينئذ احتمال السهو والنسيان ولا يخطر على قلب بشر ظن الخطاء على الراوى والغلط فى أداء الرواية مثل هذه الظروف والأحوال بل العادة تحكم بصحة مرويه يقيناً - والله أعلم -

(٢) ومن شبههم أيضاً: أن بعض الأحاديث موضوعة مختلقة ومكذوبة على رسول الله ﷺ وإمكان الوضع يجرى فى كل منها فتزول الثقة بها والإعتماد عليها -

والجواب عن هذه الشبهة بوجهين:

إلزامى وتحقيقى

أما الإلزامى: فإن وضع الأحاديث دليل على حجيتها فى القرون المشهورة لها بالخير، فإنها لو لم تكن حجة عندهم لما احتاج المختلفون والوضاعون إلى وضعها وتشهيرها ولما تكلفوا لذلك وتحملوا فى ذلك الشدائد حتى أفضى ببعضهم إلى الصلب والتشنيق -

وأما الحقيقى: فإن هذه الشبهة صدرت ممن غفل وتغافل عن جهود العلماء المتواصلة فى مكافحة التحريف والوضع ومساعدتهم المشكورة البليغة فى سبيل تصحيح الأحاديث وتنقيتها وتميزها

فقد هيا الله سبحانه وتعالى لدينه العلماء الكبار، والأئمة الحفاظ في كل عصر من عصور المسلمين يذبون عن شريعته ويدافعون عن الأحاديث، ويقومون بكل ما لديهم من القوة في وجه الكاذبين وضد المحرفين .

فقد عرفوا الأمة أسباب الوضع، وجرحوا الوضاعين، وكشفوا معائبهم، وألقوا الكتب في الموضوعات لكيلا يلتبس على المسلمين شيء منها وليراجع من شاء التفصيل في هذا الموضوع إلى الكتب المؤلفة فيه.

وهل يجوز لعاقل أن يحكم بتدمير المستشفيات كلها ومنع الأطباء عن المعالجة لوجود بعض الأطباء ممن يدس السم في بعض الأدوية لبعض المرضى لعداوة أو لغرض آخر -

وهل يمكن لعاقل أن يبطل قانون الشهادة والمحاكم العدلية لكون بعضها كاذبة أو خاطئة -

وهؤلاء الذين يتشبثون بمثل هذه الشبهة الواهية يعتمدون على التاريخ وأخبار الأمم والمماليك مع كونها غير معتمدة على الأسانيد التي يوثق بها

والأحاديث لا تقبل إلا بعد الثبوت من عدالة رواتها واتقانهم وفيما ذكره أئمة الحديث من شروط وقيود في قبول الرواية وما

اشتدوا في ذلك على من خالفها أو تساهل فيها لكفاية في الرد على من تفوه بمثل هذه الشبهة الواهية - والله تعالى يقول الحق وهو يهدي السبيل -

ومن شبههم كذلك: أن مفاد الأخبار الأحاد الظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً فقد أجمعوا على أن طريق الأحاد ظني لإحتماله خطأ الراوي ونسيانه فلا يفيد العلم عند الاحتجاج به وقد قال تعالى وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (سورة الاسراء الآية ٣٦) **الجواب عنها:** أن الظن الذي يفيد أخبار الأحاد إنما هو نوع من العلم الذي يدور عليه كثير من الأحكام الدينية والدينية.

قال الإمام الراغب في معنى الظن إن الظن اسم لما يحصل عن إمارة ومتى قويت أدت إلى العلم ومتى ضعف جداً لم يتجاوز حد التوهم ف قوله تعالى: الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ (سورة البقرة الآية ٢٦)، فمن اليقين.

وقوله تعالى: وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ... (سورة النساء الآية ١٥٤) حيث أثبت فيه الظن مع إثبات الشك ونفى العلم وقوله تعالى وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ... (سورة النجم الآية ٢٨).

المراد به الأوهام الناشئة من غير دليل صحيح فالظن الذي يفيد أخبار الآحاد إنما هو القوى الراجح المقارب لليقين لا الضعيف المرجوح الذي لا يتجاوز حد التوهم وحينئذ المتعبد بأخبار الآحاد إنما يقفوما ليس له به علم وليس هذا من اتباع الظن المذموم في شيء راجح لتفصيل هذا البحث "مقدمة فتح الملهم للعثماني" ص: ١٨-١٩ والمذموم في اتباع الظن ما كان منه في أصول الدين وقواعده التي يكفر جاحدها والمرتاب فيها مما علم من الدين بالضرورة كالتوحيد، والرسالة، ونسبة القرآن إليه تعالى، وكذلك في نفس أركان الإسلام كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، ويكون هذا في مقابلة الثابت حقاً و يقيناً وفي ضده فهو مذموم وباطل يقينا.

أما بالنسبة إلى الفروع فإنه لا سبيل إلى معرفتها إلا بالظن غالباً والأحكام التي أخذت عن القرآن الكريم نفسه وهي مقطوعة بها قليلة بالنسبة لما أخذت عن طريق الإجتihad من نصوص القرآن فإن فيه العام، والخاص، والمطلق، والمقيد، والمجمل، والمبين، وكل ذلك يجعل القطع في فهم نصوص القرآن بعيد المنال، والمجتهدون يذهبون فيها مذاهب متعددة وليس أحد منهم يقطع بصحة اجتهاده مع وجوب العمل بما أدى إليه اجتهاده على أن

حجية أخبار الآحاد قطعية لانعقاد الإجماع على ذلك بين العلماء منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم فمن بعد فالعمل بها عمل بدليل قطعي يفيد العلم.

وقد أمرنا القرآن الكريم بالعمل على أخبار الآحاد وشهادتهم فقد أوجب قطع يد السارق بشهادة رجلين عادلين وأمر بالجلد بشهادة أربعة وهي ظنية وحرمة النفس المسلمة ويدها قطعية بل أساس المعاملات كلها دينية أو عرفية وعامة الأحكام كالمراث، والنكاح، والنسب، وغيرها على أخبار الآحاد، والشهادات التي مفادها الظن والأصل في الخبر الصدق واحتمال الكذب والخطأ يتطرق إليه من ناحيتين.

إحدهما: فسق المخبر وسوء غرضه. والأخرى: سوء حفظه

وقد اشترط المحدثون الكرام رحمهم الله تعالى لقبول أخبار الآحاد فقد هذين الوصفين في المخبر فاشتراط العدالة في الراوي يقتضي على الاحتمال الأول واشترط الحفظ ينفي عنه الاحتمال الآخر وعند ذلك لا يبقى لاحتمال الخطأ والنسيان في أخبار أي وزن وقيمة هذا. والله تعالى أعلم -

ومن إيراداتهم كذلك أن بعض الأخبار تخالف العقول -

والجواب عنها : أنه لا يوجد في الأحاديث جمعاء ما يرفضه العقل

السليم ويحكم باستحالته ولكن فيها كما في القرآن وكل دين سماوى أمور قد يستغربها العقل ولا يستطيع أن يتصورها كأمر النبوات والحشر والنشر والجنة والنار وما إلى ذلك من المعجزات وغيرها - والفرق بين المستحيل عقلاً والمستغرب واضح جداً فإن الأول ما يلزم من تسليمه محال كاجتماع النقيضين وارتفاعهما معاً والثانى: ما يكون مستبعداً عند بعض الأذهان وكثير من الأمور التى كانت غامضة على العقول أصبحت اليوم واضحة جلية.

وقصارى القول: أن حجة أخبار الأحاد، وقبولها من ضروريات الدين ومما علم منه تواتر أو قطعاً والإنكار عنها كفر صريح كما قال تعالى "قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَحْكُمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا." (سورة النساء الآية ٦٥) وقال تعالى: إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا (١) أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا (٢) (سورة النساء الآية ١٥٠، ١٥١) وفيما ذكرنا كفاية ومقنع للطلبة الكرام إن شاء الله تعالى -

المبحث السابع: في تاريخ تدوين الحديث الشريف

لا يختلف إثنان من كتاب السيرة النبوية على صاحبها الصلاة والتسليمات والتحية. وعلماء السنة المطهرة في أن الحديث الشريف لم يدون تدويناً رسمياً على العموم في عهد النبي ﷺ بل قد ثبت على ضد ذلك نهيه عليه الصلاة والسلام عن كتابته كما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: "لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه" الحديث، ووجه ذلك:

أما أولاً: فخشية أن لا يختلط بعض ذلك بالقرآن الكريم، وقد نص على ذلك الخطابي في "معالم السنن" ١٨٣/٢ فقال وقد قيل إنه أنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به، ويشته على القارى فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً، وتقييد العلم بالخط منها عنه فلا. وأما ثانياً: فإنهم كانوا في غنى عن تدوين الحديث لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، والمقصود في الحديث العمل وتجوز الرواية فيه بالمعنى جميعاً دون القرآن الكريم فإن النظم والمعنى مقصود فيه.

وأما ثالثاً: فقد أذن رسول الله ﷺ بالكتابة به إذناً عاماً حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون وأمن اختلاطه بسواه فقال عليه

الصلاة والسلام- "قيدوا العلم بالكتاب" كذا في "جامع بيان العلم" لابن عبد البر ٢/١ و "تقييد العلم" ص (١٥) رواه الحاكم، وغيره من حديث أنس وغيره موقوفاً.

ومن المؤكد أن بعض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كتبوا طائفة من الأحاديث في حياته ﷺ ويدل على ذلك صحيفة على ﷺ وحديث أبي شاه ﷺ وصحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ وحديث رافع بن حديج ﷺ وحديث ابن عباس ﷺ في مرض موته وما إلى ذلك مما سبق منا تفصيله في موضوع حجية الحديث.

وقد ورد عن بعض السلف كذلك المنع عن كتابة الحديث ثم أجمعوا على كتابته كما روى البخاري عن عمر بن عبدالعزيز وروى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى استدل بآية المداينة لأهمية كتابة الحديث قال تعالى : وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ..... (سورة البقرة الآية ٨٢)

فإذا كانت الكتابة ضرورية في الأمور الدنيوية من البيع والشراء والدين فكيف بما عليه من أساس الدين والفلاح في الدنيا والآخرة وبقوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ، لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى . (سورة طه الآية ٥٢) فما أحوجنا إلى كتابة الحديث إننا نضل وننسى - والله أعلم .

فبدأ التدوين أولاً بأمر عمر بن عبدالعزيز الخليفة العادل المتوفى (١٠١ هـ) إلى الإمام أبي بكر بن عمرو بن حزم المتوفى عام (١٢٠ هـ) وهذا هو رأي الإمام البخاري وذكره في كتاب العلم من جامعه الصحيح.

وقيل: أول من جمع الأحاديث هو الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتوفى (١٢٥ هـ) بأمر عمر بن عبدالعزيز ويجوز أن كتب إليهما جميعاً.

(١) ثم بدأ التدوين في صور الرسائل في أو آخر عصر التابعين فأول من دون منهم هو الإمام الربيع بن صبيح المتوفى (١٢٠ هـ) وسعيد بن عروة المتوفى (١٥٦ هـ) فكانوا يصنفون في كل باب عليحدة.

(٢) إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني فدوّنوا الأحكام ومزجوها بأقوال الصحابة ﷺ والتابعين، فصنف الإمام مالك موطأه بالمدينة المنورة، المتوفى (١٤٩ هـ) والإمام ابن جرير بمكة المتوفى (١٥٠ هـ) والأوزاعي بالشام وحماد بن سلمة بالبصرة.

(٣) إلى أن رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة وذلك على رأس المائتين من الهجرة فصنف عبد الله بن موسى العباسي مسنداً وكذا نعيم بن حماد الخزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة.

وأول من ألف في تلك المسانيد هو الإمام أبو داود الطيالسي^٢ المتوفى (٢٠٣هـ) وأوفاهما وأوسعها هو مسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى (٢٤١هـ).

ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أتباع التابعين كالبخاري ومن عاصرهم فأول من جمع الصحيح فقط واقتصر عليه في كتابه هو الإمام البخاري المتوفى (٢٥٦هـ). وأول من صنف في السنن هو الإمام أبو داود السجستاني المتوفى (٢٤٥هـ) ثم تلاهم آخرون وفي ذلك يقول السيوطي رحمه الله تعالى "في ألفيته" المشهورة.

وأول جامع للحديث والأثر ابن شهاب أمر له عمر وأول جامع على الأبواب جماعة في العصر ذواقتراب كابن جريج هشيم ومالك ومعمرو ولد المبارك وأول جامع باقتصار على الصحيح فقط هو البخاري

وقد جمع أبو عبد الله الحميدي رحمه الله المتوفى (٢٢٨هـ) الصحيحين على ترتيب المسانيد وجمع أبو السعادات مبارك بن الأثير المتوفى (٦٦٠هـ) الكتب الستة بترتيب الأبواب ثم نور الدين علي الهيثمي رحمه الله تعالى المتوفى (٨٠٤هـ) مازاد عن الكتب الستة من المصنفات المشهورة في كتابه "مجمع الزوائد"

وجمع الحافظ الإمام السيوطي رحمه الله تعالى المتوفى (٩١١هـ) الكتب الستة، والمسانيد العشرة، وغيرها مما يزيد على خمسين مضافاً في جمع الجوامع، السمي بـ "الجامع الكبير".

المبحث الثامن: في تراجم أصحاب الصحاح الستة وغيرهم ومآثرهم الجليلة ومناقبهم ومميزاتهم في كتبهم وآدابهم وما يترتب على ذلك.

(١) ترجمة الإمام البخاري رحمه الله تعالى (١٩٣-٢٥٦هـ)

إسمه ونسبه: هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الغيرة بن بردزبة الزراع الجعفي مولاهم البخاري. كان بردزبة مجوسياً، ومات على المجوسية، وابنه المغيرة أسلم على يد اليمان الجعفي رحمه الله تعالى. والي بخارا، فنسب إليه ولاء الإسلام.

ميلاده: ولد الإمام البخاري بعد الصلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال عام (١٩٣هـ)

واقعة رد بصره: ذكر الخطيب في تاريخه (ص ٦، ج ٢) بأنه زالت بصارته في صباه، فبكت أمه بكاء شديداً، وابتهلت إلى الله سبحانه وتعالى في ذلك فرأت في المنام سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام وبشرها بقبول دعائها ورد البصارة إلى ابنها "محمد إسماعيل" فلما

استيقظت صباحاً رأت ابنها بصيراً .

اشتغاله بالعلم وحفظ الحديث:

توفي أبوه وهو صغير فنشأ يتماً في حجر والدته ثم الهم طلب الحديث وله عشر سنين بعد خروجه عن المكتب ولما بلغ إحدى عشرة سنة رد على بعض مشائخه وهو الداخلي، ببخارى غلطاً وقع له في السند وهو أنه قال : سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم فقال له:

هو الزبير بن عدي لأن أبا الزبير لا يروى عن إبراهيم فأصلح الشيخ كتابه من حفظ البخارى وراجع إلى قوله.

ولما بلغ من عمره عشرة سنين حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف كلام أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رحل في طلب العلم فدخل الشام، ومصر، والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرّات، وأقام بالحجاز ستة أعوام، ودخل مع المحدثين إلى الكوفة وبغداد، وما لا يحصى من المرات.

قال الإمام البخارى "كتبت عن أكثر من ألف رجل" وقد أخذ الناس في تلقى العلم عنه ولم يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً .

وكان لا يجارى في حفظ الحديث سنداً ومتناً ومعرفة العلل والتمييز بين الصحيح والسقيم.

زهده وحسن سيرته : كان البخارى رحمه الله تعالى غاية في

الحياء والشجاعة، والسخاء، والورع، والزهد في دار الفناء، والرغبة في دار البقاء، وكان يختم في رمضان في كل يوم ختمة، ويقوم بعد صلاة التراويح كل ثلاث ليالٍ بختمة.

وقال وراقة: كان يصلى في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة وقال أيضاً: دعى محمد بن إسماعيل إلى بستان فلما صلى بهم الظهر قام يتطوع فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه وقال لبعض من معه انظر هل ترى تحت قميصي شيئاً ؟

فبأذن بورق قد لسعه ستة عشر أو سبعة عشر موضعاً وقد تورم من ذلك جسده، فقال له بعض القوم كيف لم تخرج من الصلاة أول ما لسعك.

قال: كنت في سورة فأحييت أن أتمها!!

ومن زهده وشمائله الكريم : ما روى أنه ورث من أبيه مالاً كثيراً، فكان يتصدق به، وكان أبوه يقول له : لا أعلم من مالى درهماً من حرام، ولا درهماً من شبهة.

كان البخارى رحمه الله تعالى نحيف الجسم ليس بالطويل، ولا بالقصير، وكان قليل الأكل جداً قيل : كان يقتنع بلوزتين أو ثلاث لوزات .

وقيل : كان يدخل عليه كل شهر من مستغلاته خمس مائة درهم فكان يصرفها في الفقراء وطلبة العلم وكان يرغبهم في تحصيل

الحديث كثير الإحسان إلى الطلبة مفرطاً في الكرم.

قال محمد بن حاتم وراق البخاري رحمه الله تعالى - رأيت البخاري في المنام خلف النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي فكلما رفع النبي ﷺ قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع.

وروي الخطيب أن الفربري قال رأيت النبي ﷺ في النوم فقال لي: أين تريد؟ فقلت محمد بن إسماعيل فقال: اقرأه مني السلام. وقال وراق: كان أبو عبد الله إذا كنت معه في السفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ فكنت أراه يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين في كل ذلك يأخذ القداحة فيورى ناراً بيده ويسرج ويخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه فقلت له إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظني قال: أنت شاب فلا أحب أن أفسد عليك نومك.

وكان يصلي وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بواحدة قال: وكان معه من شعر النبي ﷺ جعله في ملبوسه.

وقال محمد بن منصور رحمه الله تعالى: كنا في مجلس أبي عبد الله البخاري رحمه الله تعالى فرفع إنسان قذاة من لحيته وطرحها على الأرض فرأيت البخاري رحمه الله تعالى ينظر إليها وإلى الناس فلمّا غفل الناس رأيت مديده فرفع القذاة من الأرض

فأدخلها في كُمّه.

فلما خرج من المسجد رأيتُه أخرجها ووضعها على الأرض فكأنه صان المسجد عما تصان لحيته - والله تعالى أعلم.

من شعره ما أخرج به الحاكم في (تاريخه) قوله:

اغتنم في الفراغ فضل ركوع فعسى أن يكون موتك بغتة
كم صحيح رأيت بغير سقم ذهب نفسه الصحيحة فلتة
ومن العجيب، أنه مات بغتة كما يأتي إن شاء الله تعالى ولمّا نعى له عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الحافظ أنشد، يقول:
إن عشت تفجع بالأحبة كلهم وفناء نفسك لا أبالك أفجع
ثناء شيوخه عليه:

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وقال إسحاق بن راهويه: يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن البصري لأحتج إليه في معرفة الحديث وفقهاء.

وقال قتيبة بن سعيد جالست الفقهاء والزهاد والعباد فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل وهو في زمانه كعمر في الصحابة رضي الله عنه
وقال أيضاً: لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية.

وقال الحسين بن حريث رحمه الله تعالى لا أعلم إنى رأيت مثل محمد بن إسماعيل البخارى كأنه لم يخلق إلا للحديث .
وقال رجاء بن مرجى : فضل محمد بن إسماعيل يعنى فى زمانه على العلماء كفضل الرجال على النساء وهو آية من آيات الله يمشى على الأرض -

وقال الفلاس كل حديث لا يعرفه البخارى فليس بحديث .
وقال يحيى بن جعفر البيكندى رحمه الله تعالى لو قدرت أن أزيد من عمرى فى عمر محمد بن إسماعيل رحمه الله لفعلت فإن موتى يكون موت رجل واحد وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم .
وقال الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى ماتحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله تعالى .

وقال محمد بن عبد الرحمن الدغولى رحمه الله تعالى كتب أهل بغداد إلى محمد بن إسماعيل كتاباً فيه

المسلمون بخير ما بقيت لهم وليس بعدك خير حين تفتقد
وقال محمد بن حريث سألت أبا زرعة عن ابن لهيعة فقال لى : تركه أبو عبد الله يعنى البخارى رحمه الله تعالى -

وقال الحسين بن محمد المعروف بالعجلي : ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل ، ومسلم حافظ ، ولكنه لم يبلغ مبلغ محمد بن إسماعيل

وقال العجلي : رأيت أبا زرعة ، وأباحاتم يستعلمان إليه وكان أمة من الأمم ديناً فاضلاً يحسن كل شىء وكان أعلم من محمد بن يحيى الذهلى رحمه الله تعالى بكذا وكذا .

وقال أبو عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى رحمه الله تعالى -
قد رأيت العلماء بالحرمين ، والحجاز ، والشام ، والعراق ؛ فما رأيت أجمع من محمد بن إسماعيل وهو أعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلباً -

وسأل الدارمى رحمه الله تعالى عن حديث وقيل له إن البخارى صَحَّحه فقال : محمد بن إسماعيل أبصر منى وهو أكيس خلق الله عقل من الله ما أمر به ونهى عنه من كتابه وعلى لسان نبيه إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعه وتفكر فى أمثاله وعرف حلاله من حرامه .

وقال أبو عيسى الترمذى رحمه الله تعالى : لم أر أعلم بالعلل ولا بالأسانيد من محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله تعالى -

وقال له مسلم رحمه الله تعالى لا يغيضك الاحاسد وأشهد أنه ليس فى الدنيا مثلك .

وقال أبو عبد الله الأخرم رحمه الله سمعتُ أبى يقول :
” رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخارى وهو يسأله سؤال الصبى المتعلم “ .

وجاء مسلم بن الحجاج رحمه الله إلى البخارى رحمه الله

فقبل بين عينيه وقال دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ويا طبيب الحديث في علله.

وما إلى ذلك من كلمات الأئمة المشايخ والمعاصرين وأصحابه في حق هذا الإمام الجليل وفيما ذكرنا كفاية للبصير المقتنع وللباحث في هذا الموضوع مجال واسع وليراجع لذلك المطولات وخاصة مقدمة الفتح "هدى السارى" للحافظ ابن حجر العسقلاني و"مقدمة البخارى" لشيخى ومولائى محمد إدريس كاندهلوى والله هو الوفاق والمعين.

عجيب حفظه وغريب ضبطه: ومن عجيب حفظه مارواه أبو أحمد بن عدى الحافظ: سمعت عدة مشايخ بغداد يقولون: "أن محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله قدم (بغداد) فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا إمتحان حفظه فعمدوا إلى مئة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعواها إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضر أن يلقوا ذلك على البخارى وأخذوا الموعد للمجلس فحضروا المجلس جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين.

فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخارى رحمه الله :

"لا أعرفه فما زال يلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ والبخارى يقول: لا أعرفه وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم

إلى بعض ويقولون : فهم الرجل

ومن كان لم يدر القصة يقضى على البخارى رحمه الله تعالى بالعجز والتقصير وقلة الحفظ.

ثم انتدب رجل آخر من العشرة أيضاً فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال: لا أعرفه ولم يزل يلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخارى رحمه الله يقول: لا أعرفه ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخارى رحمه الله لايزيدهم على (لا أعرفه) فلما علم فرغوا إلتفت إلى الأول فقال : أما حديثك الأول: فقلت كذا وصوابه كذا، والثالث، والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناده إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك فأقر الناس له بالحفظ واذعنوا له بالفضل.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى: ليس العجب من رده الخطأ فإنه كان حافظاً بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة.

وقال أبوبكر الكلوزانى رحمه الله تعالى: ما رأيت مثل

محمد بن إسماعيل كان يأخذ بالكتاب من العلم فيطلع عليه إطلاعة فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة.

وقال أبو الأزهر رحمه الله تعالى : كان بسمرقند أربع مائة محدث فتجمعوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل فادخلوا إسناده الشام في إسناده العراق وإسناده العراق في إسناده الشام وإسناده الحرم في إسناده اليمن فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة.

وروى غنجان في تاريخه عن يوسف بن موسى المروزي قال : كنت في البصرة في جامعها إذ سمعت منادياً ينادي ! يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل تعالى فقاموا إليه وكنتم معهم فرأينا رجلاً شاباً ليس في لحيته بياض فصلّى خلف الأسطوانة.

فلما فرغ أحد قوابه وسأله أن يعقد لهم مجلساً للإملاء فأجابهم إلى ذلك فقام المنادي ثانياً في جامع البصرة فقال : يا أهل العلم لقد قدم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء فأجاب بأن يجلس غداً في موضع كذا.

فلما أن كان الغد حضر المحدثون والفقهاء والحفاظ والنظار حتى اجتمع قريب من كذا وكذا ألف نفس فجلس أبو عبد الله للإملاء فقال قبل أن يأخذ في الإملاء يا أهل البصرة ! أنا شاب وقد سألتهموني أن أحدثكم وسأحدثكم عن أهل بلدكم تستفيدونها يغني لست عندكم فتعجب الناس من قوله فأخذ في الإملاء فقال : حدثنا

عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد ببلدكم قال حدثني إلى أنس ابن مالك رضي الله عنه أن أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم "الرجل يحب القوم"..... الحديث .

ثم قال : هذا ليس عند منصور يعني الذي ساقه البخاري عنه، إنما هو عندكم عن غير منصور فأملى عليهم مجلساً من هذا النسق يقول في كل حديث : روى فلان هذا الحديث عندكم كذا فأما من رواية فلان يعني التي يسوقها فليست عندكم .

وقال سليم بن مجاهد : قال لي محمد بن إسماعيل البخاري : لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ولست أروى حديثاً من الصحابة والتابعين يعني الموقوفات إلا وله أصل أحفظ ذلك من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقال أيضاً : ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرت كتب أهل الرأي وماتركت بالبصرة حديثاً إلا كتبه.

قال وسمعتة يقول لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة قال قلت له يمكن معرفة ذلك قال : "نعم"

وقال الحافظ أحمد بن حمدون : رأيت البخاري في جنازة ومحمد بن يحيى الذهلي رحمه الله تعالى يسئله عن الأسماء والعلل والبخاري يمر فيه مثل السهم كأنه يقرأ قل هو الله أحد . قال

محمد بن حمدويه: سمعت البخاري رحمه الله تعالى يقول: أحفظ مئة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.

قال وراقه: سمعته يقول: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث فإذا نحو مئة ألف حديث.

وقال أيضاً: قلت له: تحفظ جميع ما أدخلت في تصانيفك قال: لا يخفى علي جميع ما فيها.

هذه نبذة من أحوال حفظه وسعة دائرة علمه رحمه الله تعالى راجع لذلك "هدى الساري مقدمة الفتح" لابن حجر العسقلاني من ص ٢٥٢ - ٢٦١ و"مقدمة شيخنا الكاندهلوي قدس الله سره" من ص: ٤ - ١١ - والله تعالى أعلم .

دخول الإمام البخاري نيسابور، وما وقع له هناك مع شيخه محمد بن يحيى الذهلي رحمه الله تعالى في مسألة اللفظ:

أما الذهلي - رحمه الله تعالى - فهو الإمام أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري كان أحد الحفاظ في عصره، روى عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم.

ولما قدم الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - نيسابور، عام خمس مئتين، قال محمد بن يحيى الذهلي - رحمه الله تعالى - في

مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً، فليستقبله، فإنني أستقبله، فاستقبله الذهلي وجميع علماء نيسابور، واستقبلوه من مرحلتين من البلد، أو ثلاث.

وقال الذهلي رحمه الله تعالى أيضاً: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح، فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، فاقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس الذهلي رحمه الله تعالى وإزداهم الناس على البخاري رحمه الله تعالى حتى امتلئت الدور والسطوح، وبعد اليوم الثالث قام رجل في مجلس البخاري رحمه الله تعالى فقال له: ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق، أو غير مخلوق؟

فأعرض عنه ولم يجبه ثلاث مرّات فألح عليه الرجل، فقال له البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والإمتحان بدعة؛ فشغب الرجل، وقال: قد قال: لفظي بالقرآن مخلوق.

وكان البخاري يقول: من زعم أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذاب، فإنني لم أقله إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة. فلما سمعه الذهلي نادى عليه، ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هجر، وكان مسلم لازم البخاري رحمه الله تعالى منذ قدم نيسابور، وأدام الاختلاف إليه، وكان يختلف أيضاً إلى محمد بن يحيى الذهلي، وكان مسلم يناضل عن البخاري رحمه الله تعالى

ولم يختلف عن مجلس البخارى رحمه الله تعالى -

ولمّا وصل خبره إلى الذهلي رحمه الله تعالى بأنّه على مذهب البخارى رحمه الله تعالى قديماً وحديثاً، فقال يوماً في مجلس ألا من قال باللفظ فلا يحل أن يحضر مجلسنا.

وقال كذلك: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق، فهو مبتدع لا يجلس إلينا، ولانكلم من يذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله تعالى -

فأخذ مسلم رحمه الله تعالى الرداء فوق عمامته، وقام على رأس الناس، وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كتب منه، وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى الذهلي، فاستحكمت بذلك الوحشة، وتخلف عنه وعن زيارته، ولم يخرج بعد ذلك عن الذهلي رحمه الله ولا عن البخارى رحمه الله ولمّا قام مسلم، وأحمد بن سلمة عن مجلس الذهلي بسبب البخارى رحمه الله

قال الذهلي رحمه الله تعالى لا يساكنني هذا الرجل في البلد، فخشي البخارى رحمه الله تعالى، وسافر منها.

ومن كمال ورع البخارى رحمه الله تعالى، أنّه حدث عن الذهلي في جامع زهاء ثلاثين موضعاً، وخشي أن يكتم علماً، ورزقه الله على يديه، ويذكره باسمه المحض فيقول: حدثنا محمد، أو ينسبه

إلى جده، أوجد أبيه وعذره في قدحه بالتأويل، ولم يصرح باسمه مع نسبه المعروف؛ لتلايهم الناس أنه يصدقه على نفسه، فيجر ذلك إلى البخارى نفسه.

قال أحمد بن سلمة: دخلت على البخارى، فقلت له: يا أبا عبد الله! هذا رجل مقبول في خراسان لاسيما في هذا المدينة، وقد لجّ في هذا الأمر حتى لا يقدر أحدنا أن يكلمه فيه فماترى؟ فقبض على لحيته، ثم قال: وَأَفَوْضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ثم قال: اللهم إنك تعلم أني لم أرد المقام بنيسابور أشراً، ولا بطراً، ولا طلباً للرياسة، وإنما أبت نفسي الرجوع إلى الوطن لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجل حسداً لما آتاني الله لا غير، ثم قال لي: يا أحمد! إنني خارج غداً لتخلصوا من حديثه، لأجلى فخرج منها إلى بخارى. رجوعه إلى بخارا، وخروجه منها إلى خرتنك، ووفاته هناك.

ولمّا رجع الإمام إلى وطنه بخارى، نصبت له القباب على فرسخ من البلد حتى لم يبق مذكور ونشر عليه الدنانير والدراهم، فبقى هناك مدة حتى وقع بينه وبين أمير بخارى؛ خالد بن أحمد الذهلي من الوحشة؛ وذلك أن الأمير بعث إليه أن أحمل إلى "كتاب الجامع" و"التاريخ" لأسمع منك، فقال البخارى رحمه الله تعالى لرسوله: قل له إنني لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب السلاطين،

فإن كانت له حاجة إلى شيء منه، فليحضر في مسجدي، أوفى داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، فإنني لا أكرم العلم.

فكان هذا سبب الوحشة بينهما، ستعان عليه الأمير بحريش بن أبي ورقاء، وغيره من أهل بخارى، حتى تكلموا في مذهبه، فنفاه عن البلد فدعا عليهم، فقال: اللهم أرهم ما قصدواني به في أنفسهم، وأولادهم، وأهالهم.

فأما خالد: فلم يأت عليه إلا شهر حتى جاء الأمر، بأن ينادى عليه، فنودي عليه، وهو على أتان، وأشخص على أكاف، وصار عاقبة أمره إلى الذل والحبس.

وأما حريش: فابتلى في أهله، فرأى فيها ما يجعل عن الوصف، وكذلك فلان ابتلى في أولاده، فأراه الله فيهم البلايا.

قال عبد القدوس بن عبد الجبار: فخرج البخاري حمه الله تعالى إلى خرتنك قرية من قرى سمرقند، وكان له فيها أقرباء، فنزل عندهم قال: فسمعت ليلة من الليالي، وقد فرغ من صلاة الليل يقول في دعائه: اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك فما تم الشهر حتى قبضه الله تعالى.

قال غالب بن جبريل الذي نزل عنده البخاري بخرتنك.

إنه أقام أياماً؛ فمرض حتى وجه إليه رسول من أهل سمرقند يلتمسون منه الخروج إليهم، فلما مشى قدر عشرين خطوة إلى الدابة ليركبها، قال: أرسلوني فقد ضعفت، فأرسلناه فدعا بدعوات، ثم اضطجع فقبض، فسأل منه عرق كثير، وكان قد قال لنا: كفوني في ثلاثة أثواب؛ ليس فيها قميص، ولا عمامة، ففعلنا؛ فلما أدرجناه في أكفانه وصلينا عليه، ووضعناه في قبره، فاح من تراب قبره رائحة طيبة، كالمسك، ودامت ذلك أياماً حتى جعلناه خشباً مشبكاً، ولما ظهر أمره بعد وفاته، خرج بعض مخالفيه إلى قبره، وأظهروا التوبة، والندامة.

تاريخ وفاته: توفي في ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد الظهر، عام (٢٥٦هـ) الموافق ٢ / ٩ / ٨٤٠، وقبره بـ "خرتنك" وتسمى اليوم بكشلوك

إسماعيل بخاري على مسافة (٢٠) كيلومتر شمالاً عن سمرقند في مقاطعة أذربكستان مديرية أرغد، ويزار قبره، وهو اليوم مصنوع من مرمر بيضاء، وحوله رواق كبير.

وقد زرت هذه البلاد، وتشرفت بزيارته، يوم الأحد

٩ / ٩ / ١٣١٣هـ الموافق (١٥ / ٣ / ١٩٩٢)، ونالت هذه البلاد

الإستقلال، وانهارت الشيوعية وانهزمت في مسقط رأسها

وبيئتها،-ولله الحمد على ذلك -

وقال بعض العلماء: رأيت النبي ﷺ في المنام ومعه جماعة من الصحابة وهو واقف؛ فسلمتُ عليه، فرد عليّ السلام، فقلت: ماوقوفك هنا يا رسول الله؟

قال: أنتظر محمد بن إسماعيل، قال: فلما كان بعد أيام بلغني موته، فنظرت فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت النبي ﷺ فيها!.

وروى جعفر بن أعين المروزي أنه قال: لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى لفعله، لأن موتى موت أحد من الناس، وموت البخاري ذهاب العلم وموت العالم، ونعم ما قيل:

إذا مات ذو علم وفتوى فقد وقعت من الإسلام ثلثه
وقد جمع بعض العلماء تاريخ ولادة البخاري، ومدة حياته، ووفاته في بيت، فقال:

كان البخاري حافظاً ومحدثاً جمع الصحيح مكمل التحرير
ميلاده صدق^{١٩٢} ومدة عمره فيها حميد وانقضى في نوره^{٢٥٢}

الباعث له على تأليف هذا الجامع الصحيح: ذكر غير واحد من العلماء المحدثين في بيان الباعث أن الإمام البخاري رحمه الله

سمع مرة من شيخه إسحاق بن راهويه، يقول لتلامذته: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ قال البخاري: فوقع في نفسي فأخذت في جمع الجامع.

وروى عنه كذلك أنه قال: رأيت النبي ﷺ فيما يرى النائم، وكأني واقف بين يديه بيدي مروحة أذب عنه بها منه؛ فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب؛ فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح.

وصف كتاب الجامع الصحيح:

يقول البخاري رحمه الله تعالى: ما كتبت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، واستخرتُ الله تعالى، وتيقنت صحته، وخرجته من نحو ست مائة ألف حديث، وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني، وبين الله تعالى، وما تركت من الصحيح أكثر حتى لا يطول.

يقول الحافظ ابن حجر: بدأ تصنيفه وترتيب أبوابه في المسجد الحرام بمكة المكرمة، وروى عن جماعة من المشايخ أن البخاريّ حول تراجم جامع بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي ل كل ترجمة ركعتين، فجزاه الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيراً ثم إخراج مثل هذا الكتاب الجليل، وأفضل الكتب على الإطلاق بعد كتاب

الله تعالى المنزلة، وأصحها بعد كتاب الله تعالى ثبوتاً وإسناداً

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله كتاب البخاري رحمه الله يستسقى بقرأته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام. وما قرء في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب، ففرقت، راجع مقدمة الشيخ الكاندهلوي - رحمه الله تعالى. (ص ٢٠).

تسمية هذا الكتاب العظيم وغرضه فيه:

نقل شيخنا كاندهلوي عن الشيخ ولي الله الدهلوي ما ملخصه أن علماء الحديث في بداية أمرهم صنفوا كتب الحديث في أربعة فنون السنة وهو الفقه كموطأ مالك، وفن التفسير، مثل كتاب ابن جريج، وفن السير، كسيرة ابن إسحاق، والزهد، والرقاق، مثل كتاب عبد الله ابن مبارك في هذا الموضوع.

فأراد البخاري في كتابه "الصحيح" جمع هذه الفنون الأربعة، وأن يجرده لما حكم له العلماء بالصحة من الأحاديث المسندة المرفوعة. وإنما جاء فيه ذكر الآثار تبعاً، ولذا سمي كتابه بالجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، راجع مقدمة الكاندهلوي رحمه الله تعالى (ص ١٠) لبيان غرض المؤلف تفصيلاً.

فعلم من الجامع أنه يجمع الفنون السابقة، ومن الصحيح؛ أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده، ومن المسند؛ أن أحاديثه متصلة السند

بعض الصحابة عن رسول الله ﷺ من قوله، أو فعله، أو تقريره، أو ما يتعلق به، وما وقع في كتابه مما سوى ذلك، فإنما جاء ذكره عرضاً، وتبعاً لإصالة، وقصدًا، -والله أعلم- عدد أحاديثه وكتبه وتراجمه:

قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح عدد أحاديث الصحيح للبخاري سبعة آلاف ومأتان وخمسة وسبعون (٤٢٤٥) بالأحاديث المكررة، هكذا أطلقه وقيده الإمام النووي في الشرح الأحاديث المسندة المكررة فأخرج بلفظ المسندة الأحاديث المتعلقة، وما أورده البخاري في تراجم، والمتابعات.

ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: جملة ما فيه من الأحاديث المكررة سوى المعلقات، والمتابعات، سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثاً (٤٣٩٤)، فقد زاد على ما ذكره مائة حديث واثنين وعشرين حديثاً، والخالص من ذلك بلا تكرار ألفان وست مائة وحديثان (٢٦٠٢).

وقال الحافظ: ألفان وخمس مائة وثلاثة عشر ٢٥١٣ المقدمة ص ١٢٩ وجملة ما فيه من التعاليق ألف وثلاثمائة واحد وأربعون حديثاً (١٣٢١) وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً (١٦٠) وجملة

ما فيه من المتابعات، والتبنيه على اختلاف الروايات ثلاث مائة وأربعة وأربعون حديثاً (٣٢٢) فجملة ما في الكتاب على هذا بالكرر تسعة آلاف وإثنان وثمانون حديثاً سوى الموقوفات على الصحابة، والمقطوعات عن التابعين، فمن بعدهم.

وصورة الأعداد فيما يلي.

الأحاديث المكررة على رأى الحافظ ابن حجر ٤٣٩٤ حديثاً المعلقة (١٣٢١) حديثاً.

المتابعات والتبنيه على اختلاف الروايات (٣٢٢) حديثاً

فجميع ما فيه سوى الموقوفات، والمقطوعات (٩٠٨٢) حديثاً، وهى ألف وستمائة وثمانية (١٢٠٨) حديثاً، كذا في مقدمة اللامع.

عدد تراجم البخارى:

وعدد كتب البخارى مائة وثنى، وعدد أبوابه ثلاثة آلاف وأربع مائة وخمسون باباً (٣٢٥٠) مع اختلاف قليل فى نسخ الأصول، وفى النسخ الهندية ثلاثة وثمانون كتاباً وثلاثة آلاف وثمانمائة وستة وتسعون باباً، والمجموع (٣٩٢٩).

عدد مشايخه:

الذين صرح عنهم فيه مأتان وتسعة وثمانون (٢٨٩)، وعدد من تفرّد بالرواية عنهم دون مسلم، مائة وأربعة وثلاثون (١٣٢)،

راجع المقدمة لشيخنا الكاندهلوى رحمه الله تعالى والقسطلانى: ٢٨/١، ومقدمة الفتح، وتوجيه النظر فى مصطلح أهل الأثر

عدد نسخ البخارى:

تسعة عشرة منها نسخة المحدث الكبيرة كريمة بنت أحمد المروزية المتوفاة (٢٦٥هـ)، ولها من العمر مائة سنة روت عن أبى الهيثم محمد بن مكى المتوفى سنة (٣٨٩هـ)، وقرأ هو "الجامع الصحيح" على أبى عبد الله محمد بن يوسف الفربرى المتوفى (٣٢٠هـ)، وقد ولد عام (٢٣١هـ) وعلى رواية الفربرى رحمه الله مدار الروايات فى هذا الزمان. قال الكرمانى رحمه الله تعالى الفربرى (بفتح الفاء وكسر ها وفتح الراء الأولى وإسكان الم حدة منسوبة إلى قرية من قرى بخارى، سمع الصحيح من البخارى رحمه الله مرتين، مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومأتين ببخارى، ومرة سنة إثنين وخمسين ومأتين.

وقيل: ثلاث مرات، وقد بلغ من روى عن البخارى صحيحه بلا واسطة تسعين ألف شخص، والمستخرج عليه إثنان وعشرون مستخرجاً، هذا ولم يعن علماء الإسلام بكتاب بعد القرآن كما عنوا بصحيح البخارى رحمه الله تعالى حتى بلغ الذين كتبوا حوله ما بين شرح واختصار وترجمة رجال عدداً كبيراً، وحسبك أن تعلم أن عدد شروحه فحسب بلغت إثنين وثمانين شرحاً، كما ذكره ذلك

وقد زاد عدد الشروح على ما ذكره صاحب "كشف الظنون" إلى يومنا هذا، وأحسنها "فتح الباري" للحافظ ابن حجر "وعمدة القاري" للحافظ بدر الدين العيني، هو أغزرها مادة وأعلاها ترتيباً وعرضاً للمسائل والمباحث، وأجودها حلاً للمفردات والتراكيب.

ومن شروحه المفيدة جداً "فيض الباري" للشيخ السيد أنور شاه الكشميري و"فضل الباري" لشيخ الإسلام شبير أحمد العثماني "تحفة القاري" لشيخنا محمد إدريس الكاندهلوي رحمه الله تعالى "ولامع الدراري" مع تعليقات الشيخ محمد زكريا السهارنفوري "وأنوار الباري" من مجموعة محاضرات السيد أنور شاه الكشميري

ومن تصانيف الإمام البخاري رحمه الله غير جامع الصحيح

- (١) الأدب المفرد . (٢) جزء رفع اليدين .
- (٣) جزء القراءة خلف الإمام . (٤) بر الوالدين .
- (٥) التاريخ الكبير . (٦) التاريخ الأوسط .
- (٧) التاريخ الصغير . (٨) كتاب خلق أفعال العباد .
- (٩) كتاب الضعفاء . (١٠) الجامع الكبير .
- (١١) التفسير الكبير . (١٢) كتاب الأشربة .
- (١٣) كتاب الهبة . (١٤) أسامي الصحابة .

(١٥) كتاب المبسوط . (١٦) كتاب الفوائد .

(١٧) كتاب الوجدان . (١٨) كتاب العلل .

(١٩) كتاب الكنى .

راجع لذلك المرقاة ٣/١ والسنة ومكانتها (ص ٢٠٤).

مميزات تراجم البخاري:

ترجمة الباب ما يذكره المؤلف عنواناً للباب قبل السند والرواية، ويظهر منه مراده، والإمام البخاري - رحمه الله تعالى - سباق غايات في هذا الموضوع لم يدرك أحد شأنه، ولم يبلغ محدث ومؤلف في وضع التراجم غايته، ولذا يقال عنه فقه البخاري في تراجمه، وقد ذكروا لهذا المقال شرحين :

الأول: أن معنى الفقه هو المعنى اللغوي أى دقة نظره، وإصابة فهمه، وثقوب ذهنه، وشدة ذكائه، ورسوخ فكره ورأيه يظهر من تراجمه العجيبة مما حيرت الأفكار، وأعجزت الأنظار، ولم يؤد أحد حقها إلى اليوم .

والثاني: أن مختاراته في المسائل الفقهية ورأيه فيها يبدو من تراجمه فالفقه حينئذ بمعناه الاصطلاحي وله رحمه الله تعالى في التراجم خصوصيات وعدات ومميزات كثيرة ويدل كثرة ذلك على عظم شأنها وقد ألف شراح هذا الكتاب، وغيرهم من أئمة

المحدثين مؤلفات في حل هذه التراجم نفسها وإظهار نكارتها وأسرارها، ورموزها. وقد جمع منها؛ الشيخ محمد زكريا المحدث السهارنفوري ما بلغ سبعين أصلاً في مقدمة شرحه العظيم،

”لامع الدراري“ جزاه الله تعالى عن الإسلام، والمسلمين خيراً.

ولنكتفي ههنا بما يكثر وقوعه، ويسهل حفظه على الطلاب

والمشتغلين في دراسة هذا الكتاب العظيم

(١) وضع الإمام البخاري رحمه الله تعالى في عامة التراجم آيات تناسبها كالترجمة الأولى في جامع للتبرك بالقرآن، وإثبات دعواه بالأصلين: الكتاب والسنة، وأن يجعل الحديث شرحاً وتفسيراً للآية.

(٢) كثيراً ما يتبع في التراجم لفظ الرواية المسندة في الباب المترجم له، فقد يذكر الترجمة بلفظ قول النبي ﷺ نحو، قول النبي ﷺ ”بنى الإسلام على خمس“ مثلاً وقد لا يذكر لفظ القول، فيقول: باب: ”الحياء من الإيمان“ مثلاً، فإنه لفظ الرواية التي لا تكون على شرطه، أو تكون ضعيفة ولا يصدرها حينئذ بلفظ قول النبي ﷺ مثلاً، نحو باب: ”لا وصية لوارث“

(٣) وقد يجمع مع لفظ الرواية في الترجمة آثاراً مروية من الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين-، أو غيرهم يريد بها التنبيه على رجحانه إلى جانب في الموضوع، وقد يزيده فيها لفظاً، أو

لفظين حسب ما يقتضيه الحال.

(٤) وقد يجمع آثاراً متعارضة في الترجمة تنبيهاً على موضوع الخلاف وعدم قطعه وجزمه على جانب، وإذا لم يزد في مثل هذه التراجم لفظاً من جانبه يصعب تحصيل مراده حينئذ.

(٥) يضع التراجم حسب ما يختار في الموضوع، ويعمل بالرواية ولا يضع الترجمة على ما لا يختاره، وإن كانت الرواية تدل على ذلك، بل يذكر الرواية تحت ترجمة أخرى، فلا يجمع بين البابين المتضادين، كما جمع الإمام أبو داود، والإمام الترمذي في كتابيهما -رحمهم الله تعالى أجمعين-.

(٦) قد يذكر آثاراً بعضها بصيغة الجزم، وبعضها بصيغة التمريض، وقد يكون صحيحاً عنده؛ ولكنه يرويه بالمعنى؛ فيشير بصيغة التمريض إلى بكونه صحيحاً عنده، ولكنه يرويه بالمعنى فيشير بصيغة التمريض إلى ذلك لا إلى ضعف في إسناده.

(٧) وقد يذكر فيها قطعة حديث مرفوع بصيغة التمريض إشارة إلى ضعف إسناده، وتكون المسئلة المستفادة منها صحيحة معمولة بها.

(٨) ومن دأبه في التراجم كذلك أنه قد يذكر في الترجمة الواحدة مسائل متفرقة، ربما لا تكون من باب واحد، فيتكلف بعض الشارحين هناك بإرجاع تلك المسائل إلى باب واحد، وإبداء

وجوه المناسبة بينها مع أن المصنف رحمه الله تعالى يذكر بعضها؛ لكونها من ملحقات الباب لا يريد منها كونها متسقة أصلاً كما في (ص ٢٩)، (باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان) وكان عطاء لا يرى بأساً أن يتخذ منه الخيوط، والحبال، وسنور الكلاب، وممرها إلخ. فالأولى من مسائل المياه، والأخيرة من مسائل الآسار.

- (٩) وقد يزيد لفظاً في الترجمة يريد به تعميم الحديث عن مورده
(١٠) ولما لم يكن قصده من التأليف جمع الأحاديث الصحيحة فقط، بل غرضه مع ذلك استنباط الفوائد اللطيفة، والنكت الحكمية، والمسائل الفقهية، كما سبق، كرر الحديث الواحد، وقطعه في مواضع، ووضع تراجم مختلفة عليه حسب المصلحة، كدأب القرآن الكريم في تكرير بعض القصص وتقطيعها.
(١١) ومن دأبه كذلك أنه قد يخرج الروية، ويضع عليها باباً بدون ترجمة؛ فقد قيل في مثل ذلك:

أنه بمنزلة الفصل من الباب السابق؛ لكون الرواية تناسبه من وجه، وتفارقه من وجه آخر.

أو يريد بذلك تشييد أذهان الطلبة، والناظرين فيه أن يترجموا عليها ما يناسب الرواية.

أو يشير إلى كثرة المسائل التي يمكن أن تستنبط منها.

أو يجعله كحاء التحويل في السندين.
أو يجعله دليلاً لما في الرواية الأولى.
أو يشير بذلك تعدد طرق الرواية.
أو رجوعاً إلى الأصل، وما إلى ذلك من الوجوه التي ذكرها المشايخ رحمهم الله تعالى.

(١٢) وقد يعكس فيذكر الباب مع الترجمة، ولا يذكر لها الرواية؛ فقد قيل في ذلك:

أنه يعتمد ذلك فيما لم يجد لها حديثاً على شرطه، وقد يريد بيان مسألة بدون إفادة الدليل كبعض أجزاء الترجمة الواحدة.

(١٣) وقد يترجم بلفظ الإستفهام مثل: كيف، أو هل، ونحو ذلك إشارة إلى أهمية الموضوع، أو إلى اختلاف الآراء والأقوال في ذلك أو التنبيه إلى أن فيه مجالاً للنظر، أو تعارضاً في الأدلة مما يوجب التوقف، ولا يريد نفس الكيفية.

(١٤) ومن عاداته كذلك أنه قد يترجم بأمر ظاهر قليل الجدوى في بادئ النظر كقوله: باب قول الرجل: ما صلينا، ونحو ذلك، ولكن يظهر للمتأمل جدواه حيث يشير في مثل ذلك إلى رد قول من كرهه.

(١٥) وقد يكرر الترجمة الواحدة إشارة إلى اختلاف الأغراض والمعاني، نحو باب "فضل العلم" في موضعين من كتاب العلم،

فالمراد من الفضل في الأول: فضيلة العلم، ومن الثاني: بقية العلم، وقد يفرق بينهما إصالة وتبعاً

(١٦) وقد يذكر ترجمة ولا يدل عليها الروايات التي يسوقها صراحة ولكن يدل عليها تلك بحسب بعض طرقها صراحة أو إشارة. (١٤) وقد يضع الترجمة للرد على بعض المحدثين، أو الفقهاء إشارة، أو يصرح بذلك، ويبطل أقوالهم.

(١٨) كثيراً ما يكون الترجمة شرحاً للحديث الذي يسوقه، ولا يكون دعوى.

(١٩) وقد يذكر الترجمة، ولا يريد منها مدلولها اللفظي الصريح، بل يريد مدلولها الإلزامي الثابت بالإشارة، أو الإيماء فما يورده في الباب يكون مطابقاً للثاني كما فصلوا ذلك في أول ترجمته، باب "كيف كان بدء الوحي"

(٢٠) قد يذكر في مبدأ الكتاب من الترجمة ما يدل على مبدأ الحكم المذكور في الكتاب كقوله في كتاب الصلاة باب "كيف فرضت الصلاة في الأسراء" وكذلك في "كتاب الجمعة" والزكاة، ورمضان، والحج، وما إلى ذلك.

(٢١) قد يدخل الباب الأجنبي بين الأبواب المتناسقة للتنبيه على لطيفة يرشد الناظر إلى التدبر في ذلك كما ذكر باب الجهاد من

الإيمان، بين باب قيام ليلة القدر من الإيمان، وباب تطوع قيام رمضان من الإيمان، ونحو ذلك، وتراجم أبواب الوضوء عامتها داخلية تحت هذا الأصل، -والله أعلم-

ولقد أجاد من قال في شأن تراجمه:

أعيا فحول العلم حل رموزما أبداه في الأبواب من أسرار أغراض الأئمة أصحاب الصحاح الستة وغيرهم في مؤلفاتهم:

(١) لقد سبق منا أن مقصد البخاري رحمه الله تعالى من تأليفه لم يكن الإقتصار على جمع الأحاديث الصحيحة فقط بل هدفه مع هذا هو استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من كل حديث مسائل كثيرة فرقها في الأبواب بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام وسلك في الإشارات السبل الوسيعة.

ولذلك قطع الحديث في مواضع من كتابه وذكر في كل باب قطعة تناسبه كدأب القرآن الكريم، في تقطيع القصص وتكريرها في مواضع، وتفريقها حسب المصلحة، فإن الحق سبحانه وتعالى لم يسق القصص مساقاً واحداً إلا بعض القصص.

(٢) وأما غرض الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه:

فهو تجريد الأحاديث الصحيحة المجمع عليها من غير تعرض للإستنباط، ولذا يجمع المتون في موضع واحد، ولا يفرقها، ولا

يقطعها ويحافظ على الإتيان بالفاظها ولا يروى بالمعنى ولا يخلط معها شيئاً من أقوال الصحابة وغيرهم.

والمراد من المجمع عليها ما أجمع على صحته الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني، قاله شيخ الإسلام شبير أحمد العثماني رحمه الله في مقدمة "فتح الملهم"

(٣) وهمة أبي داود في سننه: جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار ودارت فيهم وبنوا عليها الأحكام، فجمع في كتابه السنن (١) الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم فقيه، ولذا صرح الإمام الغزالي وغيره: بأن كتابه كاف للمجتهد.

(٢) ومن دأبه في ذلك أنه يذكر بابين متضادين نظراً إلى اختلاف الفقهاء.

(٣) ويقدم أصح ما في الباب عنده ويترجم له ثم ما يكون دونه في الدرجة عنده.

(٤) ويشير إلى اختلاف الرواة والألفاظ؛ لأن اختلافها يوجب الاختلاف في الاستنباط أحياناً.

(٥) ويبين العلل وينبّه على الخطأ وما إلى ذلك.

(٢) أما الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

فقد جمع بين مقاصد مشايخه الثلاثة البخاري ومسلم، وأبي داود، فاتبع البخاري في جمع الفنون الثمانية، واستوعب الأحاديث في موضع واحد كمسلم رحمه الله، وجمع بين البابيين المتضادين ونبّه على خطأ الرواة وأشار إلى علل الروايات واختلاف ألفاظها كأبي داود رحمه الله تعالى، وزاد عليه زيادات كثيرة:

(١) منها: أنه ذكر مذاهب الفقهاء ومستدلاتهم واختلافهم.

(٢) حكم على كل حديث بالصحة أو الحسن أو الضعف أو الغرابة، وما إلى ذلك.

(٣) سَمَّى من الرواة من لم يذكر اسمه، أو كناههم وذكر القابهم، والفوائد الأخرى مما يتعلق بأسماء الرجال.

(٤) يشير إجمالاً إلى ما ورد في الباب بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان.

وقد خالف شيخه أبا داود في وضع الأبواب والأحاديث؛ فإنه يقدم الأحاديث الضعيفة ويترجم عليها ويؤخر أصح ما في الباب عنده غالباً فإن قصده الأول: التنبيه على الخطأ والعلل، بخلاف أبي داود، فإن هدفه الأصلي استنباط المسائل.

(٥) ومقصد النسائي في سننه: الجمع بين طريقي الإمام

البخارى ومسلم، والتنبيه على العلل؛ فطريقته في وضع التراجم والإستنباط طريق البخارى رحمه الله وفي إيراد الحديث الواحد في موضع واحد بأسانيد مختلفة وألفاظها متعددة طريقة مسلم رحمه الله تعالى وذكر البابين المتضادين؛ كآبى داود. وبين العلل ونبه على الخطأ كالترمذى.

ولذا قيل: إن الإمام النسائى رحمه الله تعالى سلك أغمض المسالك وأجلها، وكتابه أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه سنن أبى داود رحمه الله ثم كتاب الترمذى، ويقابله من جهة أخرى سنن ابن ماجه؛ فإنه تفرد بالرواية عن رجال متهمين بالسرقة والكذب.

(٢) وأما ابن ماجه: فقد جمع في سننه الأحاديث التى تستنبط منها الأحكام الفقهية.

قال ابن الأثير: كتاب ابن ماجه؛ كتاب مفيد قوى النفع في الفقه لكن فيه أحاديث ضعيفة جداً بل منكورة، ولذا لم يصفه غير واحد من الأئمة الحديث إلى الصحاح؛ بل جعلوا السادس مؤطاً مالاً، وأول من أدخل سنن ابن ماجه رحمه الله في عدد الأصول الستة؛ هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسى المتوفى (٥٠٤هـ)، وتابعه على ذلك أكثر الحفاظ في كتبهم في الرجال والأطراف؛

لكونه مفيداً قوى التبويب في الفقه مشتملاً على الروايات المرفوعة فقط، مجرداً عن المسائل وأقوال الصحابة والتابعين، وسنفضل هذا في ترجمته بعون الله تعالى وتوفيقه.

(٤) وأما طريقة الإمام أبى جعفر الطحاوى رحمه الله تعالى في كتبه وخاصة في شرح معانى الآثار

فهو أحسن الطرق لأنه جمع أحاديث الأحكام كأصحاب السنن وزاد عليهم في الموازنة بين الأحاديث المختلفة وتنقيح الدلائل وترجيح المسائل، واستيعابه للأحاديث أكثر من استيعاب مسلم، وإجمال الترمذى - رحمه الله تعالى - بقوله: "وفي الباب" يوجد كثيراً في كتابه، وجمع بين طريقى الأثر والنظر، وأكد المسائل بالدلائل العقلية الإجتهدية، بعد الدلائل النقلية مما يسبق إليه وقد شارك رحمه الله أصحاب الصحاح الستة في الرواية عن بعض مشائخهم وعاصريهم، فقد ولد الطحاوى رحمه الله عام (٢٢٩هـ)، وتوفى عام (٣٢١هـ)؛ فكان عمره عند وفاة الإمام البخارى المتوفى (٢٥٦هـ) (٢٤) سنة، وعند وفاة مسلم المتوفى (٢٦١هـ) (٣٢) سنة، وعند وفاة الإمام أبى داود المتوفى (٢٤٥هـ) (٣٦) سنة، وعند وفاة ابن ماجه المتوفى (٢٤٣هـ) (٣٢) سنة، وعند الإمام الترمذى المتوفى (٢٤٩هـ) زهاء وخمسين

سنة، وعند وفاة الإمام النسائي المتوفى (٣٠٣ هـ) (٤٢٠ سنة).
وقد روى عنه النسائي كما روى الطحاوي عنه كذلك، وسنفضل
هذا الموضوع في أحوالهم كذلك، إن شاء الله تعالى،
والله تعالى هو الموفق. -

شروطهم في الصحاح، ومميزاتهم فيها بحسب الرواة :

فقد ذكروا في ذلك أن الرواة بحسب الحفظ والإتقان والملازمة
لمشايعهم على خمس طبقات، ولكل طبقة مزية على التي تليها
فالطبقة الأولى: من الرواة من جمع بين كمال الحفظ، وتمام
الضبط، وبين طول الملازمة لشييوخهم كيونس بن يزيد سفيان بن
عيينة بالنسبة إلى الإمام الزهري - رحمه الله تعالى -

الطبقة الثانية: من كان قوى الضبط والإتقان ولكن قليل
الملازمة لشييوخهم فلم يمارسوا أحاديثهم كأوزاعي، وليث بن سعد
وابن أبي ذئب في أصحاب الزهري بالنسبة إليه.

الطبقة الثالثة: من كان قليل الضبط والإتقان غير سالمين من
غوائل الجرح والتعديل كثير الملازمة لشييوخهم كسفيان بن حسين
وجعفر بن برقان بالنسبة إلى الزهري.

الطبقة الرابعة: من كان قليل الضبط والإتقان وكذلك قليل

الملازمة والصحة لشييوخهم وهؤلاء قد شاركوا أهل الطبقة الثالثة
في عدم سلامتهم من الجرح والتعديل، وتفردوا بقلّة الممارسة
لروايات المشايخ لأنهم لم يصاحبوهم كثيراً كإبراهيم بن يزيد
المكي والمثنى بن صباح بالنسبة إلى الإمام الزهري.

الطبقة الخامسة: هم من سوى الطبقات الأربعة من الضعفاء
والمجهولين، والمتهمين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب
أن يخرج الرواية عنهم إلا على سبيل الاعتبار والإستشهاد كمحمد
بن سعيد المصلوب وأمثاله.

فالإمام البخاري رحمه الله تعالى يروى في كتابه الجامع
عن الطبقة الأولى استيعاباً وعن الطبقة الثانية انتخاباً للمشاهير وقد
يروى عنها تعليقاً ولا يروى عن الطبقة الثالثة إلا نادراً، وإنما يروى
عنها في المتابعة والإستشهاد.

وأما الإمام مسلم رحمه الله فيخرج عن الطبقتين الأوليين
استيعاباً وعن الثالثة انتخاباً كما يفعل البخاري رحمه الله في الطبقة
الثانية، ولا يتنزلان في الرواية إلى الطبقة الرابعة، أو الخامسة.

وأما الإمام أبو داود، والنسائي: فيرويان عن الطبقات الثلاث

الأولى استيعاباً، وعن الطبقة الرابعة انتخاباً، ولا ينزلان إلى الطبقة
الخامسة.

أما الإمام الترمذی، وابن ماجه : فيرويان عن الطبقات الأول وينزلان إلى الخامسة الترمذی قليلاً وابن ماجه كثيراً كما أن الترمذی - رحمه الله تعالى - ينبّه على تضعيف الراوى وخطاه بخلاف ابن ماجه .

والفرق بين مسلم وأبى داود، والنسائى من وجهين إثنين :

الأول : أن مسلماً إنما يروى عن الثالثة انتخاباً وتقوية لما فى الثانية، بخلاف أبى داود والنسائى؛ فإنهما يرويان من الثالثة استيعاباً وعن الرابعة تقوية لما فى الثالثة.

الثانى : أن مسلماً يروى الأحاديث التى أجمع الأئمة المحدثون الأربعة على قبولها، وهم : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين -- وعثمان بن أبى شيبه - رحمه الله تعالى - وسعيد بن منصور الخراسانى - رحمه الله تعالى - راجع مقدمة فتح الملهم (ص ٥٤). والإمام أبوداود والنسائى؛ يرويان ما لم يجمعوا على تركه، ثم شرط أبى داود وإن كان أعلى من شرط الترمذى فى الرواة لكن الترمذى أبلغ منه؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صحّ عند الجماعة، بيد أن كتابه مشتمل على

الرواية من الطبقة الخامسة، فلهذا جعلنا شرطه دون شروط أبى داود هذا - والله تعالى أعلم - .

ترتيب الصحاح الستة:

(١) المشهور فى ذلك: إن أصح الكتب بعد كتاب الله، إنما هو "الجامع الصحيح" للإمام البخارى ثم "صحيح مسلم" ثم "سنن أبى داود" ثم "سنن الترمذى" ثم "سنن النسائى" ثم "سنن ابن ماجه" وقال شيخنا: إن بعض المشايخ ومنهم؛ محدث الهند الأكبر السيد محمد أنور شاه الكشميرى - رحمه الله تعالى - يقدّم "النسائى" لأنه صرح على أن ما أخرجه فى سننه "المجتبى الصغرى" صحيح عنده، فقد التزم الصحة.

وأما أبوداود السجستانى : فقد نصّ على شرطه، ولم يلتزم الصحة. وقد قيل فى أبى عبد الرحمن النسائى أنه أحفظ من مسلم بن الحجاج القشيرى - رحمه الله تعالى - .

(٣) وقد قدم بعضهم الترمذى على أبى داود لما سبق فى مميزاته وخصائصه فى الكتاب من الحكم على كل حديث وما إلى ذلك، لكن شرط أبى داود أعلى من شرطه، وصنيعه فى تخريج الأحاديث فى كتابه أشد وأقوى .

وكان الشيخ أنور شاه الكشميرى - رحمه الله تعالى - يرى

أن سادس الستة هو مسند الدارمي أو المؤطا الإمام مالك لاسنن ابن ماجه لاشتماله على إثنين وعشرين حديثاً موضوعاً .

وأول من أدخل سنن ابن ماجه في عداد الصحاح الأصول الستة: هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي المتوفى (٤٠٥هـ) كما مرّ وتابعه عبد الغنى المقدسي في الكمال، وأصحاب كتب الأطراف، والمتأخرون .

واعترض على من يقول بأصحية كتاب البخاري بعد كتاب الله وفضيلته على سائر الكتب بعده بقول الإمام الشافعي ما تحت أديم السماء بعد كتاب الله أصح من مؤطا الإمام مالك .

فقال العلماء : إنما قال الشافعي رحمه الله تعالى لهذا قبل وجود الصحيحين وإلا فهما أصح منه اتفاقاً والشافعي رحمه الله إنما أثبت الأصحية للمؤطا بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وغيرهما فلا منافاة بين ما قال الشافعي - رحمه الله تعالى - وبين ما اختاره المحققون .

وقال شيخنا - رحمه الله تعالى - أن المؤطا؛ لاندماج أحاديثه في "صحيح البخاري" كأنه مودع بتمامه في الصحيح "فصار جزء منه، ولا مغايرة بين الكل والجزء في التفضيل .

ويؤيده ما قاله الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوي وأما

نسبة المؤطا إلى الصحيحين، فالمؤطا كالأم لهما لأن الشيخين تعلّما طريق الرواية عنه، وكذلك تمييز الرجال ووجود الاستنباط .

وأما ما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بأن المؤطا، مشتمل على الموقوفات والبلاغات بخلاف "صحيح البخاري" وكذلك فيه المراسيل، فقال شيخنا نقلاً عن الأنور شاه الكشميري بأن توجيه الحافظ ليس بشيء؛ لأن الموقوفات والمراسيل والأحاديث المنقطعة موجودة في البخاري أيضاً، بيد أنها في البخاري، للإستشهاد وفي المؤطا للإستدلال ولا يضره ذلك؛ لأن المراسيل وغيرها بشروطها الخاصة مقبولة عند مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل في قول رحمهم الله جميعاً وتلقته الأمة بالقبول وأول من خالف فيها هو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى .

(٢) الإمام مسلم بن الحجاج وصحيحه

(٢٠٦-٢٢١هـ)

اسمه ونسبه: هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كرشاد القشيري نسباً والنسابوري وطناً نسبة إلى بني قشير قبيلة عربية، والنيسابور مدينة شهيرة في خراسان كان مولده فيها رحمه الله تعالى عام (٢٠٦هـ) على القول الأصح أحد آئمة

الحديث المشهورين وكبار المبرزين من أهل الحفظ والإتقان

مشايخه : طلب العلم منذ الصغر ثم رحل إلى الأقطار الإسلامية، وتلقى العلم عن جلة الشيوخ بها، سمع بخمرسان عن يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه وفي الرى سمع عن محمد بن مهران، وأبى غسان، وغيرهما، وفي العراق عن الإمام أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلمة القعنبي وغيرهما، وبالحجاز عن سعيد بن منصور، وأبى مصعب، وفي مصر عن عمرو بن سواد، وحرملة بن يحيى، وغير هؤلاء.

وروى عن الإمام البخارى رحمه الله في غير صحيحه هذا وكان شديد الحب والتقدير له وقد اقتدى به في وضع صحيحه إلا أنه حصل بينهما جفاء في آخر حياته -والله تعالى يرحمهم جميعاً-

تلامذته: روى عنه من الأئمة، الإمام الترمذى، وابن خزيمة،

ويحيى بن صاعد وأبو حاتم الرازى وأحمد بن سلمة، وأبو عوانة الإسفرائنى، وخلائق كثيرون وراوية كتابه الصحيح هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابورى الفقيه الزاهد صاحب أيوب بن الحسن الزاهد الفقيه الحنفى، وكان رحمه الله مجاب الدعوة، توفي أبو إسحاق في رجب سنة ثمان وثلاث مائة الهجرى.

وقد قال: فرغ لنا مسلم -رحمه الله تعالى من قراءة الكتاب في

رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين.

وروايته هذه مشهورة في عامة البلاد، ويروى في بلاد المغرب مع ذلك عن الإمام أبى محمد بن على الفلاس -رحمه الله عن الإمام مسلم -رحمه الله تعالى -.

مؤلفاته:

- (١) كتاب الصحيح الذى نحن بصدد البحث عنه .
- (٢) المسند الكبير صنفه على ترتيب أسماء الرجال .
- (٣) الجامع الكبير على ترتيب الأبواب .
- (٤) كتاب العلل .
- (٥) كتاب أوهام المحدثين .
- (٦) كتاب من ليس له إلا راو واحد .
- (٧) كتاب التمييز .
- (٨) كتاب طبقات التابعين .
- (٩) كتاب المخضرمين، وما إلى ذلك .
- (١٠) كتاب مشايخ مالک .
- (١١) كتاب مشايخ الثورى .
- (١٢) كتاب حديث عمرو بن شعيب .

وفاته : كانت وفاته بسبب غريب نشأ عن غمرة فكرة علمية، وذلك أنه عقد له مجلس بنيساربور مجلس للمذاكرة فذكر له حديث، فلم يعرفه فانصرف إلى منزله وقدمت له سلة فيها تمر فكان يطلب الحديث ويأخذ ثمرة ثمرة؛ فأصبح وقد فنى التمر، ووجد الحديث فكان ذلك سبب موته، وتوفي عشاء الأحد ودفن يوم الإثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومأتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة.

قال الشيخ شمس الدين محمد الجزري في مقدمة شرحه للمصابيح المسمى بتصحيح المصابيح "إني زرت قبره بنيسابور وقرأت بعض صحيحه على سبيل التيمن والتبرك عند قبره، ورأيت آثار البركة، ورجاء الإجابة في تربته المرقاة (١٣/١) راجع لمناقبه بستان المحدثين.

صحيح مسلم رحمه الله تعالى :-

هو كتاب الذي طبقت شهرته الآفاق، وسار ذكره في الأمصار مكث في تأليفه خمس عشر سنة، وروى فيه ثمانية وأربعين وثلاث مائة وأربع آلاف حديث (٢٣٢٨) بدون تكرار، وانتخبه من ثلاث مائة ألف حديث وقد سبق أن ذكرنا مقصد تأليفه وشرطه في الصحيح.

يمتاز صحيح مسلم بما يلي:

(١) ذكر الأحاديث المسندة المجردة من غير أن يذكر الموقوفات إلا نادراً.

(٢) لم يتصد لاستنباط الأحكام والفوائد الأخرى كما تصدى لذلك الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -

(٣) جمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فسهل تناوله بخلاف البخاري - رحمه الله تعالى -

(٤) لم يقطع الأحاديث ولم يترجم عليها هو، وإن كان مبوباً في الحقيقة، وقد قام بالتبويب والترجمة شراح كتابه، والتراجم الموجودة الآن من وضع شارحه الإمام النووي - رحمه الله تعالى -

(٥) اعتناؤه بالتمييز بين حدثنا، وأخبرنا وتقييده ذلك على مشايخه، وكان من مذهبه الفرق بينهما وأن حدثنا، لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة وأخبرنا، لما قرء على الشيخ، وهو مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى -، والنسائي، وأهل المشرق، والإمام البخاري - رحمه الله تعالى - يسوى بينهما في الإطلاق، وهو رأى الترمذي والجماهير.

(٦) إهتمامه بضبط ألفاظ الرواة بقوله : حدثنا فلان وفلان، واللفظ لفلان مثلاً، أو اختلاف في لفظ المتن، أو صفة الراوي، أو

نسبه، وما إلى ذلك كتحريره في نقل صحيفة همام بن منبه بقوله
فروى لنا أحاديث منها كذا وكذا .

(٤) احتياطه في تلخيص الطرق وتحويل الأسانيد وحسن ترتيبه
للأحاديث، وقد ذكر صاحب كشف الظنون خمسة عشر شرحاً
لكتابه الصحيح من أشهرها شرح الحافظ أبي زكريا يحيى بن
شرف النواوى الشافعى المتوفى (٦٤٦هـ)

وقد شرّحه في هذا القرن شيخ مشايخنا شيخ الإسلام شبير أحمد
العثمانى - رحمه الله تعالى (المتوفى ١٣٦٩هـ)، ولكن لم يتمه وقد
أكمله أخونا إفاضل العلامة الورع محمد تقى العثمانى ابن فضيلة
الشيخ محمد شفيع المفتى الديوبندى - رحمه الله تعالى - وهو
شرح قيم نافع جداً مشتمل على مقدمة علمية تتعلق بأصول الحديث
وبعض المباحث.

وقد اختصر كتابه الصحيح، أيضاً عدد من كبار العلماء ومن أشهر
مختصراته: تلخيص كتاب مسلم، وشرحه لأحمد بن عمر
القرطبى المتوفى (٦٥٦هـ) ومختصر، الحافظ زكى الدين عبد
العظيم المنذرى المتوفى (٦٥٦هـ)

الموازنة بينه وبين الجامع الصحيح للإمام البخارى رحمهما الله
والعلماء فيها على أقوال:

الأول: أن صحيح مسلم "أفضل من صحيح البخارى"
وهذا رأى أبى على النيسابورى وبعض المغاربة، وهو قول ضعيف
يرده علو رجال البخارى على رجال مسلم، وغير ذلك وسنبينه
فيما بعد - إن شاء الله تعالى - .

والقول الثانى: أنهما سواء فى الصحة حكى ذلك ابن الملقن
عن بعض المتأخرين، وهو كذلك قول ضعيف.

القول الثالث: أن صحيح البخارى "أفضل وإن كان صحيح
مسلم" أسهل فى الوضع، وهذا القول هو المختار عند جمهور
المحدثين، والفقهاء رحمهم الله جميعاً ومن أحسن ما قيل فى ذلك:

قالوا لمسلم فضل قلت البخارى أعلى

قالوا المكرر فيه قلت المكرر أحلى

وقد ذكر شيخنا ومولانا محمد إدريس الكاندهلوى رحمه الله تعالى
خمساً وجوه فى مقدمة البخارى، لتفضيل البخارى، على مسلم
أشار إليها فى قصيدة له فى هذا الموضوع وإليك بعض أبياتها

أصح كتاب بعد تنزيل ربنا صحيح البخارى ثم يتلوه مسلم

وهذا هو القول المحقق عندهم وبالله هل يرتاب فى ذاك مسلم

أصح أحاديثاً وأوفى لطائفا محير أفكاراً إذا ما يترجم

وأحسن ترتيباً إذا ما يُؤوب فلله عقد من لآلٍ منظمٍ
أسانيدُه مثل النجوم ثواب بها حفظ دين الله والجهل يُرجمُ
ومن كل فن فيه علمٌ وحكمة فلله كنز للعلوم مُختَمُ
وعنه روى تسعون ألفاً صحيحه فحسبك هذا الفضل إن كنت تفهمُ
كتابٌ به يُسقى الأنامُ ويمطر ويُتلى لرفع النَّائباتِ ويُختَمُ
جزاه إله العرش عن كلِّ مُسلمٍ مدى الدهر ما يُتلى البخاري ومُسلم

وملخص هذه الوجوه الخمس فيما يلي:

الأول: أن أحاديث "صحيح البخاري" أصح من أحاديث "مسلم"
الثاني: أنه أجمع وأشمل للطائفتين الحكم والإستنباطات
الفقهية والنكحة الغريبة والفوائد البديعة كما يشهد لذلك تراجمه
التي حيرت الأفكار والعقول.

الثالث: أن ترتيب كتبه في الصحيح، وأبوابه أحسن من ترتيب
مسلم، كما لا يخفى ذلك على من درس كتابين.

الرابع: أن كتاب البخاري جامع لفنون السنة الثمانية كما سبق
ذلك، بخلاف مسلم فإنه ليس بجامع.

الخامس: أن "صحيح البخاري" أقوى أسانيد وأتقن رجالاً
وأشد اتصالاً من "مسلم" وقد ذكروا لذلك وجوهاً.

أما أولاً: فإن البخاري يخرج في "صحيحه الجامع" عن
الطبقة الأولى البالغة في الحفظ والإتقان وطول الملازمة أصولاً
وعن الطبقة الثانية انتخاباً اتصالاً تارةً وتعليقاً أو مقروناً بالغير تارةً
أخرى والإمام مسلم يخرج عن الطبقة الثانية أيضاً أصولاً
واستيعاباً.

وأما ثانياً: أن مسلماً من مذهبه أن الإسناد المعنن له حكم
الإتصال عند ثبوت المعاصرة، وإن لم يثبت تلاقيهما ما لم يكن
الراوي مدلساً والبخاري لا يجعله في حكم الإتصال إلا أن يثبت
اللقاء بينهما ولو مرة.

وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه
في صحيحه الجامع "حتى أنه ربما يخرج الحديث الذي لا يتعلق
بالترجمة لإثبات سماع الراوي عن شيخه إذا روى عنه معنعناً.

وقد أنشد شيخنا الكاندهلوي - رحمه الله تعالى - في ذلك:

تنازع قوم في الحديث المعنن فقد قيل موصول وقد قيل مرسل
فجمهور أهل العلم اشترطوا اللقاء وذا عن علي والبخاري ينقل
ويكفيه إمكان اللقاء عند مسلم وقلبي إلى قول البخاري أميل
فإن اللقاء فيه الشفاء وسكينة وسلوان قلب شيق يتململ

واعلم أن شرط اللقاء عند البخاري إنما هو شرط للصحيح الذي يخرج به في جامعه الصحيح " لا للصحيح مطلقاً فلا يخرج في جامعه حديثاً معنعناً إلا بعد ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه والتصريح بالسماع عنه في إسناده من الأسانيد، ولا يكفي بمجرد إمكان اللقاء بينهما كالإمام مسلم - رحمه الله تعالى - .

وأما ثالثاً: إن الذين انفرد البخاري عنهم بالرواية دون مسلم أربع مائة وخمسة وثلاثون رجلاً والمتكلم فيه منهم ثمانون رجلاً فحسب، والذين انفرد مسلم بالإخراج عنهم دون البخاري ست مائة وعشرون رجلاً والمتكلم فيه منهم مائة وستون رجلاً.

ولاشك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أولى من التخريج عن من تكلم فيه وإن لم يكن هذا الكلام قادحاً على أن الذين تفرد البخاري بالرواية عنهم ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين مارس أحاديثهم وجالسهم وعرف أحوالهم؛ فهو أدري بهم من الناقدين بخلاف مسلم فإن أكثر ممن تفرد بالرواية عنهم ممن تكلم فيهم ممن تقدم عصرهم عليه من التابعين ومن بعدهم.

وقد أكثر مسلم في الرواية عنهم دون الإمام البخاري راجع لهذا البحث شرح النخبة الفكر "وتعليقه" ومقدمة البخاري " لشيخنا الكاندهلوي، وما إلى ذلك.

وأما رابعاً: أن ما انتقد على مسلم أكثر فإن الأحاديث التي انتقدت عليها بلغت مائتي حديث وعشرة اختص البخاري منها بأقل من ثمانين ويشتركان في اثنين وثلاثين وباقيها مختص بمسلم.

ولقد قال في ذلك الشيخ محمد زكريا السهارنفوري^{٤٨} فدعد لجعفي وقاف^{١٠٠} لمسلم^{٣٢} وبلى^{٣٢} لهما وقيت عن الردي

هذا وقد اتفق العلماء على أن الإمام البخاري - رحمه الله - كان أجلاً من مسلم في العلوم وأعرف منه لصناعة الحديث، وأن مسلماً تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه.

وقال الدارقطني: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء " راجع لهذا البحث " شرح نخبة الفكر " وحواشيه وشرح السخاوي على ألفية العراقي رحمه الله تعالى - .

(٣) الإمام أبو داود السجستاني وسننه

(٢٠٢ - ٢٤٥ هـ)

اسمه ونسبه: هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي

وسجستان (بكسر السين الأولى وقد تفتح بكسر الجيم وسكون

السين الثانية) معرب سيستان من نواحي هراة من بلاد خراسان، ولد بها

سنة (٢٠٢ هـ) ورحل في طلب العلم إلى العراق والشام، ومصر

وكتب عن شيوخها وسكن البصرة، وقدم بغداد مراراً؛ فروى سننه بها

ونقله أهلها عنه سمع من الإمام أحمد فأكثر عنه، ويحيى بن معين والقعنبي وسليمان بن حرب وقتيبة وخلائق لا يحصون وروى عنه النسائي وغيره، وأثنى عليه العلماء بالحفظ، والعلم والفهم مع الورع والدين قال جمع فيه ألين الحديث لأبي داود كما ألين الحديد لداود عليه السلام

وقال فيه الحاكم أبو عبد الله: كان أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة.

قصر كتابه السنن على أحاديث الأحكام وبذلك كان أول من ألف في الأحكام من أصحاب الصحاح والسنن
وصف كتابه السنن

قال الخطابي - رحمه الله تعالى - شارح سننه: لم يصنف في علم الدين مثله، وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين.

وقال أبو داود: ما ذكرت فيه حديثاً أجمع الناس على تركه.
وقال ابن الأعرابي: من عنده القرآن وكتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء أبته.

وقال ابن الناجي: كتاب الله أصل الإسلام، وكتاب أبي داود عيد الإسلام

وقد صرح أبو حامد الغزالي "باكتفاء المجتهد به في

الأحاديث.

وقال النووي ينبغي للمشتغل بالفقه وبغيره الاعتناء به فإن معظم أحاديث الأحكام التي يجتهد بها فيه مع سهولة تناولها.

وقد انتقى سننه من خمس مائة آلاف حديث فبلغت أربعة آلاف وثمانمائة حديث وكان يقول في وصف كتابه: كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته كتاب السنن صلى الله عليه وسلم جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، ويكتفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث أحدها: قوله صلى الله عليه وسلم من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

وثانيها: قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات

وثالثها: قوله صلى الله عليه وسلم لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه.

ورابعها: قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات..... الحديث.

وما كان في كتابي من حديث فيه وهم شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض.

قال المنذري: ما سكت عليه ينزل عن درجة الحسن

وكذلك نقل عن النووي وابن عبد البر واطلق ابن مندة وابن السكّن الصحة على جميع ما في سنن أبي داود وافقها الحاكم، راجع لذلك المرقّات“ ص: ١٨ والسنة ومكانتها“ ص ٣١١ .

وقد ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء“ إن أعلى ما في كتاب أبي داود“ من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شرط الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً سالمًا من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص في حفظ راويه فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً.

ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة، راجع لهذا الأجوبة الفاضلة“ لمولانا عبد الحى اللكنوى“ ص ٦٤ . والله أعلم- شروحه: هذا، وقد شرح كتابه السنن“ كبار من العلماء

المتقدمين والمتأخرين منهم: الخطابي“ وسمّى شرحه بـ معالم السنن وقطب الدين اليمنى المتوفى (٦٥٢هـ)، وشهاب الدين الرملى المتوفى (٨٢٨هـ)، واختصره الحافظ المنذرى المتوفى (٦٥٦هـ) وهذب المختصر الحافظ ابن القيم المتوفى (٧٥١هـ)

ومن شروحه“ مرقاة الصعود“ لجلال الدين السيوطى

المتوفى (٩١١هـ) كما شرحه علماء الهند كذلك.

فمن شروحه عون المعبود، وفتح الودود، وأنوار المحمود، ومن أكثرها فائدة أعمها نفعاً وأعزها مادةً ونقلًا بذل المجهود، فى خمسة أجزاء لشيخ مشايخنا مولانا خليل أحمد السهارنفورى، ثم المهاجر المدنى المتوفى (١٣٢٦هـ) بالمدينة النبوية.

وفاته: توفى الإمام أبو داود رحمه الله تعالى بالبصرة سادس عشر من شهر الله الشوال سنة (٢٥٤هـ)

رواياته: اعلم! أن“ كتاب السنن“ روى عن أبي داود براوايات كثيرة والمشهور منها ثلاث روايات:

الأول: رواية ابن داسة أبى بكر محمد بن عبد الرزاق وروايته مشهورة فى المغرب.

الثانى: رواية ابن الأعرابى أبى سعيد أحمد بن محمد بن زياد وليس فيها كتاب الفتن والملاحم.

الثالث: رواية اللؤلؤى محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤى وهو آخر من حدث عنه، ولذا يقال لها أصح الروايات وهى المتداولة فى بلاد الشرق والهند.

(٣) الإمام الترمذى وجامعه (٢٠٩هـ — ٢٤٩هـ)

اسمه ونسبه : هو الإمام محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك أبو عيسى السلمى الضرير أبو عيسى الترمذى وترمذ (بكسر التاء والميم وبضمهما وبفتح التاء وكسر الميم مع الذال المعجمة) مدينة تقع على الضفة الشمالية نهر جيحون نهر بلخ درياء آمو شمالى إيران وهو النهر الذى ينسب إليه ماوراء النهر، وهى الآن تحررت من تحت الإستعمار الشرقى الأحمر الغاشم الجمهورية السوفياتية.

مولده ونشأته: ولد الإمام أبو عيسى بمدينة ترمذ عام (٢٠٩هـ) على المشهور وتوفى بمدينة بوغ القريبة من ترمذ على ستة فراسخ منه ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر رجب تسع وسبعين ومائتين من الهجرة (٢٤٩هـ)

أخذ الحديث من علماء بلدته ثم رحل إلى بلاد خراسان وإلى العراق، والحجاز وسمع خلقاً كثيراً من شيوخها وشارك الإمام البخارى فى بعض شيوخه، ولقى الصدر الأول من المشايخ مثل قتيبة بن سعد وإسحاق بن موسى ومحمود بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار كما أخذ عن البخارى نفسه فأكثر عنه

وعن مسلم وأبى داود وروى لهم فى "كتابه الجامع".

وكان شيخه الأعظم هو الإمام البخارى وروى عن مسلم فى جامعه حديثاً واحداً، وهو حديث أبى هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: احصوا هلال شعبان لرمضان، وكذا روايته عن أبى داود السجستانى قليلة وهذا من رواية الأقران بعضهم عن بعض، ويسمى هذا النوع بالمديج، وقد روى البخارى عنه الحديثين.

الحديث الأول: حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أن النبى صلوات الله عليه

قال لعلى لا يحل لأحد أن يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك

والحديث الثانى: حديث ابن عباس رضي الله عنه أخرجه فى تفسير

سورة الحشر وقال الترمذى بعد هما سمع منى محمد بن إسماعيل

هذا الحديث وفى ذلك دلالة على علو شأنه ومكانته العلمية وله

ثلاثى واحد فى كتابه الجامع.

وقد جمع الشيخ محمد أنور شاه الكشميرى رحمه الله

عمره ووفاته فى هذا البيت:

الترمذى محمد دوزين ^{٢٤٩} عطر وفات عمره فى عين ^{٤٠}

وقد بلغ الإمام الترمذى مبلغاً عظيماً فى الحديث والفقه

والمذاهب الفقهية حتى أنه صار خليفة البخارى فى ذلك وكان

رحمه الله تعالى قوى الحافظة ممن يضرب به المثل فى الحفظ

والضبط زاهداً في حطام الدنيا مقبلاً على الآخرة حريصاً على نشر العلوم، غزير الدموع من خشية الله تعالى.

ولقد كف بصره من كثرة البكاء في آخر عمره وبقي ضريراً حتى توفي رحمه الله تعالى راجع لمناقبه وحفظه "معارف السنن". وقد قال له شيخه محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى: "ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي".

ويقول الشيخ محمد أنور شاه الكشميري في مراده بذلك أن الحافظ الترمذي أخذ منه خطأ وافرأ من العلم ما لم يأخذ منه غيره، فكما أن التلميذ يحتاج إلى شيخ محقق كذلك يحتاج الشيخ إلى صاحب ذكي بارع يتلقى علمه وينشره في العالم.

ومما يحكى عن نفسه كما في تهذيب التهذيب، كنت في طريق مكة وكنت قد كتبت جزئين من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه قالوا فلان فرحت إليه وأنا أظن أن الجزئين معي، وإنما حملت معي جزئين غيرهما شبههما، فلما ظفرت به سألت السماع فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه ثم لمح، فرأى البياض في يدي فقال: أما تستحيي مني؟

فقصص عليه القصة وقلت له: إني أحفظه كله، فقال: اقرأ فقرأته عليه على الولا فقال: هل استظهرت قبل أن تجيء إلي؟

قلت: لا، ثم قلت له: حدثني بغيره، فقرأ علي أربعين حديثاً من غرائب حديثه، ثم قال: هات، فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال ما رأيت مثلك!

تكنيه بأبي عيسى: وقد اعترض على تكنيه بأبي عيسى مع ورود النهي عن ذلك فيما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، وقد ضرب عمر رضي الله عنه إبناً له بتكنيه بأبي عيسى ولعل النهي لم يصل إليه، أو حملة على التنزيه، أو استدلال لجواز ذلك بتكني المغيرة بن شعبة رضي الله عنه بأبي عيسى بإذن النبي صلی الله علیه وسلم كما رواه أبو داود، وقد أنكر عمر رضي الله عنه على المغيرة بن شعبة التكني بذلك أيضاً سداً للذرائع والله أعلم فلم يزل يكنى بأبي عبد الله دون أبي عيسى حتى توفي رضي الله عنه وصف كتابه الجامع: هو أشهر كتبه وأجلها ويسمى "جامع الترمذي" و"سنن الترمذي" وسماه الخطيب البغدادي "الجامع الصحيح للترمذي" وسماه الترمذي نفسه بالصحيح، كما يروي ابن كثير رحمه الله تعالى "في تاريخه" عن الترمذي أنه قال صنف هذا المسند الصحيح وعرضته على علماء الحجاز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي ينطق.

وقال المجدد بن الأثير في "مقدمة جامع الأصول": "وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال..... الخ".

وقد بينا خصائصه فيما سبق من شروط الصحاح الستة ومقاصدها. ويقول شارحه القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة: "وليس فيهم يعنى كتب الصحاح" مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعدوبة مشروع، وفيه أربعة عشرة علماً وذلك أقرب إلى العمل وأسلم، أسند وصحح وضعف وعدد الطرق وجرح وعدل وأسمى وأكنى ووصل وقطع وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه فالقارى له لا يزال في رياض موقته، وعلوم منفقه متسقة، وهذا شيء لا يأتي إلا بالعلم الغزير والتوفيق الكثير والفراغ والتدبير.

الرد على من زعم تساهل الترمذى - رحمه الله تعالى -

يقول الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - لقد طعن في بعض الرواة ممن أخرج الترمذى وصحح أحاديثهم؛ فمن ذلك كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى وترجم له الذهبي في ميزان

الإعتدال ونقل قول ابن معين فيه "ليس بشيء".

وقال الشافعى رحمه الله، وأبو داود رحمه الله ركن من أركان الكذب ثم قال الذهبي أما الترمذى، فروى من حديثه الصلح جائز بين المسلمين "صححه، ولهذا لا يعتمد العلماء على تصحيحه.

فقد دافع عنه الحافظ العراقي في شرحه للترمذى فقال ومن عادة الترمذى أن الحديث الحسن إذا روى من غير وجه ارتفع إلى درجة الصحة، فحديث كثير بن عبد الله في الصلح قد اعتضد بحديث أبي هريرة - رضى الله تعالى عنه - فلذا صححه الترمذى.

والجدير بالذكر: أن الترمذى قد أخذ تعديل كثير بن عبد الله عن الإمام البخارى - رحمه الله تعالى - فإنه سأل البخارى عن حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده في الساعة التى ترجى يوم الجمعة، فقال: حديث حسن.

ووثقه أيضاً إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة: فأخرج له في صحيحه "فليس ثمة التساهل كما زعمه الذهبي وإنما عمل علمى موافق لأصول هذا العلم، وقد نص العلماء على قبول تصحيح الترمذى وتحسينه وبينوا أن الإجماع على ذلك.

قال أبو عمرو بن الصلاح في مقدمة: ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين الصحيحين يتلقاها طالبها مما اشتمل

عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم منصوصاً على صحته فيها.

ومثل ما قاله ابن الصلاح: نجده لأئمة الحديث الذين جاؤا من بعده، كالنووي والعراقي وشراح ألفيته وألفية السيوطي وفي كلام غيرهم من الأئمة.

ولذلك قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في رد كلام الذهبي رحمه الله تعالى مانقلاً عن العلماء من أنهم لا يعتمدون تصحيح الترمذي ليس بجيد، وما زال الناس يعتمدون تصحيحه. وذلك كاف في الرد على من نقض تصحيح الترمذي وتحسينه في إبطال مقال الذهبي: وأن يجعله موضع الشذوذ والإنكار.

أنواع الحديث في جامع الترمذي إجمالاً:

قد قسم الباحثون في هذا الفن أحاديث الجامع أربعة أقسام:

- (١) قسم صحيح مقطوع بصحته: وهو ما وافق فيه الشيخين.
- (٢) قسم على شرط أبي داود والنسائي: كما بينا في الشروط وناقشناه.

(٣) قسم أخرجه للضدية في موضع الخلاف؛ فإنه يأتي بدليل

المذهب الراجح في مسائل الفقه، ثم يخرج دليل المذهب المخالف ويوازن بينهما وبين علل الحديث.

(٢) قسم أبان عنه في كتابه أنه أخرجه؛ لأنه قد أخذ به بعض الفقهاء، وليس في الموضوع غيره فشرطه واسع جداً يجعل كل حديث عمل به فقيه داخلاً في شرطه كما سبق منا في بيان شرطه.

طريقة سرده الأحاديث في جامعه:

قد تنوع الإمام الترمذي؛ طريقة جمعه الأحاديث إلى مسلكين: سلكهما في كل باب من أبواب الكتاب:

الأول: رواية طائفة من الأحاديث بأسانيدھا.

الثاني: الإشارة إلى أحاديث في معنى ما أخرجه في الباب بأن يذكر من رواها من الصحابة فيقول: وفي الباب عن فلان عن فلان. أما الطريقة الأولى من هذين الطريقتين؛ فقد سلك فيها مسالك أربعة نذكرها بالترتيب:

الأول: أن يخرج الحديث الصحيح ثم يردفه بأحاديث صحيحة أيضاً.

الثاني: أن يصدر الباب بحديث صحيح أصل في الباب ثم يروي حديثاً دون الصحيح.

وفائدة ذلك تقوية الصحيح لتعزز مخرجه وذلك يفيد

عند التعارض.

الثالث: قد يعكس الأمر في صدر الباب بالحديث التكلم فيه ثم يردفه بحديث أو أكثر من رتبة الصحيح.

ومقصده من ذلك بيان علة الحديث ثم يروى الأحاديث الصحيحة لتكون شاهداً لمعنى الأول مقوية له وإن كان ضعيفاً في نفسه.

الرابع: قد يخرج حديثاً ضعيفاً ثم يتبعه بضعيف مثله أيضاً ليفيد تقويته.

أما طريقة الإشارة إلى الأحاديث:

فإن الإمام الترمذي يكتفي في كثير من الأبواب بحديث واحد أو اثنين ثم يشير إلى الأحاديث المروية مما يوافق شرطه بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان" وهي ميزة بارزة لكتابه أمكنه بها أن يجمع الكثير من السنة في كتابه.

ومقصد الترمذي من قوله "وفي الباب" أن هذه الأحاديث يصلح ذكرها في هذا الباب لتعلقها بالمسئلة، وليس معنى ذلك أنها موافقة في لفظها للحديث المروى بل كثيراً ما يكون لها لفظ آخر. وليس معنى ذلك أن الحديث روى نفسه عن هؤلاء الصحابة بل هي أحاديث مناسبة لحديث الباب.

وأن لكل حديث من الأحاديث المشار إليها له رتبة من

الصحة، والضعف حسب استيفاء شروط الصحة، أو نزوله عنها وليس معنى ذكرها في الباب إندراجها تحت حكم الحديث المخرج. والله تعالى أعلم.

أقسام الحديث في جامع الترمذي:

قسم الإمام الترمذي رحمه الله تعالى أحاديث كتابه إلى ثلاثة

أقسام أساسية:

"الصحيح" "الحسن" "الغريب"

أما الصحيح: وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى آخر السند، ولم يكن شاذاً ولا معللاً كما سبق تعريف.

وأما الحسن: فعرفه الترمذي - رحمه الله تعالى - في آخر كتابه الجامع "كتاب العلل فقال: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك؛ فهو عندنا حديث حسن.

فالترمذي لم يشترط الضبط ولا الإتصال في الحسن، وذلك أنه أراد بهذا التعريف أن الحديث الضعيف إذا تعدد سنده وتقوى يحكم له بالحسن، وهو معروف عند المحدثين بالحسن لغيره.

وأما الغريب فقسمان:

(١) غريب سنداً ومتناً (٢) غريب سنداً لا متناً

غريب سنداً ومتناً: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد، لم يروه غيره سواء كان التفرد في الصحابي فقط، أو استمر في من بعده من السند، وفي مثله يقول الترمذي حديث غريب أو غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أو إلا من حديث فلان.

غريب سنداً لا متناً: وهو أن يروى الحديث من أوجه كثيرة، ثم يتفرد أحد الرواة بروايته عن شخص لم يروا الآخرون عنه هذا الحديث، فهو غريب من جهة هذا الإسناد، والمتن نفسه مشهور لروايته من طريق آخر، وهذا القسم يجتمع مع الحسن حسب اصطلاحه دون الأول.

شرح العبارات المركبة في الحكم

على الحديث الواحد في جامع الترمذي:

لا يكتفى الإمام الترمذي ببيان رتبة الحديث بصفة واحدة، بل كثيراً ما يجمع بين وصفين من هذه الأوصاف الثلاثة السابقة، وقد يجمع الأوصاف الثلاثة في الحكم على الحديث الواحد، وذلك مما ينبغي أن يعنى به طالب للحديث، ويتنبه لمراد الترمذي

منه، وهذه العبارات أربعة: صحيح غريب، حسن غريب، حسن صحيح، حسن صحيح غريب.

وحاصل التحقيق في معنى هذه العبارات الضابط التالي:

(١) أن الترمذي يقول: "صحيح غريب" إذا كان الحديث مروياً بإسناد واحد، وقد بلغ درجة الصحة، وقد يريد الغرابة سنداً لا متناً.

(٢) ويقول "حسن غريب" إذا روى بإسناد واحد وكان وسطاً بين الصحيح والضعيف، وهو الحسن لذاته، وقد يريد غرابة الإسناد وينبه حينئذ بقوله: حسن غريب من هذا الوجه

(٣) ويقول "حسن صحيح" إذا تعدد إسناد الحديث ويبلغ درجة الصحة، والمعنى "حسن وصحيح" وقد بلغ أقوال العلماء في حل هذا الحكم إلى بضعة عشر، وقد ذكرها الإمام السيوطي في حاشيته على الترمذي، وكذا في "فتح الملهم" في مقدمته، وذكر منها شيخنا البنوري في "معارف السنن" ١/ ٣٣ ما يلي:

(١) منها: ما قال الحافظ ابن حجر في "شرح النخبة" ماملخصه حصل هناك تردد في تحقيق شروط الصحة أو عدمه فساغ للمجتهد أن يصفه بوصفين: حسن عند قوم، وصحيح عند آخرين غير أنه حذف هناك حرف الترديد، أو حرف العطف وفيه أن هذا يستبعد من أمثال الترمذي حتى يتردد في صحة حديث أو حسنه،

وحذف العطف غير مطرد في مثل هذه المواضع على أن مصطلحه هذا في سائر الكتب، ولن تجد صحيحاً من غير ضم حسن، أو غريب، فهل تردد في جميع مروياته إلخ.

(٢) ومنها: ما قال الحافظ ابن كثير أن الحديث الحسن الصحيح رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن، وتشرب من كل منهما شيئاً كالمزج فيه حلاوة وحموضة معاً.

وفيه أن كثيراً ما يكون الحديث الذي يحكم عليه بأنه حسن صحيح حديث الصحيحين فكيف يصح أن ينزل الحديث ما اتفق عليه الشيخان عن أن يكون صحيحاً.

قال العراقي في نكته على ابن الصلاح: ما قاله ابن كثير: تحكم لادليل عليه.

(٣) ومنها: ما أفاده الحافظ ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى - في كتابه الإقتراح " في أصول الحديث ما ملخصه: أن الصفات التي تقتضى قبول الرواية من التيقظ والحفظ والإتقان درجات بعضها فوق بعض فوجود الأدنى كالصدق وعدم التهمة لا ينافي وجود الأعلى كالحفظ مع الصدق، فصح وصفه بالحسن بالنظر إلى الأدنى وبالصحيح بالنظر إلى الأعلى، فاتحد من جهة المصداق في الصحيح، واختلفا في المفهوم وتحقق بينهما العموم والخصوص،

فكل صحيح حسن من غير عكس كلي، وهذا كالظاهر والنص عند علماء الأصول.

وهذا الجواب هو المختار عند الشيخ أنور الكشميري، والحافظ ابن حجر فينكته على ابن الصلاح " قوى جواب ابن دقيق العيد، وفيه أنه لا داعي لذكر الحسن عند وجود صفات الصحيح وحكم الصحيح عليه فتأمل!

(٤) ويقول الترمذي: حسن صحيح غريب " إذا كان في بعض الأسانيد الحسن الصحيح غرابية، وكذلك إذا كان الحديث مروياً بإسناد فرد.

وقد تردد فيه بين الحسن والصحة للخلاف بين العلماء، فإنه يقول فيه: حسن صحيح غريب ويبين ذلك التفرد، والمعنى على تقدير أو كأنه يقول: حسن غريب، أو صحيح غريب، أو يكون هناك غرابية في متن الحديث، أو في لفظ منه فالصحة ترجع إلى وصف روايته، والحسن يرجع إلى تعدد إسناده، والغرابية إلى هذا اللفظ؛ إما إذا أفرد الترمذي الغرابية في الحديث بأن يقول: حديث غريب فقط، دون وصف آخر، فالأغلب أنه يريد بذلك ضعف الحديث - والله تعالى أعلم -.

شرح اصطلاحات الترمذی فی الکلام علی الرواة-

لقد أتى الترمذی فی جامعہ بأنواع كثيرة من علوم أسماء الرجال وعنى عناية خاصة بالجرح والتعديل ، وأكثر من الکلام فی الرواة، و ذکرهم بکلمات خاصة إصطلاحية، وفيما يلي بيانها:

(١) مقارب الحديث : اختلف فی ضبطه، فقليل بكسر الراء المهملة، وقيل : بفتحها، والتحقيق أن الوجهين صحيحان، والمعنى على الأول أن الحديثه يقارب أى يوافق حديث غيره وعلى الثانى : أن حديث غيره يقاربه أى يوافقه.

وهذه العبارة من المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل، وصاحبها يكتب حديثه للاعتبار، فإن تقوى بوروده من غير وجه كان حسناً وصلح للحجة.

(٢) فيه مقال ، معناه أنه مطعون فيه.

(٣) ليس بذلك ، أى ليس بذاك القوى الذى يحتج بحديثه، وهذه العبارة وأتى قبلها من أسهل عبارات التجريح يكتب حديثه وينظر فيه ولا يحتج به.

(٤) ذاهب الحديث، أى أن النسيان والغفلة غلبت عليه فأذهبت ما عنده من الحديث.

(٥) ترك حديثه، متروك الحديث ، أى أن حديثه لا يروى

ولا ينقل إلا لبيان حاله، وهاتان عبارتان الأخيرتان من ألفاظ الجرح الشديد التى تساوى الإتهام بالكذب، ومن قيلت فيه يهجر حديثهم، ولا يشتغل بالرواية عنهم، -والله تعالى أعلم-

مؤلفات الترمذی ماسوى جامعہ هذا :

(١) الشمائل النبوية : وهو أحسن وأشهر ما كتب فى شمائل النبى

(٢) كتاب العلل : وهو ملحق بكتابه الجامع.

(٣) كتاب التاريخ.

(٤) كتاب الزهد .

(٥) كتاب الأسماء والكنى، وما إلى ذلك.

وقد روى عنه هذا أبو العباس أحمد بن محبوب المروزي

وروى عنه شمائله، الهيثم بن كليب الشاشي -

وجملة ما فيه من الروايات المسندة (٣١١٥) حديثاً .

(٥) الإمام النسائي وكتابه المجتبى (٢١٥ — ٣٠٣ هـ)

اسمه، ونسبه، ورحلاته العلمية: هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن دينار النسائي، نسبة إلى النساء بلدة مشهورة بخراسان، ويقال النسوي (بقلب الهمزة واواً) إمام عصره في الحديث وقدرتهم في الجرح والتعديل سمع أئمة الحديث بخراسان ورحل إلى قتيبة بن سعيد البلخي، وهو ابن خمسة عشر عاماً، ومكث عنده سنة وشهرين وأخذ عنه الحديث، ثم قدم مصر وأقام بها طويلاً وأخذ من علماء الحجاز والعراق والشام والجزيرة، وسمع إسحاق بن راهويه وأبا داود السجستاني، وصنف المجتبى، وهو بالباء المؤحدة، وقال الزركشي في تخريج أحاديث الرافعي، ويقال: بالنون أيضاً.

وقد سلك النسائي على طريق الشيخين في "جمع السنن" قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد: كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها توصيفاً، وكان كتابه جامع بين طريقي البخاري ومسلم مع حفظ كثير من بيان العلل، وهو أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود والترمذي، ويقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه؛ فإنه

تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقه الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم، راجع مقدمة زهر الربي على المجتبى.

وقد تجنب النسائي أن يروي عن ضعيف ولو كان يعلوبه الإسناد، وقد نقل الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر في شروط الأئمة الستة، عن النسائي أنه كان يقول: لم أعزمت على جمع كتاب السنن، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء؛ فوقع الخيرة على تركهم؛ فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيهم، وسألت الإمام أبا القاسم سعيد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه فقال: يابني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم. ولذا فضل بعض المغاربة كتاب النسائي، على جامع البخاري، نقل ذلك الحافظ السخاوي في فتح المغيث، ص (١٢) طبع الهند.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح: تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الشيخين.

وقال أبو الحسن المعافري: إذا نظرت إلى ما يخرج أهله الحديث فما يخرج النسائي أقرب إلى الصحة مما يخرج غيره.

وقال محمد بن معاوية الأحمر الراوى عن النسائي: قال النسائي: كتاب السنن، كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه يبين علته، والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله، كذا في ما تمس إليه الحاجة ص (٢٣).

وقد قال ابن مندة، وابن السكن، وأبو علي النسابورى، وأبو أحمد بن عدى، والخطيب، والدارقطنى: "كل ما فى سنن النسائي صحيح"، ولكن فى هذا تساهل صريح.

قال البقاعى فى شرح الألفية، من ابن كثير: إن فى النسائي رجالاً مجهولين إمّا عيناً، أو حالاً ومنهم؛ المجروح وفيه أحاديث ضعيفة ومنكرة ومعللة.

وقد قسم الحافظ أبو الفضل فى شروط الأئمة، أحاديث أبى داود والنسائي إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الصحيح المخرج فى الصحيحين.

القسم الثانى: صحيح على شرطيهما.

وقد حكى أبو عبد الله بن مندة أن شرطيهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم كما سبق تفصيله إذا صحّ الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أن طريقه لا يكون طريق ما أخرجه البخارى ومسلم فى

صحيحيهما، بل طريقه طريق ما ترك البخارى ومسلم من الصحيح.

القسم الثالث: أحاديث أخرجاها من غير قطع منها بصحتها، وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة، كذا فى الأجوبة الفاضلة، ص: (٤٢).

وقد روى فى كتابه المجتبى المتداول عندنا (٢٣٢١) حديثاً-

(٦) الإمام ابن ماجه وسننه (٢٠٩ — ٢٤٣ هـ)

اسمه ونسبه: هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه الربعى القزوينى رحمه الله تعالى وماغه (بتخفيف الجيم وتسكين الهاء) واختار الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى فى بستان المحدثين، والسيد مرتضى الزبيدى فى تاج العروس بأن "ماجه" اسم أمه، وعلى هذا يكتب ابن ماجه، بالألف؛ ليعلم أنه وصف لمحمد مثل عبد الله بن مالك ابن بحينة بالألف، وكذا إسماعيل بن إبراهيم ابن عليّة يكتب ابن عليّة بالألف، وقيل: إن ماجه، لقب والده وقيل: لقب جده.

ولد سنة (٢٠٩ هـ) وتوفى سنة (٢٤٣ هـ) سمع أصحاب مالك والليث وارتحل فى طلب الحديث إلى العراق والبصرة والكوفة ومكة والشام ومصر والحجاز.

ثناء أهل العلم عليه: قال أبو يعلى الخليل: ابن ماجه ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة وحفظ.

وقال الذهبي رحمه الله تعالى في "تذكرة الحفاظ" ابن ماجه الحافظ، الكبير، المفسر، صاحب السنن، والتفسير، والتاريخ، ومحدث تلك الديار.

وقال ابن ناصر الدين في حقه: هو أحد الأئمة الأعلام، وصاحب السنن أحد كتب الإسلام، حافظ، ثقة، كبير.

وقد ألف ابن ماجه ماسوى كتابه السنن كتاباً في التفسير، ذكره السيوطي في الإتقان وكتاباً في التاريخ، ذكره ابن كثير في البداية والنهاية.

وصف كتابه السنن: قال الذهبي - رحمه الله تعالى - في تذكرة الحفاظ، عن ابن ماجه: قال عرضت هذا السنن، على أبي زرعة؛ فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها.

وقال أبو القاسم الرافعي في تاريخ قزوين: والحفاظ يقرنون كتابه بالصحيحين وسنن أبي داود، والنسائي، ويحتجون بما فيه. وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية، ابن ماجه

صاحب السنن، المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه، وتبحره وإطلاعه واتباعه السنة في الأصول والفروع، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياذ سوى اليسيرة وله خمسة أحاديث من الثلاثيات من طريق جبارة بن المغلس الحماني أوردها في سننه وقد تكلموا في جبارة والغالب فيما انفرد به ابن ماجه الضعف، ولذا أجرى عامة القدماء على إضافة المؤطأ، أو غيره إلى الخمسة.

وأول من أضاف ابن ماجه، إلى الخمسة الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي المتوفى (٥٠٤هـ) حيث أدرجه معها في الأطراف، وفي شروط الأئمة الستة.

ثم الحافظ عبد الغني في كتابه أسماء الرجال، الذي هذب المزني، وسبب تقديم هؤلاء له على المؤطأ، كثرة زوائده على الخمسة بخلاف المؤطأ، كذا في ما تمس إليه الحاجة ص: ٣٥.

وأول من أضاف المؤطأ، إلى الخمسة، هو المحدث رزين بن معاوية العبدري الرقسطي المالكي المتوفى (٦٠٦هـ).

وأما أول من أضاف مسند الدارمي، إلى الخمسة بدل ابن ماجه، هو الحافظ أبو سعيد خليل بن كيلكوي العلائي المتوفى (٦١١هـ).

ويشتمل كتاب ابن ماجه، على قدر ألف حديث ضعيف ويبلغ ما نظمه ابن الجوزي من أحاديث ابن ماجه، في سلك الموضوعات، نحو ثلاثين حديثاً.

وقد جمع الشيخ عبدالرشيد النعماني فيماتمس إليه الحاجة، أحاديث ابن ماجه، التي أدرجها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، حديثاً حديثاً؛ فبلغت أربعاً وثلاثين حديثاً وذكر ما في أسانيد ها من مقال، ثم أورد سبعة أحاديث أخرى حكم عليها بعض الحفاظ غير ابن الجوزي بالوضع وحكى ما في أسانيد ها من مقال أيضاً؛ فبلغت جميعها إحدى وأربعين حديثاً.

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في تهذيب التهذيب، في ترجمة ابن ماجه: وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزني يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه؛ فهو ضعيف يعنى بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة، وهي (١٣٣٩) حديثاً، لم يروها أصحاب الصحاح الباقية انتهى ما وجدته بخطه، لكن حملة على الرجال أولى، وأما حملة على الأحاديث، فلا يصح لوجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة.

قال عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على الأجوبة الفاضلة، حمل الضعف على الراوي الذي انفرد به ابن ماجه بالرواية عنه لا على الحديث الذي انفرد بإخراجه، هو الذي ارتضاه شيخنا الكوثري، وصرح به في تعليقه على شروط الأئمة الخمسة للحازمي، ص ٢١

وقد سبق منا كلام الشيخ الأنور الكشميري -رحمه الله تعالى- في ما يتعلق بابن ماجه وسننه وعداده في الصحاح الستة، فليراجع ما سبق. والله الموفق.

رواة ابن ماجه : والمشهورون برواية سنن ابن ماجه " أربعة:

- (١) أبو الحسن بن القطان .
- (٢) سليمان بن يزيد .
- (٣) أبو جعفر محمد بن عيسى .
- (٤) أبو بكر حامد الأبهري -رحمهم الله تعالى أجمعين- .

قال الحافظ و من الرواة عنه سعدون وإبراهيم بن دينار، والذي وقع لنا روايته منهم هو الحافظ أبو الحسن بن القطان المتوفى (٣٢٥هـ)، ومن عاداته أن يذكر بعض أسانيد بلا واسطة ابن ماجه من الشيوخ الآخرين في هذه النسخة لعلوها -والله تعالى أعلم-.

(٤) الإمام مالك بن أنس الأصبحي ومؤطاه

(٩٣ — ١٤٩ هـ)

ترجمته ونسبه: هو أبو عبد الله مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري؛ إمام دار الهجرة فقيه الأمة، وأحد الأئمة الأعلام، وركن من أركان الإسلام.

ولد الإمام بالمدينة النبوية سنة (٩٣ هـ) على أصح الأقوال، وتوفي بها يوم الأحد لعشر خلون.

وقيل لأربع عشرة خلت من ربيع الأول سنة (١٤٩ هـ) عن ستة وثمانين سنة، ودفن بالبقيع يزار قبره بجوار شيخه نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه كان من أحسن الناس وجهاً وأحلام عيناً وأنقاهم بياضاً، عظيم اللحية والهامة، أصلع واسع العينين، أشم الأنف لا يغير شيبه بالخضاب، ويأخذ أطراف شاربه، ولا يحلقه، ولا يحفيه، ويعيب حلقه، وكان يلبس اللباس العدنية الجياد، والمدنية، والخراسانية، والمصرية المترفعة البيض، ويستطيب بطيب، ويقول: ما أحب لأحد أنعم الله عليه إلا أن يرى أثر نعمته عليه.

قال بهر: دخلت على مالك، فرأيت عليه طليساناً يساوي خمس مائة أشبه شيء بالملوك كان أبوه أنس رواياً للحديث،

وكان مقعداً يحترف صناعة النبل، وأمه من فضليات النساء الصالحات وهي التي وجهته إلى طلب العلم، ولقد عممته حين بلغ سن التعليم، وقالت له: اذهب فاكتب حديث رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم.

وجده مالك من كبار التابعين أخذ العلم عن عمر رضي الله عنه عثمان رضي الله عنه، وعائشة رضي الله تعالى عنها، وأبي هريرة رضي الله عنه، وهو أول من وفد من اليمن إلى الحجاز من هذه الأسرة المباركة.

قال الزرقاني: جلس مالك للدرس، وهو ابن سبعة عشر عاماً وكتب بيده الشريفة مائة ألف حديث.

قال ابن فرحون: كان كالسلطان له حاجب يأذن عليه، فإذا اجتمع الناس على بابہ أمر آذنه فدعاهم، وإذا أراد الجلوس للحديث اغتسل، وتطيب، ولبس ثياباً جديداً وتعمم، وقعد بخشوع وقار وحشمة وأدب في مسجد رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم لا يرفع فيه صوته إجلالاً لرسول صلی اللہ علیہ وسلم ويبخر المجلس بالعود من أوله فلا يزال يبخر إلى فراغه تعظيماً للحديث.

كان داره بالمدينة الطيبة التي ينزلها دار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقد بنى على هذا المكان مسجد صغير قريب المناخة يعرف بمسجد مالك بن أنس ومكتوب عليه هذا الاسم على بوابة المسجد.

وكنست أزوره كل يوم غالباً في طريقى من الجامعة الإسلامية، إلى الحرم النبوى الشريف جائياً وذاهباً إلا ما شاء الله مدة إقامتى بالمدينة النبوية، زادها الله شرفاً وكرامة من صفر المظفر (١٣٨٢ هـ) إلى جمادى الأولى عام (١٣٨٦ هـ) رزقنا الله تعالى العود إليها مراراً والدفن بها بقيق الفرقد وجوار الصحابة والتابعين لهم بإحسان ﷺ وقد هدم هذا المسجد والبنائات كلها بقربه لتوسيع المسجد النبوى الشريف.

وكان مالك رحمه الله تعالى يجلس للدرس فى المسجد النبوى الشريف حيث يجلس عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو المكان الذى كان يوضع فراشه رضي الله عنه هناك إذا اعتكف! وهو عند أسطوانة السرير بين أسطوانة الحرس، والسطوانة الوفود نصفها فى الشباك ونصفها فى رياض الجنة داخل المسجد النبوى الشريف.

قال ابن مهدي: سفيان الثوري إمام فى الحديث وليس بإمام فى السنة، والأوزاعي إمام فى السنة وليس بإمام فى الحديث، ومالك إمام فيهما.

والمراد بالحديث ههنا نقل ألفاظ الحديث، وآثار الصحابة بأسانيده الصحيحة، والمراد من السنة ههنا الأصول والقواعد.

وقال ابن معين: مالك أمير المؤمنين فى الحديث.

وقال الشافعى - رحمه الله تعالى - إذا جاء الأثر، فمالك النجم، وإذا ذكر العلماء فمالك النجم الثاقب.

وقال ابن عيينة فى الحديث المشهور: يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة، أخرجه مالك والترمذى وحسنه، والنسائى والحاكم وصححه عن أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه - مرفوعاً، نرى أنه مالك بن أنس، وكذا قال عبد الرزاق وابن مهدي وغيرهم.

وفى مقدمة أوجز المسالك شرح مؤطأ مالك: قال عبد الله بن مبارك: كنت عند مالك، وهو يحد ثنا، فلدغته عقرب ست عشرة مرة، ومالك يتغير لونه، ولا يقطع الحديث، فلما تفرق الناس قال: إنما صبرت إجلالاً للحديث.

قال ابن خلكان: كان مالك لا يركب فى المدينة مع ضعفه وكبر سنه ويقول: لا أركب فى مدينة فيها جثة النبى صلى الله عليه وسلم مدفونة.

ولقد ألف العلماء فى مناقب مالك ومآثره الشريفة كتباً قيمة رضي الله عنه، وعن سائر الفقهاء، والمحدثين الذين بذلوا جهودهم لخدمة هذا الدين.

أصول مذهبه: كانت أصول مذهب مالك رحمه الله تعالى هى الأصول المعتمدة عند باقى الأئمة، وهى:

الكتاب، السنة، الإجماع، القياس، وزاد عليها شيئين اثنين:

عمل أهل المدينة، المصالح المرسله.

أما المصالح المرسله؛ فقد أخذ بها أكثر الأئمة مع التغيير في المصطلحات.

وأما عمل أهل المدينة؛ فقد اعتبره حجة دالة على ما كان عليه النبي ﷺ من فعل، أو حال ولا يعتبر عملهم حجة إلا إذا كانوا مجتمعين عليه متوارثين العمل به جيلاً بعد جيل حتى عهد الرسول ﷺ وهو يرى أنهم لا يلتزمون أمراً، ويعلمون به جميعاً إلا إذا كان مشروعاً عمل به الصحابة في عهد الرسول ﷺ وأقرهم عليه، ثم توارثه من بعدهم ودرجوا عليه وعمل أهل المدينة عنده أقوى من أخبار الآحاد، فإذا تعارض الخبر الواحد مع أهل المدينة رجح الثاني. ومن هنا استدرك عليه الإمام ليث بن سعد -رحمه الله تعالى- سبعين سنة ترك الأخذ بها، وهي في موطنه، ولم يوافقها بقية الأئمة والعلماء من بعده على هذا مع أن التواتر عملاً، وخاصة في دار الهجرة ومدينة النبي ﷺ والمعمول به عندهم خلفاً عن سلف، والأصاغر عن الأكابر هو أقوى من أخبار الآحاد، ويطمئن به القلوب، ويسلمه العقول، -والله أعلم-.

مؤلفاته : ومن مؤلفات مالك -رحمه الله تعالى-

(١) رسالته إلى هارون الرشيد.

(٢) رسالته إلى ابن مطرف.

(٣) رسالته إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة.

(٤) رسالته إلى ابن وهب.

(٥) كتاب الأقضية.

(٦) كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان، ومنازل القمر.

(٧) كتاب المناسك.

(٨) كتاب في التفسير.

(٩) كتاب المجالسات.

وما إلى ذلك، ولكنها لم تشتهر عنه.

وأشهر مؤلفاته:

كتابه المؤطا: الذي ألفه بإشارة من المنصور حين حج، وطلب إليه أن يدون كتاباً جامعاً في العلم يتجنب فيه شذائد ابن عمر ؓ، ورخص ابن عباس ؓ، وأن يؤمنه للناس فألف كتابه هذا.

فمعنى المؤطا؛ المسهل والمنقح، ولذا لما سأل أبو حاتم الرازي لم سمي المؤطا؟ فقال: شيء صنعه، ووطاه للناس.

وذكر الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى- لهذه التسمية وجهاً آخر؛ وهو ما روى أن مالكا قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلمهم واطأني عليه، فسميته المؤطاً.

ولم يسبق مالكا أحد إلى هذه التسمية فإن من ألف في زمانه بعضهم سَمَى كتابه بالجامع، وبعضهم بالمؤلف، وبعضهم بالمصنف واستغرق في تأليفه أربعين سنة .

مشايخه: وقد روى مالک - رحمه الله تعالى - عن تسعمائة شيخ فأكثر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقد عده بعضهم أصح الأسانيد، وروى عن شيخه أبي بكر عبد الله بن يزيد المعروف بابن هرمز، ولازمه سبع، أو ثمان سنين . وروى عن سعيد بن المسيب وعروة والقاسم وأبي سلمة وحמיד والزهرى وغيرهم.

قال الغافقي: عدة شيوخه الذي سَمَّاهم في المؤطا خمسة وتسعون رجلاً، وعدة صحابته خمسة وثمانون، ومن نساء هم ثلاث وعشرون امرأة، ومن التابعين ثمانية وأربعون رجلاً، كلهم مدنيون إلا ستة، راجع لذلك مقدمة أوجز المسالك " ص: ١٤ .

أصحابه ومن أخذ منه: قال الإمام الذهبي رحمه الله حدث عنه أمم لا يكادون يحصون.

وقال الزرقاني: والرواة عنه فيهم كثرة جداً بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواية كرواته، وقد ألف الخطيب في رواته مؤلفاً ذكر فيه ألفاً إلا سبعة.

وكذا ذكره الإمام عبد العزيز الدهلوى في البستان، وقد روى عنه بعض شيوخه أيضاً كالزهرى وأيوب السختانى وأبى الأسود وهشام بن عروة وغيرهم.

وممن روى عنه من الأئمة المشهورين إمام الفقه محمد بن الحسن الشيبانى والشافعى والأزاعى والثورى رحمهم الله تعالى . وقال الدارقطنى: لا أعلم أحداً ممن تقدم، أو تأخر اجتمع له ما اجتمع لمالك، روى عنه رجلاً من حد يثاً واحداً بين وفاتيهما نحو من مائة، وثلاثين عاماً الزهرى شيخه، وتوفي سنة خمس وعشرين ومائة وأبو حذافة السهمى، وتوفي بعد الخمسين ومائتين، وروى عنه حديث الفريضة بنت مالك فى سكنى المعتدة.

قال السيوطى: قال أبو حاتم أثبت أصحاب مالك، وأفقههم معن بن عيسى .

وقال بعض الفضلاء: إختار أحمد بن حنبل فى مسنده " رواية عبد الرحمن بن مهدى عن مالك، والبخارى رواية عبد الله بن يوسف التنيسى، ومسلم رواية يحيى بن يحيى التيمى النيسابورى، وأبو داود رواية القعنبي، والنسائى رواية قتيبة بن سعيد عن مالك . وقد بلغت روايات المؤطا ، نحو من ثلاثين نسخة، أشهرها رواية يحيى بن يحيى المصمودى الأندلسى، توفي سنة (٢٣٢هـ)

المتداولة في بلادنا المشهورة بموطأ مالك، وموطأ ابن وهب، وابن بكير، وأبي مصعب، وموطأ الإمام محمد، وغيرها.
وهذه الروايات، والنسخ تختلف في ما بينها تقديمًا وتأخيرًا، وزيادة، ونقصًا لاختلاف الزمن الذي رويت فيه عن مالك مع ما كان عليه مالك - رحمه الله تعالى - من إدامة النظر في موطأه فلا يبعد أن يزيد فيه أحيانًا، وأن ينقص منه أحيانًا، ولذا اختلف الأقوال في عدد أحاديث الموطأ نظراً لاختلاف النسخ المتداولة.

وقال أبو بكر الهروي: جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبع مائة وعشرون حديثاً (١٤٢٠) والمسند منها ستمائة حديث (٦٠٠) والمرسل مأتان واثنان وعشرون حديثاً (٢٢٢) والموقوف ستمائة وثلاثة عشر حديثاً (٦١٣) ومن قول التابعين مأتان وخمسة وثمانون (٢٨٥).

وقال ابن حزم في مراتب الديانة: أحصيت ما في موطأ مالك، فوجدت فيه المسند خمس مائة ونيف، وفيه ثلاثمائة ونيف مرسل، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة ردها الجمهور.

ونسخة موطأ مالك، المتداولة في بلادنا هي رواية يحيى

بن يحيى المصمودي الأندلسي، والمصمود قبيلة من البربر، روى يحيى أولاً بقرطبة من زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخمي المعروف بشطون، ثم ارتحل إلى المدينة النبوية في السنة التي توفي فيها مالك؛ أعني سنة تسع وسبعين ومائة، وكان حاضراً في تكفينه وتجهيزه، فسمع في تلك الرحلة الموطأ عن مالك إلا ثلاثة أبواب من كتاب الإعتكاف، فحدث بها عن زياد، فهي آخر نسخة نقلت عن مالك - رحمه الله تعالى - وتشتمل على كثير من المسائل الفرعية المناسبة للروايات الواردة في الباب إلا أن رواية يحيى هذه ليست في كتب الستة لما فيه من كثرة الأوهام كما في البستان، وغيره، نقله عنه صاحب أوجز المسالك،

وخلاصة القول: أن الموطأ مالك رحمه الله تعالى أقدم مؤلف في الحديث وصل إلينا من كتب السلف الصالح في القرن الثاني، وألف كتب في شرح غريبه وشواهد ورجاله، وما زال علماء الأمة يتداولونه شرحاً وتخريجاً مما يدل على عناية العلماء البالغة بهذا الكتاب الجليل جزى الله سبحانه وتعالى مؤلفه مالكا عنا وعن المسلمين كلهم خيراً - والله تعالى أعلم -.

(٨) الإمام محمد بن الحسن الشيباني ومؤطاءه

(٢١٣ — ١٨٩ هـ).

اسمه ونسبه: هو الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني كان والده من أهل حرستا قرية مشهورة بظاهر دمشق، فقدم العراق في آخر عهد بني أمية، فولد له محمد بواسطة سنة اثنتين وثلاثين ومائة فحمله إلى الكوفة فنشأ بها وتلمذ للإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ثم لازم بعده الإمام أبي يوسف القاضي حتى برع في الفقه.

مشايخه: سمع الحديث عنهما وعن مسعر بن كدام وسفيان الثوري وعمرو بن دينار، ومالك بن مغول وعمر بن زر الهمداني والأوزاعي ومالك بن أنس ولازمه مدة ثلاث سنين بالمدينة النبوية، وسمع منه أكثر من سبع مائة حديث، وهو أحد من روى المؤطاء، عن مالك، وأفقهم وأجلهم شأنًا وعلماً.

وروى عنه الإمام الشافعي فأكثر عنه ويقول هو في ذلك: حملت عنه وقرى بختي كتباً وروى عنه الإمام يحيى بن معين الجامع الصغير، وممن روى عنه أبو حفص الكبير، وأبو سليمان الجوزجاني، وهشام بن عبيد الله الرازي، وأبو عبيد القاسم بن

سلام، وعلي بن مسلم الطوسي، وخلف بن أيوب، ومحمد بن سماعة، ويحيى بن صالح الوحاظي، وخلق سواهم ولاه هارون الرشيد قضاء الرقة وصنف هناك كتاباً سماه الرقيات، ثم عزله وقدم بغداد فلما خرج هارون إلى الري طلب منه الخروج معه فخرج ومات بالري سنة تسع وثمانين ومائة رحمه الله رحمةً واسعة مناقبه: روى عنه أنه قال: مات أبي، وترك ثلاثين ألف درهم، فانفقت خمسة عشر ألفاً على النحو والشعر، وخمسة عشر ألفاً على الحديث والفقه.

ويقول أبو عبيد القاسم بن سلام: ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن ومدحه الإمام الشافعي كثيراً، ونقل في ذلك ما يصعب إحصاءه، ومما نقل عنه في عداد مناقبه، أنه كان يقول: لو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلته لفصاحته وما رأيت سميناً أخف روحاً منه، ولا أفصح منه كنت إذا رأيت يقرأ كأن القرآن نزل بلغته، وما رأيت أعلم بكتاب الله منه كأنه عليه نزل، وما ناظرت أحداً إلا تغير وجهه ما خلا محمد بن الحسن، وأنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً، ثم تدبرتها فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثاً، ولو لم يعرف لسانهم لحكمنا أنهم من الملائكة، محمد في فقهه، والكسائي في نحوه، والأصمعي

في شعره، وما إلى ذلك من الكلمات، وروى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: إذا كان في المسئلة قول ثلاثة لم يسمع مخالفتهم، فقل له: من هم؟ فقال: أبو حنيفة وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن؛ فأبو حنيفة أبصرهم بالقياس، وأبو يوسف أبصر الناس بالآثار، ومحمد أبصر الناس بالعربية.

وسأل إبراهيم العربي: أحمد بن حنبل هذه المسائل الدقيقة من أين لك؟ قال: من كتب محمد بن الحسن. وقال الطحاوي: سمعت أحمد بن أبي عمران يحكي عن بعض أصحاب محمد بن الحسن أن محمد بن الحسن، كان حزبه كل يوم وليلة ثلث القرآن. وعن أبي رجاء عن محمود كنا نعه من الأبدال وقال: رأيت محمد بن الحسن في المنام؛ فقلت: يا أبا عبد الله! إلى ما صرت؟

قال: قال لي ربي: إنني لم أجعلك وعاءاً للعلم، وأنا أريد أن أعذبك، قلت: ما فعل أبو يوسف؟ قال: فوقى، قلت: فأبو حنيفة؟ قال: فوقه بطبقات كثيرة.

ولما فرغ هارون الرشيد الخليفة من دفن محمد بن الحسن، والكسائي بالرى أنشأ يقول:

أسفتُ على قاضي القضاة محمد فازريت دمعى والفوائد عميد
وأقلقتى موت الكسائي بعده وكادت بي الأرض والفضاء تميد
هما عالماً أوديا فتخرما فمالهما فى العالمين نديد
نقل ذلك الحافظ الذهبى - رحمه الله تعالى - فى مناقب
أبى حنيفة، وصاحبيه - رحمهم الله تعالى أجمعين -

كتابه المؤطأ: عدد ما فى مؤطأ محمد، من الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعد هم مسندة، أو غير مسندة حسب ما أحصاه الشيخ مولانا عبد الحى اللكنوى فى مقدمة تعليقه الممجد على مؤطأ محمد، يبلغ ألفاً ومائة وثمانين منها عن مالك رحمه الله تعالى ألف وخمسة وعن غير مالك مائة وخمسة وسبعون فيها عن الإمام أبى حنيفة ثلاثة عشر حديثاً وعن الإمام أبى يوسف القاضى أربعة والباقي عن غيرهما.

وقد ذكر الإمام اللكنوى - رحمه الله تعالى - وجوهاً، يرجح بهامؤطأ محمد، على مؤطأ مالك، برواية يحيى بن يحيى المصمودى الأندلسى الرائجة فى بلادنا، والمشهور بمؤطأ مالك نلخصها فيما يلى:

الأول: إن يحيى الأندلسى إنما سمع المؤطأ، كله من بعض تلامذة مالك كما سبق منا تفصيله فى بحثنا عن مؤطأ مالك،

ولم يسمعه كلاً من مالك بل بقي منه الأبواب فرواها عنه بواسطة زياد بن عبد الرحمن، وأما محمد بن الحسن فرواه، وسمعه من مالك كلاً بلا واسطة.

الثاني: أن يحيى لقي مالكا في سنة وفاته؛ فلم يلزمه كثيراً، ومحمد لازمه أكثر من ثلاث سنوات، ورواية طويل الصحة والملازمة أولى ممن لا يكون كذلك.

الثالث: أن مؤطأ مالك برواية يحيى، يشتمل على كثير من المسائل الفقهية واجتهادات مالك حتى أن بعض المستشرقين وغيرهم عدواه كتاب فقه دون كتاب حديث، بخلاف مؤطأ محمد فإنه ليست فيه ترجمة إلا فيها حديث، أو غير مخلوط بالرأى.

الرابع: أن يحيى لم يرو إلا عن مالك، ومؤطأ محمد، يشتمل على مرويات مالك، وغيره أيضاً من مشايخ محمد، ومن المعلوم أن المشتمل على الزيادة أفضل من العارى عنها.

الخامس: وهو بالنسبة إلى معاشر الأحناف خاصة أن مؤطأ مالك برواية يحيى، يشتمل على الأحاديث التي لم يأخذ بها الأحناف للأسباب التي تقتضي ترك العمل بها عندهم، ويشتمل جملة من اجتهادات مالك مما خالف فيها الأحناف؛ فيتحير الناظر عند ذلك وربما يبعث العامي على الطعن في الحنفية بمخالفتهم

بعض الأحاديث المروية فيه، أما مؤطأ محمد؛ فهو يروى فيه ما عمل به الأحناف مع الإجابة عما لم يعملوا به، وذكر ما يرجح مذهبهم أحياناً، - والله تعالى أعلم. -

ومن آدابه في المؤطأ: أن يذكر الباب والترجمة؛ فيتبعها بالرواية عن مالك أولاً، ولا يذكر إلا لفظ الباب، أو الكتاب، وتارة لفظ الأبواب.

ومنها: أنه يشير إلى ما تفيد أحاديث الباب، وما يختاره فيه ويقول: مثلاً، وبه نأخذ، وكثيراً ما يذكر موافقة شيخه أبي حنيفة معه نادراً فيما خالفه.

ومنها: أنه يروى الأخبار بصيغة أخبرنا، دائماً عن مشايخه.

ومنها: أن يذكر كثيراً بعد قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا، يريد فقهاء العراق، وخاصة الكوفة.

ومنها: أنه يريد بالحسن، أو الجميل، أو المستحسن في حكم ما يقابل الواجب؛ فيشتمل السنة المؤكدة أيضاً وقد يريد بلفظ لا بأس نفس الجواز، وهو عند عامة المتأخرين بمعنى المكروه تنزيهاً غالباً، وكذلك يريد بلفظ ينبغي كذا ما يعم السنة، والواجب

ومنها: أنه قد يذكر مذهب مالك، أو بعض الصحابة.

ومنها: أنه يريد بالآثر معنى عاماً؛ يشمل المرفوع، والموقوف، وآثار التابعين، وقد يذكر بعض الآثار بلفظ بلغنا غير مسندة.

ومن المعلوم المقرر عند العلماء أن بلاغات محمد مسندة هذا، وأن مؤطاً محمد، لا يوجد فيه حديث موضوع بتاتاً، وأن فيه شيئاً يسيراً من الضعاف مما ينجبر ضعفها بكثرة الطرق، أو في ما لا يضر ضعفها فيه، -والله تعالى أعلم-

(٩) الإمام الطحاوي وكتابه شرح معاني الآثار:

(٢٢٩ — ٣٢١ هـ)

اسمه ونسبه: هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن جواب الأزدي ثم الحجري المصري الطحاوي -رحمه الله تعالى-.

كنيته: أبو جعفر وعده في حجر الأزدي من قبائل اليمن فسكن أجداده مصر بعد الفتح الإسلامي والحجر بالفتح فخذ من أفخاذ قبيلة الأزدي شواء.

ميلاده: ولد -رحمه الله- ليلة الأحد لعشرة خلون من ربيع الأول سنة تسع وعشرين ومائتين من الهجرة على القول

الصحيح، وقد جاوز التسعين من عمره الشريف، وتوفي في عام (٣٢١ هـ) وعلى هذا كان عمر أبي جعفر الطحاوي رحمه الله عند وفاة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى عام (٢٢١ هـ) اثنتي عشرة سنة، وعند وفاة الإمام البخاري عام (٢٥٦ هـ) سبعا وعشرين سنة، وعند وفاة مسلم رحمه الله تعالى عام (٢٦١ هـ) اثنتين وثلاثين سنة، وعند وفاة الإمام أبي داود رحمه الله تعالى عام (٢٤٥ هـ) ستاً وأربعين سنة، وعند وفاة ابن ماجه رحمه الله تعالى عام (٢٤٣ هـ) أربعاً وأربعين سنة، وعند وفاة الترمذي رحمه الله تعالى عام (٢٤٩ هـ) خمسین سنة، وعند وفاة النسائي رحمه الله تعالى عام (٣٠٣ هـ) أربعاً وسبعين سنة.

وقد شارك الطحاوي رحمه الله تعالى مسلماً، وأبا داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي في الرواية عن بعض مشايخهم كما أن الطحاوي روى النسائي عنه كذلك.

فمن جملة مشايخ الطحاوي رحمه الله تعالى هارون بن سعيد، وقد روى عنه أصحاب الصحاح والسنن، ومن مشايخه ربيع بن سليمان الجيزي المصري الأعرج، وروى عنه أبي داود، والنسائي، وغيرهما.

ومثل هذا في كتابه كثير، وقد علمت من هذا كله أن الإمام أبا جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى قد عاصر أصحاب الصحاح الستة من

هؤلاء الأئمة الحفاظ، وشارك بعضهم في روايته عن المشايخ

ثناء أهل العلم على الطحاوي رحمه الله تعالى -

قال البدر العيني رحمه الله تعالى في نخب الأفكار أما الطحاوي رحمه الله تعالى فإنه مجمع عليه في ثقته، وديانته، وأمانته، وفضيلته السامة، ويده الطولي في الحديث، وعلله، وناسخه ومنسوخه، ولم يخلفه في ذلك أحد، ولقد أثنى عليه السلف والخلف، فقال أبو سعيد بن يونس في ترجمته في تأريخ العلماء المصريين أن الطحاوي رحمه الله تعالى كان ثقةً ثباتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله، وكذا قال الحافظ ابن عساكر.

وقال مسلمة بن القاسم القرطبي في الصلة: كان ثقة، جليل القدر، فقيه البدن، عالماً باختلاف العلماء، بصيراً بالتصنيف.

وقال حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر: كان كوفي المذهب، وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء.

وقال الذهبي في تأريخه الكبير، في حق الطحاوي: الفقيه المحدث الحافظ أحد الأعلام، وكان ثقةً ثباتاً فقيهاً عاقلاً، وكذا قال ابن كثير في البداية والنهاية، في ترجمته: هو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة.

وقال السيوطي رحمه الله تعالى الإمام العلامة الحافظ

صاحب التصانيف البديعة، وكان ثقةً ثباتاً فقيهاً لم يخلف بعده مثله -

وقال العيني بعد ما ذكر نصوص كثير ممن أثنوا عليه: ولقد أثنى عليه كل من ذكره من أهل الحديث، والتاريخ كالطبراني، وأبي بكر الخطيب، وأبي عبد الله الحميدي، والحافظ ابن عساكر، وغيرهم من المتقدمين، والمتأخرين كالْحافظ أبي الحجاج المزي، والحافظ الذهبي، وعماد الدين ابن كثير، وغيرهم من أصحاب التصانيف.

ولا يشك عاقل منصف أن الطحاوي رحمه الله تعالى أثبت في استنباط الأحكام من القرآن، ومن الأحاديث النبوية، وأقعد في الفقه من غيره ممن عاصره سناً، أو شاركه رواية من أصحاب الصحاح، والسنن؛ لأن هذا إنما يظهره بالنظر في كلامه، وكلامهم، ومما يدل على ذلك ويقوى ما ادعياه تصانيفه المفيدة الغزيرة في سائر الفنون من العلوم النقلية، والعقلية، وأما في رواية الحديث، ومعرفة الرجال، وكثرة الشيوخ فهو كما ترى إمام عظيم ثبت ثقة حجة كالبخاري، ومسلم، وغيرهما من أصحاب الصحاح، والسنن، يدل على ذلك اتساع روايته، ومشاركته فيها أئمة الحديث، والمشهورين كما ذكرناهم.

وأما تصانيفه: فتصانيفه حسنة كثيرة الفوائد، ولا سيما

كتاب معاني الآثار، فإن الناظر فيه المنصف إذا تأمله يجده راجحاً

على كثير من الكتب المشهورة المقبولة، ويظهر له رجحانه بالتأمل في كلامه وترتيبه ولا يشك فيها إلا جاهل، وذلك لزيادة ما فيه من بيان وجوه الاستنباطات، وإظهار وجوه المعارضات، وتمييز النواسخ من المنسوخات، ونحو ذلك؛ فهذه هي الأصل، وعليها العمدة في معرفة الحديث، والكتب المذكورة غير مسجونة بها كما ينبغي كما ترى ذلك، وتعاينه فإن ادعى المدعى كونه مرجوحاً بوجود بعض الضعفاء والاسقاط في رجاله فيجاب بأن السنن المذكورة ملاء بمثل ذلك بل، وقد قيل: إنها لا تخلو عن بعض أحاديث باطلة، وأحاديث موضوعة! أما الأحاديث الضعيفة فكثيرة جداً.

وأما سنن الدارقطني أو الدارمي، والبيهقي، ونحوها؛ فلا تقارب خطوه، ولا تعاني حقوه، ولا هي مما تجرى معه في الميدان، ولا مما تعادل معه في كفتي الميزان، ولم يظهر رجحان هذا الكتاب عند كثير من الناس لكونه كنزاً مخفياً ومعدناً خبيئاً لم يصادفه من يستخرج ما فيه من العجائب، ولم يعثر لعيه من يستنبط ما فيه من الغرائب فلم يبرح الكمون والاختفاء، ولم يبرز على منصة الاجتلاء حتى كاد أن تضيف شمس إلى الأفول، وبدره إلى النحول، وذلك لقصور فهم المتأخرين، وتركهم هذا الكتاب، واشتغالهم بما لا يفيد شيئاً في هذا الباب، مع استيلاء المخالفين المتعصبة على بقاء

مناره، وتحامل الخصوم المعادية على اندراس معالمه وآثاره ولكن الله يحق الحق، ويبطل الباطل حيث خلق إناساً قاموا بحقوقه، وأحيوا مواته، وقضوا من محاسن معالمه ما فاتته؛ فظهر له الترجيح على أمثاله، والتطوق على إشكاله انتهى ما قاله العيني رحمه الله تعالى.

البحث التاسع: في تراجم بعض المشهورين في الرواية

من الصحابة والتابعين والأئمة رحمهم الله تعالى أجمعين

الصحابي: كل من رأى النبي ﷺ يقظة، أو رآه النبي ﷺ في حالة الإسلام وتوفي عليه. وعدد الصحابة بين مائة ألف وأربعة عشر ألفاً إلى مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً، وسجلت أسماء أحد عشر ألفاً منهم في أسماء الصحابة والرواة منهم سبعة آلاف وخمسمائة، والصحابة كلهم عدول بنص القرآن الكريم، وشهادته وشهادة المصطفى ﷺ وإجماع أهل السنة والجماعة، وبما ضحوا في سبيل إعلاء كلمة الله بالنفس والنفيس ومآثرهم القيمة.

ومعنى العدالة قبول روايتهم والاعتماد عليهم في النقل من غير بحث، وتكلف وتزكية، وليس المراد منها عصمتهم من الخطأ، أو استحالة صدور الذنوب منهم، والأدلة على عدالتهم أكثر من أن تحصر. وما أحسن قول الإمام أبي زرعة الرازي رحمه الله تعالى: إذا رأيت الرجل ينقص أحداً من أصحاب النبي ﷺ فاعلم أنه زنديق،

وذلك ان الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة رضي الله عنهم وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبتلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة. وآخر من مات من الصحابة الكرام؛ هو أبو الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه مات عام مائة من الهجرة بمكة المكرمة راجع فتح المغيث ومقدمة ابن الصلاح، وغيرهما.

الصحابة المكثرون لرواية الحديث:

أولهم، أبو هريرة رضي الله عنه: اسمه في الجاهلية عبد شمس بن صخر، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن، واشتهر بالكنية حتى جعل الهرة كالعلم لابنه، فصارت كنيته كأبي حمزة وأبي طلحة في عدم الانصراف قياساً للتأنيث اللفظي والعلمية، وقيل: سماعاً.

أسلم في السنة السابعة من الهجرة عام خير وعمره حينئذٍ حوالي ثلاثين عاماً، وأصبح عريف أصحاب الصفة والزهد، دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوة الحافظة.

ومناقبه في كتب الحديث والسيرة مشهورة متداولة، روى عنه نحو من ثمان مائة رجل زهاء (٥٣٤٣) حديثاً، توفي بالمدينة عام ٥٩ هـ ثانيهم، عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: وأمه زينب بنت مظعون أخت عثمان بن مظعون رضي الله عنه، ولد في السنة الثالثة من البعثة،

وأسلم مع أبيه صغيراً، وأول غزوة ساهم فيها هي غزوة الخندق وشهد الغزوات بعدها، وفي فتح مصر وأفريقية، وقدم إلى فارس غازياً كان كثير المسائلة، دقيق العلم، خالص الورع، محافظاً على السنة، مشهوراً في العبادة والورع، ومناقبه أكثر من الحصر، أصيب بحربة في رجله بإشارة من الحجاج بعد قتل ابن الزبي رضي الله عنه، وتوفي عام (٤٣ هـ) بمكة المكرمة عن أربع وثمانين سنة، ودفن بفخ مقبرة المهاجرين المشهورة اليوم بالشهداء جهة الزاهر بمكة، وروى عنه ألفا حديث وست مائة وثلاثون حديثاً. (٢٢٣٠)

وثالثهم، أنس بن مالك: وأمه أم سليم بنت ملحان الأنصارية، وكنيته أبو حمزة الأنصاري رضي الله عنه وعمره عشرين سنة حين قدمته أمه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخدمه إلى وفاته صلى الله عليه وسلم زهاء عشرين سنة نعم الخادم وارتفع بخدمته إلى أعلى مراتب السيادة والفخار، كان صاحب نعله وأدواته دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بكثرة المال، والولد ودخول الجنة مات بالبصرة عام (٩٣ هـ) وهو ابن مائة وثلاث سنوات على الأرجح، وهو آخر من مات بها من الصحابة ودفنت معه عصابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بين جنبه وقميصه، وكان صاحب كرامات وأولاد روى عنه (٢٢٨٢) حديثاً.

ورابعهم، أم المؤمنين عائشة الصديقة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وأمهها أم رومان بنت عامر بن عويمر الكنانية

وكنيتها أم عبد الله رضى الله عنه وعن والديها ولدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس تزوجها رسول الله ﷺ بمكة وهى بنت ست ودخل بها وهى بنت تسع، وذلك فى شوال فى السنة الثانية من الهجرة بالمدينة النبوية، ومات رسول الله ﷺ بين حافقتها وذافقتها، ودفن فى بيتها ولها نحو ثمانية عشر ربيعاً بعد حياة حافلة بالخير والبركة. وقد حفظت عن رسول الله ﷺ شيئاً كثيراً حتى قيل: إن ربع الأحكام الشرعية منقولة عنها، وبلغت مروياتها نحو ألفين ومائتين وعشرة، (٢٢١٠) روى عنها كبار الصحابة والتابعين ماتت ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان سنة ثمان وخمسين، وصلى عليها أبو هريرة ؓ وأمرت أن تدفن بالبقيع ليلاً، ومناقبها متواترة، وألفت فى ذلك كتب قيمة كثيرة.

خامسهم، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم النبي ﷺ وكنيته أبو العباس ربه أم الفضل بنت الحارث بشرها رسول الله ﷺ بولادته، ويحكى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ؓ قال: توفى النبي ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة، دعا له رسول الله ﷺ بالتفقه فى الدين والحكمة وتأويل الكتاب وكان يسمّى البحر لكثرة علمه وحبر هذه الأمة وراويتها وكان أحسن العرب جسمًا وثيابًا وجمالًا وكمالًا. وقد كف بصره فى آخر عمره حتى توفى سنة

ثمان وستين من الهجرة وصلى عليه محمد بن الحنفية ودفن بالطائف، روى عنه كبار من التابعين وبعض الصحابة وأكثر مروياته من مراسيل الصحابة وترك ثروة قيمة من الأحاديث ما يقارب ألف وست مائة وستين حديثاً (١٦٦٠) وكذلك الأراء القيمة والآثار المرشدة، واشتهر فى الرخص والفتاوى.

سادسهم، جابر بن عبد الله: بن عمرو بن حرام الأنصارى الخزرجى كنيته أبو عبد الله، روى عن النبي ﷺ وعن كبار الصحابة، وروى عنه أولاده والتابعون وخلق كثير. وخلفه أبوه على أخواته وكنّ تسعاً حين أراد أبوه وقعة أحد، فلما قتل أبوه فيها صار يبكى، فقال له النبي ﷺ ما يبكيك؟ أما ترضى أن أكون أنا أباك وعائشة أمك؟ وشهد بعد ذلك المشاهد كلها، وشهد العقبة الثانية مع السبعين من الأنصار، وكان أصغرهم وقصصه ومناقبه مشهورة فى كتب الحديث وخاصة ليلة البعير ودعاءه ﷺ بالبركة فى زواجه، وفى حديقته ودعوته فى غزوة الخندق، وما إلى ذلك.

روى عن النبي ﷺ ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً (١٥٢٠)، وهو آخر من مات من الصحابة فى المدينة الطيبة، توفى عام سبع وسبعين من الهجرة عن أربع وتسعين سنة، وصلى عليه أبان بن عثمان ؓ

سابعهم، أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : وهو سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، استشهد أبوه يوم أحد فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : أجزك الله في أبيك " كان مجاهداً بالحق لا يخاف في الله لومة لائم، وحارب مع علي رضي الله عنه الخوارج بالنهر وان، ورغم هموم عيشه وجذب حياته، فقد كثر المروى عنه، وبلغ ألفاً ومائة وسبعين حديثاً ١١٤٠، وكانت وفاته سنة أربع وسبعين من الهجرة، ودفن بالبقيع بالمدينة الطيبة رضي الله عنه وأرضاه .

التابعون :

التابعي : من لقي الصحابي مسلماً ومات على الإسلام، وهم خمس عشرة طبقة، ومنهم المخضرمون، وهم من أدركو زمن الجاهلية وزمن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يلقوه .

وقد بلغ عدد المخضرمين عشرين نفساً وهؤلاء تابعون كذلك، وقد زكاهم الله تعالى في الجملة بقوله : وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ٥ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ٥ (سورة التوبة . آية : ١٠٠) . وزكاهم الرسول الكريم بقوله صلى الله عليه وسلم " خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " متفق عليه . وبقوله صلى الله عليه وسلم " طوبى لمن رآني وآمن بي

وطوبى لمن رآني من رآني، رواه أحمد وغيره وقد بلغ عصر التابعين إلى حدود سنة خمسين ومائة كما انتهى عصر أتباع التابعين على عشرين ومائتي سنة هجرية (٢٢٠ هـ)

ومنهم : الفقهاء السبعة المشهورون بالمدينة النبوية :

سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار .

واختلف العلماء في بعضهم،

عند أهل المدينة : أن أفضل التابعين سعيد بن المسيب بن حزن المتوفى (٩٢ هـ)

عند أهل الكوفة : أويس القرني المتوفى (٣٦ هـ)

عند أهل البصرة : الحسن البصري المتوفى (١١٠ هـ)

عند أهل مكة : عطاء بن أبي رباح المكي القرشي .

ومن أفضل التابعات :

حفصة بنت سيرين المتوفاة سنة (١٠١ هـ) وأم الدرداء الصغرى

هجيمة زوج أبي الدرداء توفيت (٨١ هـ)، وعمرة بنت عبد الرحمن

بن سعيد بن زرارة الأنصارية توفيت عام (١٠٣ هـ) رضي الله عنها .

ومنهم : الإمام نعمان بن ثابت أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -

فقد ولد الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى عام (٨٠ هـ) ثمانين من الهجرة وأدرك بعض الصحابة اتفاقاً وروى عن الأئمة المشهورين، منهم؛ حماد بن أبي سليمان، وعامر الشعبي، وعطاء، وعكرمة، وقتادة، والزهرى، ونافع مولى ابن عمز، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وأبى إسحاق السبيعي، وخلق كثير سواهم

وروى عنه كبار من الأئمة كالإمام أبى يوسف، والإمام محمد بن الحسن الشيباني، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن وكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان، وأسد بن عمرو القاضي، والحسن بن زياد، وداؤد الطائي، وعبد الرزاق صاحب المصنف، وغيرهم ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً، قال الثوري وابن المبارك: كان أبو حنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه، توفي في رجب عام (١٥٠ هـ) في بغداد - وكفى به نبلاً وشرفاً أن اتخذ هذه الأمة المرحومة شارحاً لكتاب الله سبحانه وتعالى، وسنة رسوله المطهرة في المسائل المنصوصة واتبعوا فقهه وآراءه واعتمدوا على دينه، وذكاه وفقهه وإخلاصه لله ولرسوله وللأمة جمعاء .

وفيهم: الفقهاء، والمحدثون، وأصحاب الزهد، والكلام، والملوك، وصالح المؤمنين، وعامتهم، وهم شهداء الله في الأرض رغم تقول

بعض الجهلة الاغمار .

وقد ألفت كتب قيمة وكثيرة في مناقبه وفقهه وأصول مذهبه ﷺ وأرضاه - (البداية والنهاية ١٠ / ١٠٤) وغيرها .

القاضي الإمام أبو يوسف - رحمه الله تعالى -

اسمه : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن بجير بن معاوية وبجير صحابي صغير استصغر يوم أحد ﷺ وهو من أكبر أصحاب أبى حنيفة وروى عنه وعن الأعمش وهشام بن عروة، ومحمد بن إسحاق، ويحيى بن سعيد، وغيرهم، وورى عنه الإمام محمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وآخرون وهو أول من لقب بقاضي القضاة مات في ربيع الأول عام (١٨٢ هـ) له مناقب، وأخبار في الورع، والقضاء عجيبة مما يدل على تقواه، ونصيحته البالغة لله ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم -

”راجع البداية والنهاية“ (١٠ / ١٤٩)

الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى :-

هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبى القرشى رحمه الله تعالى ولد بغزة (١٥٠ هـ)، وتوفي أبوه وله سنتان من عمره؛ فحملته أمه إلى مكة المكرمة، ونشأ بها

وترعرع وحفظ القرآن الكريم "وهو ابن سبع وحفظ المؤطأ" وهو ابن عشر وأفتى وهو ابن خمس عشرة سنة، ثم قرأ المؤطأ على الإمام مالك بالمدينة النبوية وأخذ الرواية بعد ذلك عن أفقه أصحابه بعده؛ وهو الإمام محمد بن الحسن الشيباني، فأكثر عنه وعن خلق كثير سواه، وتعلم الفقه عن مسلم بن خالد عن ابن جريج كذلك، وعاد إلى العراق عام ١٩٥ هـ فتلقى منه العلم الإمام أحمد بن حنبل، وأبو ثور، والكرابي، والبقال، والزعفراني، وغيرهم ثم رجع إلى مصر عام ٩٩ هـ وأقام بها إلى أن توفي عام (٢٠٣ هـ) وصنف فيها كتابه الأمّ وسائر كتبه الجديدة رواها عنه الربيع بن سليمان المصري، وهو مجدد الملة الثانية على قول الإمام أحمد بن حنبل. راجع ترجمته، ومناقبه الغراء كتاب "البداية والنهاية" (٢٥٣/١٠)

الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني :

هو أحد أئمة الأربعة الأعلام والصابر في المحنة والناصر للسنّة والجامع بين الفقه والحديث، أصله من مرو ومولده ببغداد في ربيع الأول عام (١٦٣ هـ) ودرّس بها إلى عام (١٨٣ هـ)، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، وتلقى العلم من كبار العلماء فيها كهيثم، وسفيان بن عيينة، والإمام أبي يوسف، وإبراهيم بن سعد، ويحيى القطان، ووكيع، وعبد الرحمن

بن مهدي، وغيرهم. ثم عاد إلى بغداد والتقى بالإمام الشافعي وحضر دروسه في الفقه والأصول من عام (١٩٥ هـ) إلى (١٩٤ هـ). ولمّا رحل الشافعي من بغداد إلى مصر قال: خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه، ولا أورع، ولا أزهد، ولا أعلم من أحمد، توفي في بغداد ضحوة يوم الجمعة ١٢ من ربيع الأول عام ٢٢١ هـ. والمسانيد في الدرجة الثالثة بعد الصحيحين والسنن ومن أعظمها؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل "قدراً وأكثرها نفعاً، وزاد فيه ابنه عبد الله وأبو بكر القطيعي الراوي عن ابنه عبد الله زيادات ليست من رواية أحمد.

وللعلماء في أحاديث المسند ثلاثة آراء :

أحدها: أن جميع ما فيه من الأحاديث حجة.

والثانية: أن فيه الصحيح والضعيف والموضوع وقد عدّ ابن الجوزي والعراقي منه ثمانية وثلاثين حديثاً موضوعاً.

والثالثة: أن فيه الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن وليس فيه موضوع وقد دافع عن الوضع فيه الحافظ ابن حجر وابن تيمية وأرجع ما فيه من الموضوعات إلى زيادات ابنه عبد الله وأبي بكر القطيعي دون الإمام أحمد نفسه، وهو القول المعتمد في ذلك.

المبحث العاشر: في بعض المسائل الأصولية التي هي أساس المسائل الخلافية بين الفقهاء وخاصة بين الأحناف وغيرهم مما تمس إليها حاجة طلاب الحديث:

المسئلة الأولى: في بيان الزيادة على كتاب الله بأخبار الآحاد: وتخصيص عامه بها؛ فالأحناف على ما هو المشهور عنهم أنهم يمنعون الزيادة على كتاب الله، وكذلك تخصيص عامه بها والأئمة الآخرون يجوزون ذلك ويقولون به.

وتفصيل ذلك: أن الخاص عند الأحناف كما عرفه الإمام البزدوى بأنه لفظ وضع لمنى واحد على سبيل الانفراد أى أنه اللفظ الذى يدل على معنى واحد لا يقبل الشركة فى ذات المعنى المقصود سواء كان ذلك المعنى جنساً كحيوان أم نوعاً كإنسان، أو صنفاً كرجل، أو شخصاً كزيد ما دام المسمى المراد غير متعدد مقطوع الشركة فهو الخاص.

والعام: لفظ ينتظم جمعاً من الأفراد أو المعانى سواء كان باللفظ أو بالمعنى.

والأول: كزيدون، والثانى: مثل الأسماء الدالة على العموم من غير صيغ الجموع كأسماء الموصولة الدالة على الجمع، وأسماء الشرط وغير ذلك مثل قوم وجن وإنس وما إلى ذلك راجع أصول

البزدوى " رحمه الله تعالى عنه ص ٣٠ - ٣٢

والخاص بالمعنى السابق حكمه عند الحنفية أن يتناول المخصوص المسمى قطعاً ولا يحتاج إلى بيان ولا يحتمل بياناً ورائه وكل تغيير فى حكمه كالزيادة عليه أو تقييده بنص آخر هو نسخ له، ولا بد أن يكون الناسخ فى قوة المنسوخ من حيث قوة الثبوت أو فوقه إذا لم يكن فى قوته من حيث الثبوت كأخبار الآحاد بالنسبة إلى القرآن فلا عبرة به بجوار خاص القرآن كقوله تعالى: ارْكُفُوا وَاسْجُدُوا فَإِنَّ الرُّكُوعَ مَثَلاً لِّلْإِنْحِنَاءِ، والميلان عن الاستواء ودلالته فى ذلك من دلالة الخاص فهى قطعية فيها فلا تحتمل البيان حسب متفاهم العرف واللغة وكل رواية تدل على تقييد ذلك الميلان والإنحناء مثلاً بالطمانينة وغيرها نسخ للخاص لا بيان ولا تنسخ آية بأخبار الآحاد كقوله الطمانينة لأعرابي لم يطمئن فى ركوعه قم فصل فإنك لم تصل " الحديث -

وكذلك دلالة قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ (سورة المائدة الآية ٦) على أفعال الوضوء من قبيل دلالة الخاص فلا يحتمل بياناً وراء ذلك فلا يبينه أيضاً ما يدل على اشتراط التسمية كقوله الطمانينة "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله" ولا يقبل الله صلاة امرء حتى يضع

الظهور مواضعه فيغسله وجهه ثم يده "..... الحديث .

ولا يبينه أيضاً ما يدل على اشتراط النية كقوله عليه السلام "إنما الأعمال بالنيات" الحديث وكذلك قوله تعالى : وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى - خاص في دلالة على اسم الله تعالى مطلقاً فلا يقيد ذلك بالتكبير خاصة لقوله عليه السلام وتحريمها التكبير عليه السلام الحديث، فإن كل ذلك أخبار آحاد وهي لا ترتفع إلى مرتبة النسخ للقرآن .

فالإخلاصة : أن الأحناف يعتبرون الخاص بيناً في مدلوله لا يحتاج إلى بيان فكل ما جاء من السنة متعلقاً بموضوعه، فهو زيادة عليه لا تقبل إلا إذا كانت في قوته من حيث الثبوت كأن تكون السنة متواترة، أو مشهورة مستفيضة .

وأما غيرهم فيرون أن الخاص يحتاج إلى بيان أحياناً، وما جاء من السنة متعلقاً بموضوعه يكون بياناً له.

تنبيه : قد ظن بعض من لاحظ له من الإنصاف أن الأحناف لا يعتبرون أخبار الآحاد في شيء إذا كانت مثبتة للزيادة على ما في القرآن :

والحق أن الأحناف لا يعتبرون لإثبات الركن، أو الشرط زيادة على ما ثبت بالقطعي في مرتبته، فلا يجوزون الزيادة بها في مرتبة ما زيد عليه من القطعي بل يوجبون العمل بها في المرتبة الثانية مما ثبت من القطعي وهي مرتبة الوجوب أو السنة والاستحباب، وإنما أبهموا في

أصلهم الإنكار عن الزيادة على كتاب الله بأخبار الآحاد مطلقاً لأن الزيادة في مرتبة الركنية والشرطية هي التي تسمى الزيادة عندهم اصطلاحاً فتجوز الزيادة بها على كتاب الله ولكن في مرتبة الوجوب وما تحته، فالأحناف يقولون بالطمانينة في الركوع والنية والترتيب والتسمية في الوضوء، والفتاحة في الصلاة، وما إلى ذلك مما ثبت بأخبار الآحاد زائدة على ما في كتاب الله كما سبق تفصيله ولكن لا يجعلونه في مرتبة ما ثبت بكتاب الله تعالى من الركنية والشرطية !

وقد أشار إلى ذلك صاحب الهداية "حيث قال في مسألة وجوب الفتحة : والسورة الفتحة لا تتعين ركناً عندنا، وكذا ضم السورة إليها لقوله تعالى : فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ O والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبها.

والعام بالمعنى الذي ذكرناه سابقاً : كالخاص قطعي في دلالة

عند الأحناف سواء كان ذلك في القرآن أو السنة .

ويجوز نسخ كل واحد منهما بالآخر كحديث العريين خاص في جواز بول ما يؤكل لحمه من الأبوال نسخ بعموم قوله عليه السلام استنزها من البول فإن عامة عذاب القبر منه " فلفظ البول عام يشتمل جميع الأبوال، وكحديث ليس فيما دون خمس أوسق صدقة " خاص في نفى الزكاة فيما دون خمسة أوسق ونسخ بعموم قوله عليه السلام فيما سقته السماء

العشر" فلم يكن العام ظنياً في دلالة عند هم فلذا جوزوا نسخ الخاص به
إذ من شرط النسخ تماثل الناسخ والمنسوخ في الدلالة والثبوت وعام
القرآن مقطوع في دلالة ما دام غير مؤول؛ فيجتمع له أمران من القطعية
قطعية الدلالة وقطعية الثبوت فلا يعارضه حديث وإن كان خاصاً؛ فإنه وإن
كان قطعياً في دلالة لكنه ظني في ثبوته فلا يقف أمام القطعي في ثبوته
أيضاً فالأخذ بعموم القرآن وعدم تخصيصه بحديث الآحاد هو من نزعة
فقهاء الأحناف.

ولا شك أن ذلك طريق مستقيم إذا كانت نصوص
القرآن محكمة لا تقبل تأويلاً ولا تغييراً وهو أخذ بالقاعدة التي
تنسب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى من أنه إذا تعارض نصان
ولم يعرف المتأخر منهما عمل بالمتفق عليه منهما. وقد أيد الإمام
أبوبكر الجصاص الرازي الحنفي رحمه الله تعالى هذا الأصل بما
نقل عن بعض فقهاء الصحابة وكبارهم فقال: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه
جمع الصحابة وأمرهم بأن يردوا كل حديث مخالف للكتاب
وعمر رضي الله عنه رد حديث فاطمة بنت قيس في المبتوتة أنها لا تستحق
النفقة وقال: لا نترك كتاب ربنا بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم
كذبت، وردت عائشة رضي الله تعالى عنها حديث تعذيب الميت
ببكاء أهله عليه بقوله تعالى: وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى. راجع لذلك
كشف الأسرار ١٩٢/١

والقطعية التي يشبهها الحنفية للعام ليس معناها أن لا يدخل الدلالة
احتمال تخصيص فقط؛ لأنه مادام التخصيص جائزاً ممكناً لم يقيم
دليل على استحالة، فهو محتمل في كل حال، ولكن لأنه لا دليل
على التخصيص سرنا في العمل على أساس أن الدلالة قطعية فإن
الألفاظ تستعمل دائماً في حقيقتها وتعتبر قطعية في دلالتها على
معناها الحقيقية مع أن احتمال المجاز ثابت ولكن لكون هذا
الاحتمال غير ناشئ عن دليل لا يلتفت إليه، ولا يصح أن نقول إن
دلالة اللفظ على حقيقته ومعناه ظنية لاحتمال المجاز وإلا ما كان لفظ
مفيداً معنى مستقيماً يطمئن إليه السامع قط.

فالعامة في اللغة العربية كما هو في سائر اللغات لفظ يدل
على كثيرين فيحمل على مقتضى هذه الدلالة حتى يقوم الدليل على
غيرها وقد توارث عن الصحابة رضي الله عنهم الأخذ بعموم القرآن أوضح
ذلك صاحب كشف الأسرار ١٣٠/١

فالشافعية وغيرهم يخصصون عموم القرآن بأخبار الآحاد
مطلقاً، ويعتبرون اجتماع دليل خاص مع دليل عام موجباً لتخصيص العام
بالخاص والأحناف لا يعتبرون الخاص مخصصاً للعام إلا إذا اقترن
أحدهما بالآخر، وكان الخاص مستقلاً فإذا تراخى الخاص عن العام أو
العكس كان المتأخر ناسخاً للمتقدم وليس مخصصاً لعمومه.

والتخصيص عند الحنفية : قصر العام على بعض أفراده بدليل المستقل مقترن، ويقول صاحب كشف الأسرار " في بيان قيود هذا التعريف احتريزنا بقولنا: مستقل عن الصفة والاستثناء ؛ لأنه لبيان أنه لم يدخل تحت الصدور، وبقولنا: مقترن عن الناسخ فإنه إذا تراخى دليل التخصيص يكون نسخاً لا تخصيصاً. لأنه يكون عندئذ تعارض بين دليلين قد عمل بأحدهما على عمومه زمنياً طال أو قصر، ثم جاء المتأخر فألغى العمل به في بعض أحاده. فالتخصيص ليس إخراجاً لبعض آحاد العام من الحكم بعد دخولها في عمومه إنما هو بيان إرادة الشارع الخصوص من أول الأمر كما قال الغزالي رحمه الله في المستصفى " التخصيص على التحقيق بيان خروج الصيغة عن وضعها من العموم إلى الخصوص وهو نظير القرينة التي تساق لبيان اللفظ خرج من الحقيقة إلى المجاز .

فالنسخ تغيير الأحكام الثابتة المقررة والتخصيص منع لدخول المخصوص في عموم ما تدل عليه الصيغة وقد جعل الشيخ ابن الهمام رحمه الله تعالى عليه مسألة الزيادة والتخصيص من واد واحد وقال: إنه زيادة كتقييد المطلق إلا أنهم لا يسمونها زيادة اصطلاحاً بل يسمونها تخصيصاً فإذا عرفت معنى التخصيص وكون المخصص لا بد فيه من الاقتران مع العام في الزمن كما عرفت معناه

أن العام قطعي في دلالة غير محتاج إلى البيان.

فإذا ورد العام في القرآن وجاء تخصيصه في أخبار الآحاد كقوله تعالى فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّر مِنَ الْقُرْآن، مع قوله ﷺ لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" فلفظ "ما تيسر" عام يشتمل الفاتحة وغيرها. وأمثلة ذلك كثيرة فالأحناف لا يخصصون عمومات القرآن في مثل هذا بأخبار الآحاد بل يجعلون عام القرآن على عمومه وإطلاقه فرضاً، ولا يريدون منه الخاص الذي يثبت حديث الآحاد، ولا يخصصون عمومه به.

أما أولاً: فلأنه لا بد في التخصيص من الاقتران مع العام في الزمن ونحن لانعرف الاقتران بينهما إلا إذا اتفقت الأمة على قبول الزيادة فإن ذلك يكون دليلاً على الاقتران بينهما كالأخبار المتواترة، وما في معناه راجع لاشتراط اقتران دليل التخصيص بالعام مقدمة الفتح للعثماني " ص ٢٢ سط ٣ ولم ينقل من الرسول ﷺ أنه ذكر ذا الحديث بعد نزول هذه الآية مباشرة .

وأما ثانياً: فلأن الأخذ بهذه الأحاديث والزيادة بها على ما في الكتاب في مرتبته وتخصيص عمومات القرآن بها مع عدم العلم باقترانها بها يوجب نسخ القرآن بأخبار الآحاد، وهذا يخالف قواعد

النسخ وشروطه من التماثل الناسخ والمنسوخ في القوة ثبوتاً ودلالة
وأما ثالثاً : فلأن الخاص والعام قطعياً في الدلالة لا يحتاجان
إلى بيان ولا يحتمله كما سبق منا تفصيل هذا البحث، فاعتبار
الزيادة على الكتاب بأخبار الآحاد أو تخصيص عامه بها وتسمية
ذلك بياناً يرجع في الحقيقة إلى إنكار قطعية دلالة الخاص على
مسماه والعام على أفرادهِ. وقد بين صاحب كشف الأسرار " الحنفى
والغزالي الشافعى في لمستصفى، قطعية الخاص والعام بدلائل
واضحة جلية.

وأما رابعاً : فلأن الزيادة مطلقاً لا تفيد معنى البيان بك تفيد
معنى النسخ؛ لأن النسخ هو الإزالة، والزيادة تنزيل حكم الاعتداد
بالمزيد عليه وتوجب استثنائه بدونها، وتخرجه عن كونه جميع
الواجب وتجعله بعضه، وتوجب التائيم على المتقصر عليه بعد إن لم
يكن إثماً، وهذا هو معنى النسخ، ويطلق عليه لفظ النسخ أيضاً لكونه
تابعاً للمعنى؛ فإن الكلام في زيادة شرعية مغيرة للحكم الشرعى
متراخ عن المزيد عليه فإن اختل وصف من هذه الأوصاف لم يكن
نسخاً، فإن لم تغير حكماً شرعياً بل رفعت حكم البراءة الأصلية لم
تكن نسخاً كإيجاب عبادة مستقلة بعد أخرى، وإن كانت الزيادة

تقييداً، أو تخصيصاً إلى آخر ما نقل الحافظ ابن القيم في إعلام
الموقعين ٢/٢٩١ عن الإمام أبى بكر الرازى الحنفى فكيف تجعل
الزيادة بياناً للنص مطلقاً فإن السنن الزائدة على ما دل عليه القرآن
تارة تكون بياناً له، وتارة تكون منشئة لحكم لم يتعرض القرآن له،
وتارة تكون مغيرة لحكمه والنزاع إنما هو في القسم الأخير فقط،
فالأحناف لا يعتبرونها في مرتبة القرآن بأن يثبت ركناً أو شرطاً زائداً
على ما ثبت بالقرآن، والشوافع غيرهم يعتبرونها في هذه المرتبة.

وأما القسم الأول والثانى : فإنهما حجة باتفاق بين الجميع
فمن القسم الأول التقرير، وهو أن يجيء البيان من السنة مؤكداً
لمعنى الآية مقررأ له كقوله الطه في بيان حد رمضان بالهلال بقوله:
صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته " ... الحديث. فهو تؤكد وتقرر معنى
قوله تعالى : شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ
مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ
(سورة البقره الآية ١٨٥) ونحو ذلك كثير .

ومنه بيان التفسير : وهو بيان ما فيه خفاء كمجمل القرآن
ومشتركه، فمن بيان المجمل بيان الصلاة، والزكاة، والحج يبين
أوقاتها وآدابها وما إلى ذلك فقد تولى بيان ذلك السنة كله السنة

الثابتة عن رسول الله ﷺ. ومن مجمل القرآن الذي بينته السنة آية السرقة وآية الرباء بينت السنة نصاب السرقة وشروطها راجع للإيضاح كلمة الشيخ الأنور في معارف السنن "٣٠٣/٢.

والجزء الذي يقطع وكما بينت السنة حدود الرباء، وما يكون فيه من الأموال، ومن مشترك القرآن القروء المذكور في قوله تعالى: وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.....

(سورة البقرة الآية ٢٢٨)

فقد بينها السنة أن المراد منها الحيض بقوله ﷺ طلاق الأمة اثنتان، وعدتها حيضتان، وما إلى ذلك من الأمثلة.

ومن القسم الثاني: الأحكام المستقلة التي تثبت بالسنة خاصة، ولم يتعرض لها القرآن صراحة نفيًا ولا إثباتًا كالوتر، والأضحية وصدقة الفطر وما إلى ذلك من الواجبات والسنن في العبادات والآداب وغيرها.

القسم الثالث: بيان التبديل وهو النسخ وهذا هو موضع الخلاف بين الأئمة والمذاهب.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكرنا سابقاً فرضية الفاتحة والطمانيمة، والتكبير، والسلام في الصلاة، والتسمية، والنية، والترتيب، والولاء

في الوضوء، وزيادة التغريب على حد الزاني من جلد مائة، ونحو ذلك مما ثبت بأخبار الآحاد زائداً على ما في القرآن مغيراً لحكمه؛ فيعتبره الشوافع وغيرهم في مرتبة القرآن من الفرضية ويجعله الأحناف في مرتبة دون مرتبة القرآن لتلا يلزم تغيير حكم القرآن وهو قطعي في دلالة وثبوت بأخبار الآحاد مع كونها ظنية في ثبوتها إلا إذا كان هذا البيان ثابتاً بالتواتر عنه ﷺ أو بالاستفاضة والشهرة؛ ليكون مثل القرآن في قطعية ثبوت بعد كونه قطعياً في دلالة فحينئذ يمكن إجراء حكم النسخ في القرآن بالسنة لتمامهما في القوة -والله أعلم-.

تتمة البحث: النص باعتبار دلالة على الحكم وباعتبار ثبوت ووصوله إلينا على أربعة أقسام:

الأول: أن تكون الدلالة على الحكم الذي أريد إثباته منه قطعية وثبوتها قطعياً كذلك.

الثاني: أن تكون الدلالة قطعية وثبوتها ظنياً.

الثالث: على عكس الثاني بأن يكون ثبوت النص قطعياً ودلالته ظنية.

الرابع: أن يكون ثبوت ودلالته كلاهما ظنيين.

فالقسم الأول: يفيد الفرضية في جانب الأمر والحرمة القطعية في جانب النهي.

والثاني والثالث: يفيدان الوجوب أو السنية في جانب الأمر والكراهة التحريمية في جانب النهي عند الأحناف.

القسم الرابع: يفيد الاستحباب في جانب الأمر والكراهة التنزيهية في جانب النهي نقل ذلك في معارف السنن "٥٩/١ عن الشيخ ابن الهمام فالواجب الذي يثبت الأحناف هو مفاد النص إذا كان ظنياً في ثبوته أو دلالة. وأما الركن والشرط فلا يثبتونها إلا بالنص الذي يكون قطعياً في ثبوته ودلالة إذا كان نفس الحكم ثابتاً بالقطعي فالأحناف لاحظوا الفرق بين مراتب دلالة النص وثبوته واعطوا كل ذي حق حقه، وميزوا بين مراتب التشريع الإلهي والتشريع النبوي ﷺ عموماً كما ذكر ذلك الإمام الشعراني الشافعي في مدح الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى سمعته من الشيخ الكاندهلوي - رحمه الله تعالى -

وأما الشافعية وغيرهم فلم يلاحظوا فرق المراتب وعاملوا النصوص القطعية والظنية معاملة واحدة وساووا بين آيات القرآن القطعية وأخبار الآحاد الظنية وأثبتوا بهما الأركان والشروط والله تعالى أعلم

المسئلة الثانية: في بيان المراسيل

واختلاف الأئمة في الاحتجاج بها وردّها:

لقد سبق أن عرفنا الحديث المرسل على وفق الاصطلاح المعروف بين المحدثين وهو الحديث الذي يحكى التابعي فيه قول النبي ﷺ أو فعله أو تقريره، فيقول التابعي مثلاً: قال النبي ﷺ من غير أن يبين من أوصل إليه الحديث. وهذا التعريف مخصوص بمراسيل التابعين وهو المراد من المرسل ند أهل الحديث. والمرسل عند الحنفية خاصة كما عرفه فخر الإسلام بأنه هو الذي لم يذكر فيه السند إلى الرسول ﷺ وإرسال التابعي، وإرسال العدل في أي عصر من العصور ويشمل المنقطعات والبلاغات. واختلف الأئمة ومن بعدهم في قبول المراسيل والاحتجاج بها على أقوال ثلاثة مشهورة بعد اتفاقهم على قبول مراسيل الصحابة رضي الله عنهم وأوصلها السيوطي إلى عشرة. راجع كذلك التدريب "١١٩/١

- (١) يحتج به مطلقاً
- (٢) لا يحتج به مطلقاً
- (٣) يحتج به إن أرسله أهل القرون الثلاثة.
- (٤) يحتج به إن لم يرو روايه إلا عن عدل.

(٥) يحتج به إن أرسله سعيد فقط .

(٦) يحتج به إن اعتضد .

(٧) يحتج به إن أرسله صحابي .

(٨) يحتج به إن لم يكن في الباب سواه .

(٩) هو أقوى من المسند .

(١٠) يحتج به ندباً لا وجوباً .

فالأول: قبول مرسل أهل القرن الثاني والثالث وهو رأى

الأحناف والمالكية والحنابلة وأما مرسل من دون القرون الثلاثة فمقبول عند بعض أصحابنا ومردود عند بعض الآخرين .

الثاني: عدم قبول المراسيل مطلقاً سوى ما ذكر من مراسيل

الصحابة، وقد عده الإمام النووي في كتابه التقریب "رأى جمهور المحدثين حيث قال: ما ملخصه أن رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله فرواية المرسل أولى في عدم القبول .

ثانياً أن الراوى الذى قسم بين التابعى وبين الرسول ﷺ يحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثانى يحتمل أن يكون ثقة كما يحتمل أن يكون ضعيفاً ويحتمل أن يكون هذا التابعى الذى لم يذكر روى عن صحابى أو تابعى ضعيف أو ثقة وعلى الثانى يعود الاحتمال السابق، إماماً بالتجويز العقلى فإلى ما نهاية له .

وأما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض

التابعين عن بعض كما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلانى فى شرح نخبة

الفكر" (ص ٥٠) ومع كل هذه الإحتمالات لا يمكن أن يكون حجة .

والثالث: هو رأى الإمام الشافعى قبول المرسل بأحد الشرطين:

أحدهما: أن يكون التابعى الذى أرسل من كبار التابعين الذى التقوا بكثير من الصحابة كسعيد بن المسيب وأمثاله .

والثانى: أن يوجد ما يقوى الإرسال وهو على وجوه :

الأول: أن يروى الحديث بسند آخر متصل ولا يكون هذا المسند منتهض الإسناد ليكون الاحتجاج بالمجموع وإلا فالاحتجاج حينئذ المسند فقط . راجع إنهاء السكّن " (ص: ٣٨) وهذا هو أقوى لوجوه للاحتجاج به بالمرسل .

والثانى: أن يروى مرسل فى معناه قبله أهل العلم وهذا دون الأول .

الثالث: أن يكون هذا المرسل موافقاً لبعض أقوال الصحابة أو أفعالهم، وهذا هو فى المرتبة الثالثة .

الرابع: أن يوجد جماعات من أهل العلم يفتون بمثل ما جاء فى المرسل، وزاد الأصوليون فى وجوه الاعتضاد على ما ذكر وجهاً خامساً وهو أن يوافقه قياس، ذكره السيوطى فى التدريب (ص ١٢٢) وقد ذكر أستاذ المحدثين شيخ مشايخنا شيخ الإسلام ظفر أحمد

العثماني في مقدمة كتابه إعلاء السنن " التي سماها بإنهاء السكن (ص ٣٦) ناقلاً قول العلامة سيف الدين الآملي الشافعي في كتابه الأحكام ٢ / ١٤٤ - ١٨٠ إن المختار قبول مراسيل العدل مطلقاً ودليله الإجماع والمعقول.

أما الإجماع فهو أن الصحابة والتابعين أجمعوا على قبول المراسيل من العدل،

أما الصحابة فإنهم قبلوا أخبار عبد الله بن عباس رضي الله عنه مع كثرة روايته. وقد قيل إنه لم يسمع من رسول الله ﷺ سوى أربعة أحاديث لصغر سنه، و أيضاً ما روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه سوى أربعة أحاديث لصغر سنه، وأيضاً ما روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن سمعناه بعضه وحدثنا أصحابنا ببعضه.

وأما التابعون فقد كان من عاداتهم إرسال الأخبار، ويدل على ذلك ما روى عن الأعمش أنه قال: قلت لإبراهيم النخعي: إذا حدثتني فأسند... إلخ.

ويدل على ذلك ما اشتهر من إرسال ابن المسيب والشعبي وغيرهما، ولم يزل ذلك مشهوراً في ما بين الصحابة

والتابعين من غير نكير فكان إجماعاً.

وأما المعقول: فهو أن العدل الثقة إذا قال: قال رسول الله ﷺ كذا مظهراً للجزم بذلك فالظاهر من حاله أنه لا يجوز ذلك إلا وهو عالم أو ظان أن النبي ﷺ قال ذلك فإنه إن كان ظاناً أن النبي ﷺ لم يقله أو كان شاكاً فيه لما استجاز في دينه النقل الجازم عنه لما فيه من الكذب والتدليس على المستمعين، وذلك يستلزم تعديل من روى عنه وإلا لما كان عالماً أو ظاناً بصدقه في خبره، انتهى.

وقد ذكر الإمام السيوطي في تدريب الراوي (ص ١٢٠) قال المصنف: أي الإمام النووي في شرح المذهب "وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحترز ويرسل عن غير الثقات فإن كان فلا خلاف في رده. وقال غيره أي غير الإمام النووي محل قبول عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها فلا لحديث: ثم يفشو الكذب... الحديث صححه النسائي.

وقال ابن جرير: أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المأتين. قال ابن عبد البر: كأنه يعني أن الشافعي أول من رده وبالع بعضهم فقوله على المسند.

العثماني في مقدمة كتابه إعلاء السنن " التي سماها بإنهاء السكن (ص ٣٦) ناقلاً قول العلامة سيف الدين الآملي الشافعي في كتابه الأحكام ٢ / ١٤٤ - ١٨٠ إن المختار قبول مراسيل العدل مطلقاً ودليله الإجماع والمعقول.

أما الإجماع فهو أن الصحابة والتابعين أجمعوا على قبول المراسيل من العدل،

أما الصحابة فإنهم قبلوا أخبار عبد الله بن عباس رضي الله عنه مع كثرة روايته. وقد قيل إنه لم يسمع من رسول الله ﷺ سوى أربعة أحاديث لصغر سنه، وإيضاً ما روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه سوى أربعة أحاديث لصغر سنه، وإيضاً ما روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن سمعناه بعضه وحدثنا أصحابنا ببعضه.

وأما التابعون فقد كان من عادتهم إرسال الأخبار، ويدل على ذلك ما روى عن الأعمش أنه قال: قلت لإبراهيم النخعي: إذا حدثتني فأسند... إلخ.

ويدل على ذلك ما اشتهر من إرسال ابن المسيب والشعبي وغيرهما، ولم يزل ذلك مشهوراً في ما بين الصحابة

والتابعين من غير نكير فكان إجماعاً.

وأما المعقول: فهو أن العدل الثقة إذا قال: قال رسول الله ﷺ كذا مظهراً للجزم بذلك فالظاهر من حاله أنه لا يجوز ذلك إلا وهو عالم أو ظان أن النبي ﷺ قال ذلك فإنه إن كان ظاناً أن النبي ﷺ لم يقله أو كان شاكاً فيه لما استجاز في دينه النقل الجازم عنه لما فيه من الكذب والتدليس على المستمعين، وذلك يستلزم تعديل من روى عنه وإلا لما كان عالماً أو ظاناً بصدقه في خبره، انتهى.

وقد ذكر الإمام السيوطي في تدريب الراوي (ص ١٢٠) قال المصنف: أي الإمام النووي في شرح المذهب "وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحتز زويرسل عن غير الثقات فإن كان فلا خلاف في رده. وقال غيره أي غير الإمام النووي محل قبول عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها فلا لحديث: ثم يفشو الكذب... الحديث صححه النسائي.

وقال ابن جرير: أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المأتين. قال ابن عبد البر: كأنه يعني أن الشافعي أول من رده وبالع بعضهم فقله على المسند.

وقال: من أسند فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل لك، انتهى والمرسل دون المسند المتصل عندنا فإذا تعارض قدم المسند إلا إذا اعتضد المرسل بأحد الوجوه التي ذكرناها، فيكون حينئذ كالمسند بل فوقه في بعض الصور.

قال السيوطي في التدريب (ص ١٢٠) بما ملخصه: فإن صح مخرج المرسل بمجتيه من وجه آخر مسنداً أو مرسلأ أرسله من أخذ عن غير رجال المرسل الأول كان صحيحاً، ويتبين بذلك صحة المرسل وإنهما أي المرسل وما عضده صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق واحدة رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما.

وقال الحافظ بدر الدين العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري: (٨٨٥/١) أن مرسلين صحيحين إذا عارضا حديثاً صحيحاً مسنداً كان العمل بالمرسلين أولى. وأما المرسل؛ فهو معمول به عندنا والذي يترك العمل المرسلات يترك العمل بأكثر الأحاديث، وفي اصطلاح المحدثين أن مرسلين... إلخ هذا - والله تعالى أعلم.

وقال شيخ الإسلام وشيخ المحدثين مولانا شبير أحمد العثماني رحمه الله تعالى في مقدمة فتح الملهم (ص ٣٢) أن أكثر ما اعترض على مذهب الحنفية في المرسل قد نشأ من الغفلة عن

القيود التي قيدوا بها قبوله؛ فإن المرسل بالكسر إذا كان ثقة عدلاً غير غاش للمسلمين في دينهم، وكان إماماً من أئمة النقل لا يحدث بكل ما سمع ويعرف صدق الراوي من كذبه وله أهلية الجرح والتعديل بحيث لا يكاد يخفى عليه أقوال المشاهد من أهل عصره، وأكبر أرائهم في الراوي المنحذوف. ومع ذلك كله يسند الحديث إلى رسول الله ﷺ لا بصيغة عن "أو روى"، أو نحوهما بل بصيغة قال، التي تدل على الجزم.

فالعادة قاضية بحصول غلبة الظن بمثل هذا المرسل الذي جاء هذا المجيء والاحتمالات التي يذكرها نفاة حجية المرسل كلها يضمنحل في جنب هذه القيود التي احتطنا بها لاسيما إذا وقع الإرسال في القرون الثلاثة المشهود لها بالخير، وكان مرسله من التابعين بل من كبارهم، ولو كان هذه الاحتمالات المرجوحة النادرة التي تكلفوا ابدائها مؤثرة في إسقاط المرسل لادت إلى إبطال مراسيل الصحابة أيضاً كما هو مقتضى كلام ابن حزم في الأحكام؛ فإنه قال: وقد كذب على رسول الله ﷺ وهو حي.

وقد كان في عصر الصحابة منافقون ومرتدون فلا يقبل حديث قال راويه فيه عن رجل من الصحابة أو حدثني من صحب رسول الله ﷺ حتى يسميه ويكون معلوماً بالصحبة الفاضلة، قال الله تعالى

وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ (سورة التوبة الآية ١٠١)

وقد ارتد قوم ممن صحب النبي ﷺ كعينة بن حصن، والأشعث بن قيس، وعبد الله بن أبي سرح، ولقاء التابعي لرجل من أصاغر الصحابة شرف عظيم فلأى معنى يسكت عن تسميته لو كان ممن حمدت صحبته، ولا يخلو سكوته من أحد وجهين: إما أنه لم يعرف من هو ولا عرف صحة دعواه الصحبة أو لأنه كان من بعض من ذكرنا حدثنا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى أنبأنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق، وكان خال ولد عطاء قال: أرسلتني أسماء إلى عبد الله بن عمر فقالت: بلغني أنك تحرم ثلاثة:

العلم في الثوب وميثرة الأرجوان، وصوم رجب كله فأنكر ابن عمر أن يكون حرم شيئاً من ذلك، فهذه أسماء وهي صاحبة من قدماء الصحابة وذوات الفضل منهم قد حدثها بالكذب من شغل بالها حديثه عن ابن عمر حتى استبرأت ذلك فصح كذب ذلك

المخبر، فوجب على كل أحد أن لا يقبل إلا من عرف اسمه وعرفت عدالته وحفظه، انتهى .

مراتب المرسل عند المحدثين:

قال السخاوي: المرسل مراتب أعلاها ما أرسله الصحابي ثبت سماعه، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه ثم المخضرم ثم المتقن كسعيد بن المسيب ويليها من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد ودونها مراسيل من كان يأخذ عن أحد كالحسن. وأما مراسيل صغار التابعين؛ كقتادة، والزهرى، وحميد الطويل فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين مقدمة فتح الملهم" (ص ٣٦)

مسألة تحقيق المناط وتخريجه وتنقيحه:

فالمناط العلة ومدار الحكم فإذا كانت العلة منصوبة، أو ثابتاً بالإجماع فمعرفة في غير المنصوص تحقيق لذلك المناط كشارع أمر بقطع يد السارق نصاً والسرقة مدار الحكم، فهل يوجد هذا الوصف في الطرار أو النباش؟ ومن هنا يظهر الخلاف بين الفقهاء؛ لأنهما غير منصوبين، فمعرفة معنى السرقة فيهما تحقيق المناط .

وأما تخريج المناط: فهو أن يكون الحكم منصوباً، واقترون به

أوصاف كل واحد يصلح للعلية فيختلف أنظار الفقهاء في تعيينه كحديث النهي عن الرباء في الأشياء الستة المذكورة ولكن علة النهي فيها غير منصوصة ولا مجمع عليها، واجتمعت فيها أوصاف من القدر والجنس، أو الطعم والشمية، أو القوت والإدخار، ويختلف المجتهدون في مدار النهي فيها فهو تخريج المناط.

وأما تنقيح المناط: وهو أن يحكم الشارع في مسألة خاصة، ولم يكن غرضه منوطاً بهذه الجزئية بل يريد قاعدة كلية وتجتمع في النمصوصة أوصاف بعضها يصلح للعلية وجعله مداراً ولا يصلح بعضها الآخر فيختلف أراء الفقهاء في تنقيحها وإلغاء بعضها دون بعض كقصة الأعرابي المجمع في نهار رمضان وحكمه عليه السلام إياه بالكفارة، فاجتمع في هذه القضية أوصاف صالحة للعلية وغير صالحة لها فنقح الشافعي وأحمد رحمهما الله من بينها الجماع وجعله مناطاً للكفارة فقط.

ونظر الإمام أبو حنيفة ومالك - رحمهما الله تعالى - إلى معنى الجماع وسببته للكفارة وهو كونه أمراً مفطراً واقعاً عمداً في نهار رمضان فجعله وصفاً ومداراً للحكم فشمّل الحكم، وهو الكفارة الجماع والأكل والشرب كلها لكونها مشتركة في معنى الإفطار عمداً، - والله تعالى أعلم. -

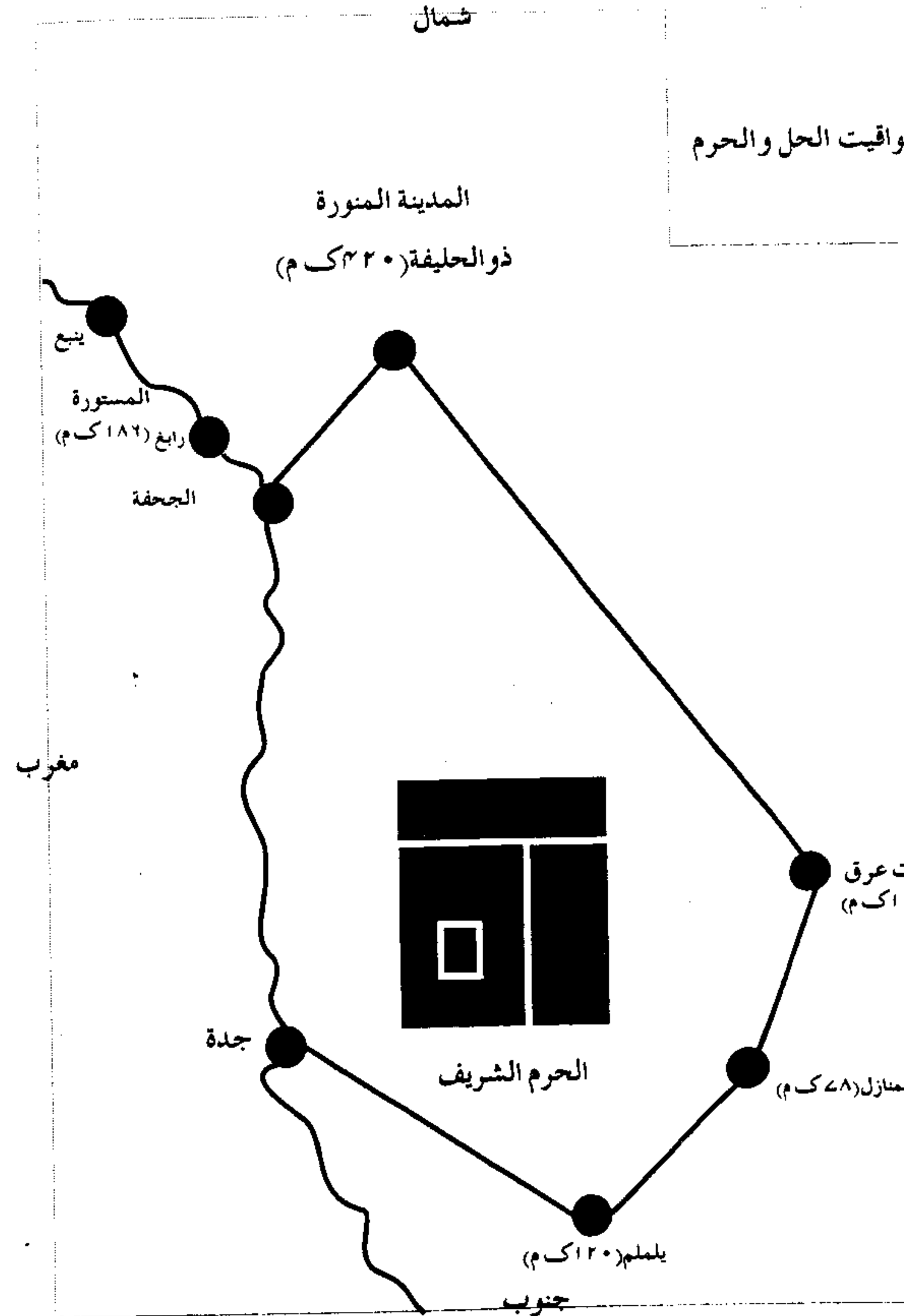
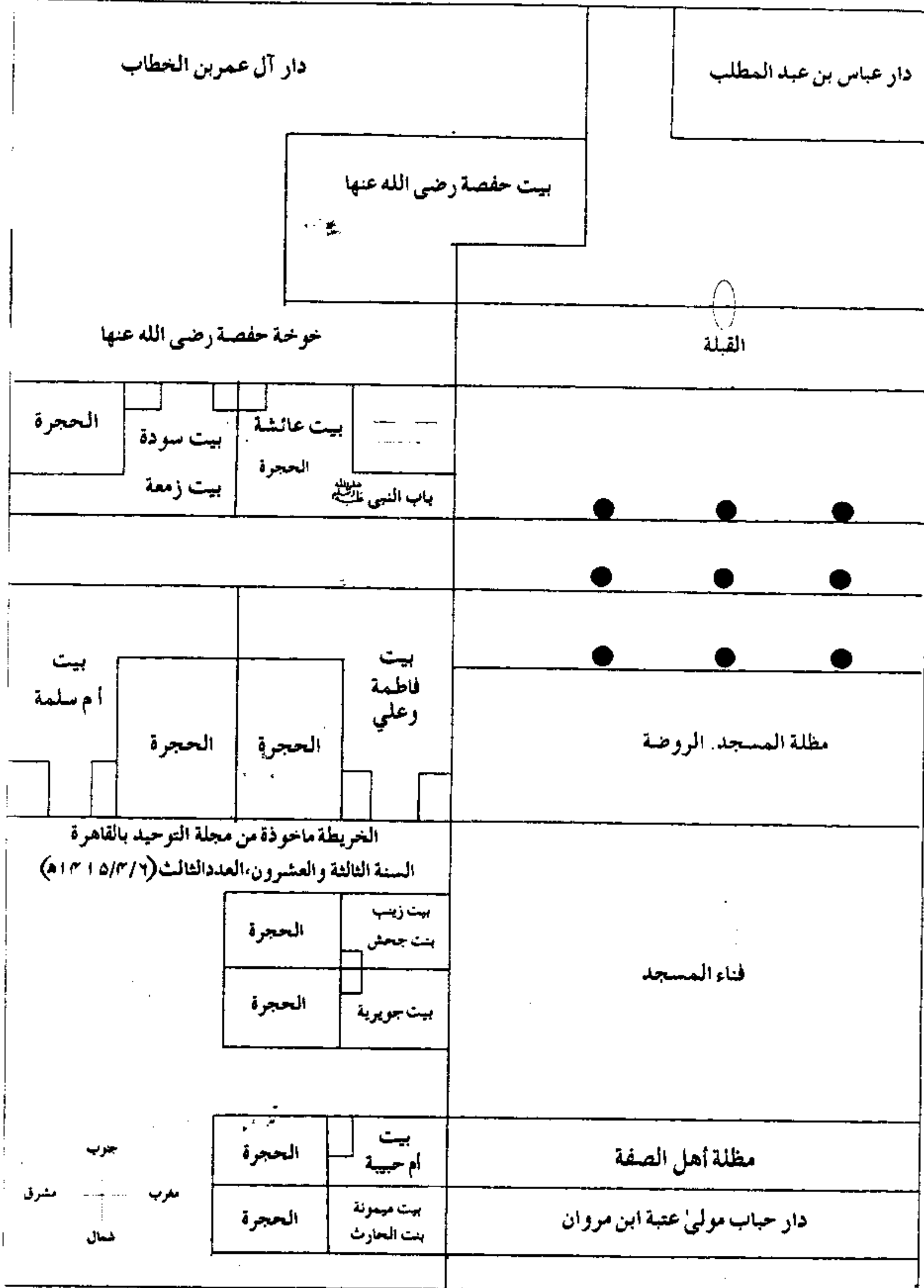
هذا آخر ما أردنا ذكره في هذه العجالة - رجاء من الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها عباده ويجعلها ذخراً للفقير محمد حسن جان ابن الشيخ أبي الحسن علي أكبر جان غفر له ولأبويه وأحسن إليهما وإليه -

وذلك يوم الثلاثاء خامس من صفر المظفر عام (١٢١٦ هـ)

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خيرة خلقه

وصفوة أنبيائه محمد وصحبه أجمعين .

مخططة تقريبي لبيوت النبي ﷺ قبل الهدم



ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى:

الأحوال الشخصية:

(١) الاسم:

محمد حسن جان بن الشيخ مولانا علي أكبر جان القرشي
نسباً والبشاورى مؤطناً.

(٢) تاريخ الميلاد:

3 / 1 / 1938 هـ الموافق 2 / 11 / 1356 هـ.

(٣) مكان الميلاد:

جارسدة، خير بختون خواه باكستان.

المؤهلات العلمية:

(١) الليسانس من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة

المنورة بتقدير ممتاز بمرتبة الشرف الأولى.

(٢) الماجستير في العلوم الإسلامية من جامعة بشاور العالمية

بتقدير ممتاز بمرتبة الشرف الأولى.

(٣) فاضل اللغة العربية، وفاضل اللغة الفارسية من جامعة

بشاور.

(٤) تخرج من الجامعة الأشرافية بـلاهـور، باكستان.

الأحوال السياسية:

(١) بقي عضواً للبرلمان الوطنى ثلث سنوات فى باكستان.

(٢) بقي عضو المجلس الفكر الإسلامى ثلث سنوات فى

باكستان.

(٣) بقي عضواً للجنة الهلال المركز فى باكستان

(٤) نائب رئيس وفاق المدارس العربيه الباكستان

المشاغل:

درس المواد الدينية وخاصة الحديث الشريف فى دارالعلوم النمائية

فى جارسدة، وفى دارالعلوم الحقانية فى مديرية نوشهرة، وفى أكبر

دارالعلوم فى مدينة مردان، وفى جامعة إمداد العلوم الإسلامية

بجامع الدرويش فى مدينة بشاور.

المؤلفات:

(١) أحسن الخبر فى مبادئ علم الأثر

(٢) بركة المغازى.

(٣) النظم الإقتصادية فى الدولة الإسلامية.

(٤) أصول القرآن ومبادئه.

(٥) أوراد مسنونة وأدعية مأثورة.

تاريخ الوفاة: أُستشهد قبيل الإفطار، مساء اليوم الثانى من

شهر رمضان المبارك 1428 هـ الموافق 2007/09/15 هـ

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

الصفحة	العنوان	مسلسل
3	الخطبة وصورة المباحث الإجمالية	١
5	المبحث الأول في تعريف علم الحديث وموضوعه وغايته	٢
7	المبحث الثاني في معنى الحديث والخبر والسنة والأثر	٣
13	المبحث الثالث في شرح بعض الكمات السائرة عند المحدثين الكرام كالسند، والمتن، والمتابعة، والشاهد، والإعتبار، والتحويل، وما إلى ذلك	٤
14	الإصطلاحات المتعلقة بالمشتغلين في الحديث	٥
15	الإصطلاحات المتعلقة بكتب الحديث	٦
18	المبحث الرابع في بيان بعض أقسام الحديث التي يكثر ذكرها	٧
18	التقسيم الأول بالنظر إلى عدد رواة الحديث	٨
21	التقسيم الثاني باعتبار وصف رواة الخبر	٩
26	التقسيم الثالث باعتبار اتصال السند وانقطاعه	١٠
29	فائدة في بيان أسباب الوضع والكتب المؤلفة في ذلك	١١
31	المبحث الخامس في بيان وجوه تحمل الحديث وما يصح منها وما لا يصح	١٢
34	المبحث السادس في مكانة الحديث في الشريعة الإسلامية، ورد من ينكر الاحتجاج به قديماً وحديثاً	١٣
51	المبحث السابع في تاريخ تدوين الحديث الشريف	١٤

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

الصفحة	العنوان	مسلسل
55	المبحث الثامن في تراجم أصحاب الصحاح الستة	١٥
55	ترجمة الإمام البخاري رحمه الله تعالى	١٦
55	واقعة رد بصره	١٧
57	زهده وشمائله الكريم	١٨
59	من شعره ما أخرج الحاكم في تاريخه	١٩
59	ثناء شيوخه عليه	٢٠
59	ثناء بعض أقرانه وأتباعه عليه	٢١
62	عجيب حفظه وغريب ضبطه	٢٢
66	دخول الإمام البخاري رحمه الله تعالى نيسابور	٢٣
69	رجوعه إلى بخارى، وخروجه منها	٢٤
71	تاريخ وفاته	٢٥
72	الباعث له على تأليف هذا الجامع الصحيح	٢٦
73	وصف كتابه، الجامع الصحيح	٢٧
74	تسمية هذا الكتاب العظيم	٢٨
75	عدد أحاديثه وتعليقاته صورة الأعداد	٢٩
76	عدد تراجم صحيح البخاري، وعدد مشائخه	٣٠
77	عدد نسخ البخاري	٣١
78	تصانيف الإمام البخاري رحمه الله تعالى -	٣٢

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

مسل	العنوان	الصفحة
٣٣	مميزات تراجم البخارى رحمه الله تعالى	79
٣٤	أغراض الأئمة أصحاب الصحاح الستة وغيرهم في مؤلفاتهم	85
٣٥	غرض الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه	85
٣٦	همة أبى دود في سننه	86
٣٧	غرض الإمام الترمذى رحمه الله تعالى في سننه	87
٣٨	مقصد الإمام النسائى رحمه الله تعالى في سننه	87
٣٩	غرض ابن ماجه رحمه الله تعالى في سننه	88
٤٠	طريقة الإمام أبى جعفر الطحاوى رحمه الله تعالى	89
٤١	شروطهم في الصحاح ، ومميزاتهم	90
٤٢	شرط الإمام البخارى رحمه الله تعالى	91
٤٣	شرط الإمام مسلم رحمه الله تعالى	91
٤٤	شرط الإمام أبى داود ، والنسائى رحمهما الله تعالى	91
٤٥	شرط الإمام الترمذى ، وابن ماجه رحمهما الله تعالى	92
٤٦	الفرق بين مسلم ، وأبى داود ، والنسائى	92
٤٧	ترتيب الصحاح الستة	93
٤٨	الإمام مسلم بن الحجاج وصححه	95
٤٩	اسمه ونسبه	95

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

مسل	العنوان	الصفحة
٥٠	مشائخه	96
٥١	تلامذته	96
٥٢	مؤلفاته	97
٥٣	وفاته	98
٥٤	مميزات صحيح مسلم رحمه الله تعالى	99
٥٥	الموازنة بينه وبين الجامع الصحيح للإمام البخارى	101
٥٦	ملخص الوجوه الخمسة	102
٥٧	الإمام أبوداود السجستاني ، وسننه	105
٥٨	اسمه ونسبه	105
٥٩	وصف كتابه السنن	106
٦٠	شروحه	108
٦١	وفاته	109
٦٢	رواياته	109
٦٣	الإمام الترمذى وجامعه	110
٦٤	اسمه ونسبه	110
٦٥	مولده ونشأته	110
٦٦	تكنية بأبى عيسى	113
٦٧	وصف كتابه الجامع	113

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

مسل	العنوان	الصفحة
٢٨	الرد على من زعم تساهل الترمذى رحمه الله تعالى	114
٢٩	أنواع الحديث في جامع الترمذى إجمالاً	116
٤٠	طريقة سرده للأحاديث في جامعه	117
٤١	أقسام الحديث في جامع الترمذى	119
٤٢	شرح العبارات المركبة في الحكم على الحديث	120
٤٣	شرح إصطلاحات الترمذى في الكلام على الرواة	124
٤٤	مؤلفات الترمذى	125
٤٥	الإمام النسائى وكتابه المجتبى	126
٤٦	اسمه ونسبه ورحلاته العلمية	126
٤٧	وصف كتابه المجتبى	127
٤٨	الإمام ابن ماجه وسننه	129
٤٩	ثناء العلماء عليه	130
٨٠	وصف كتابه السنن	130
٨١	رواة ابن ماجه	133
٨٢	الإمام مالك بن أنس الأصبحى ومؤطاءه	134
٨٣	مناقبه	134
٨٤	أصول مذهبه	137
٨٥	مؤلفاته	138

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

مسل	العنوان	الصفحة
٨٦	مشائخه	140
٨٧	أصحابه ومن أخذ منه	140
٨٨	الإمام محمد بن الحسن الشيبانى ومؤطاءه	144
٨٩	مناقبه	145
٩٠	كتابه المؤطاء	147
٩١	آدابه في المؤطاء	149
٩٢	الإمام الطحاوى وكتابه شرح معانى الآثار	150
٩٣	اسمه ونسبه	150
٩٤	ميلاده	150
٩٥	ثناء العلماء على الطحاوى رحمه الله تعالى	152
٩٦	المبحث التاسع في تراجم بعض المشهورين في الرواية من الصحابة والتابعين والأئمة	155
٩٧	تعريف الصحابى	155
٩٨	الرواة من الصحابة	155
٩٩	الصحابة المكثرون لرواية الحديث	156
١٠٠	ترجمة أبى هريرة رضى الله تعالى عنه	156
١٠١	ترجمة عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه	156
١٠٢	ترجمة أنس بن مالك رضى الله عنهما -	157

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

الصفحة	العنوان	مسلسل
157	ترجمة أم المؤمنين عائشة صديقه رضي الله عنها	١٠٣
158	عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنه	١٠٣
159	جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه	١٠٥
160	ترجمة أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه	١٠٦
160	التابعون	١٠٧
161	الفقهاء السبعة المشهورون بالمدينة النبوية	١٠٨
162	ترجمة الإمام نعمان بن ثابت أبي حنيفة رحمه الله تعالى	١٠٩
163	القاضي الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى	١١٠
163	الإمام الشافعي رحمه الله تعالى	١١١
164	الإمام أحمد بن محمد حنبل الشيباني رحمه الله تعالى	١١٢
166	المبحث العاشر في بعض المسائل الأصولية	١١٣
166	الزيادة على كتاب الله بأخبار الأحاد	١١٣
166	تعريف الخاص عند الأحناف	١١٥
166	تعريف العام عند الأحناف	١١٦
168	تنبيه يلجب التنبيه له	١١٧
169	تجاوز الزيادة على كتاب الله بأخبار الأحاد عند الأحناف	١١٨
	كذلك ولكن لا في مرتبة المزيد عليه	
169	العام قطعي عند الأحناف كالخاص	١١٩

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

الصفحة	العنوان	مسلسل
171	معنى قطعية العام عند الأحناف	١٢٠
173	وجوه عدم تخصيص العام أولاً، وثانياً	١٢١
174	وثالثاً، رابعاً	١٢٢
175	بيان التفسير	١٢٣
176	بيان التفسير والأحكام المستقلة	١٢٤
176	وبيان التبديل	١٢٥
177	تتمة البحث وأقسام النصوص	١٢٦
179	المسئلة الثانية في الإحتجاج بالمراسيل	١٢٧
179	الأقوال الثلاثة المشهورة فيه	١٢٨
180	الأول منها والثاني	١٢٩
181	والثالث منها	١٣٠
181	وجوه الإحتجاج بالمراسيل	١٣١
187	مراتب المرسل عند المحدثين	١٣٢
187	مسئلة تحقيق المناط وتخريج المناط	١٣٣
188	تنقيح المناط	١٣٤
190	خريطة مواقيت الإحرام في الحج والعمرة	١٣٥
191	محططة تقريبي لبيوت النبي ﷺ	١٣٦
192	ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى	١٣٧

احسن البيان

(پشتو)

المتعلقة ببعض مباحث

الجامع الصحيح للبخاري رحمه الله تعالى

من افادات

الشيخ محمد حسن جان المدني شهيد

جمعها واقام بطبعها

ابو عكاشه عابد الرحمن ابن الشيخ

رئيس جامعه احسن المدارس . پشاور

بركة المغازي

(عربي)

تأليف

شيخ الحديث حضرت مولانا

محمد حسن جان المدني شهيد

خطبات حسن (جلد سوم)

شیخ الحدیث حضرت مولانا

محمد حسن جان مدنی شہیدؒ

جمع و ترتیب

ابوعکاشہ مولانا عابد الرحمن ابن الشیخؒ

اللہ تعالیٰ نے شیخ الحدیث مولانا محمد حسن جان شہیدؒ کو تفسیر و حدیث کے خدمات کے ساتھ ساتھ خطابت کا ایسا ملکہ عطا کیا تھا کہ مجالس کے تقاضوں کو ملحوظ خاطر رکھ کر مواقع کی مناسبت سے مدلل انداز میں سامعین کی راہنمائی فرماتے تھے۔

حضرت شیخؒ کے خطبات کا مجموعہ ”خطبات حسن“ عقیدے کو پختگی، ایمان کو تازگی، اذہان کو تمام طرح کے نسلی تعصبات، قومیت اور فرقہ واریت سے پاکیزگی اور عمل کو شائستگی دیتا ہے۔ جو حضرت شیخؒ کے وسعت مطالعہ، علمی و ادبی ذوق، علمی نکات و مسائل وغیرہ پر مشتمل حسین شاہکار ہے۔

تنویر الکافیہ

شرح کافیہ (پشتو)

حضرت شیخ صاحبؒ کی پسند فرمودہ

مرتب

ابوعکاشہ عابد الرحمن ابن الشیخؒ

درس نظامی میں علم النحو کی مشہور و مایہ ناز کتاب ”کافیہ“ کی دل نشین اور قابل تقلید تحقیقی اسلوب، دلفریب انداز، ہر مضمون کا جامع خلاصہ، نکات عجیبہ، نوادرات غریبہ، طلباء کرام اور اساتذہ کرام کے لئے یکساں مفید

ہماری دیگر مطبوعات

(طبع شدہ)

درس ختم بخاری (عربی پشتو)

اصول القرآن (عربی)

اوراد مسنونہ و ادعیہ ما توره (اردو)

فانی زندگی کے چند ایام (اردو)

احسن المناسک (اردو)

(زیر طبع)

اصول القرآن و مبادیہ (عربی)

تنویر النخو شرح ہدایۃ النخو (اردو)

درس ترمذی (پشتو)